كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بدمياط الجديدة
المجلة العلمية
العدد (١١) ديسمبر ٢٠٢٢م

متطلبات النقد الأدبي ومطالبه من النقاد

الدكتور
أحمد السيد يوسف إبراهيم المنير
مدرس الأدب والنقد
جامعة الأزهر

الملخص باللغة العربية والإنـجليزية

ملخص البحث:

يدور الحديث في ذلك البحث حول المتطلبات والمطالب الشخصية التي ينبغي توافرها في النقاد، قبل القيام بعملية النقد، أو الموازنة، أو المقارنة تطبيقيًا، وكذلك متطلبات ومطالب النقد الأدبي من النقاد، عند إجراء تلك العمليات تطبيقيًا؛ ليكون إجراؤها أقرب إلى الصحة والصواب.

وما تضمنه البحث من تلك المتطلبات والمطالب، يتعلق بتلك العمليات النقدية، قبل وأثناء وبعد إجرائها، من خلال إيضاح المطلوب من النقاد في تلك المراحل، وما تقتضيه كل مراحله منها من ضوابط وأسس، يفضل أن يراعيها النقاد، ويهتموا بها؛ حرصًا على صوابية عمليات النقد الأدبي، ودقتها، على اختلافها، وتنوعها.

ويؤكد البحث على أهمية توافر الضوابط والمتطلبات النظرية في شخص الناقد الأدبي، والعمل على تنميتها وصقلها؛ ليكون مؤهلًا للنقد الأدبي، قبل القيام بممارسة عملية النقد الأدبي التطبيقي.

كما يؤكد البحث على أهمية إحاطة الناقد الأدبي بمتطلبات ومطالب الطريقة الصحيحة للنقد الأدبي التطبيقي، وأهمية مراعاتها، بكل خطواتها وعناصرها، ومراحلها، أثناء ممارسة ذلك النقد؛ ليكون إجراؤه – تطبيقيًا- إجراءً صحيحًا من لحظة اختيار العمل الأدبي، أو الأديب، محل النقد، ومرورًا بكل المراحل بعد ذلك، حتى إصدار الحكم النقدي على العمل الأدبي أو الأديب، وما تتطلبه تلك المراحل من ضوابط وأسس نقدية؛ حرصًا على سلامتها ودقتها، وكذلك اكتساب النقاد الخبرة اللازمة لهم.

فالبحث –بشكل عام- يرسم الطريق الصحيح للنقد الأدبي، في كل خطواته ومراحله، نظريًا؛ ليمهد للنقاد الطريق إلى إجراء النقد التطبيقي الصحيح، هادفًا من وراء ذلك إلى صحة النقد الأدبي، ودقته، وصوابيته، ودقة أحكامه النقدية، وصحتها، وصوابيتها، بقدر الإمكان.

الكلمات المفتاحية: متطلبات النقد - مطالب النقد - النقد التطبيقي – النقاد - الأدب

Abstract:

The discussion in this research revolves around the personal requirements and demands that should be met by critics، before carrying out the process of criticism، balancing، or comparison in practice، as well as the requirements and demands of literary criticism from critics، when carrying out these processes in practice. To make it closer to health and righteousness.

What the research included of those requirements and demands is related to those critical operations، before، during and after their conduct، by clarifying what is required of the critics in those stages، and the controls and foundations required by each stage of them. In order to ensure the correctness and accuracy of literary criticism processes، regardless of their diversity and diversity.

The research emphasizes the importance of the availability of theoretical controls and requirements in the person of the literary critic، and work on developing and refining them. To be qualified for literary criticism، before practicing the process of applied literary criticism.

The research also emphasizes the importance of informing the literary critic of the requirements and demands of the correct method of applied literary criticism، and the importance of observing it، with all its steps، elements، and stages، while practicing that criticism. So that its implementation - applied - is a correct procedure from the moment of selecting the literary work، or the writer، the subject of criticism، and passing through all the stages after that، until the issuance of the critical judgment on the literary work or writer، and the requirements of those stages of critical controls and foundations; In the interest of its integrity and accuracy، as well as the acquisition of the necessary experience for critics.

The research - in general - charts the correct path for literary criticism، in all its steps and stages، theoretically. To pave the way for critics to conduct correct applied criticism، aiming behind that at the correctness، accuracy، and correctness of literary criticism، as well as the accuracy، correctness، and correctness of its critical judgments، as much as possible.

Keywords: Criticism Requirements، Criticism Demands، Applied Criticism – Critics-Literature.

مقدمة

النقد الأدبي في حقيقته عمل منهجي دقيق، يقوم على أسس وأصول وقواعد، ويتطلب من النقاد كثيراً من المطالب النظرية والتطبيقية، التي ينبغي على النقاد الإلمام بها، والإحاطة بضوابطها ومتطلباتها، ولا يقوم النقد الأدبي على ذوق الناقد وموهبته النقدية فقط، وإنما ينبغي أن يتآزر الجانبان؛ ليصح النقد الأدبي، وتتسم عملية النقد الأدبي بالصوابية والقبول.

لذلك يطالب النقاد دائمًا – بجانب ذوقهم السليم وموهبتهم – بالإحاطة بكل متطلبات النقد الأدبي ومطالبه منهم عند إجراء عملية النقد الأدبي، أو عملية المقارنة والموازنة، سواء عند نقد الأعمال الأدبية، أو نقد الأدباء بشكل عام.

ومتطلبات النقد الأدبي ومطالبه النظرية والتطبيقية على قدر كبير من الأهمية، وعلى النقاد الالتزام بها قدر المستطاع؛ لأننا نريد نقدًا موضوعيًا صحيحًا، يقدر الأدب والأدباء حق التقدير، ويضع كلاً منهما في موضعه المناسب، ولا نريد نقدًا عشوائيًا يخضع لأمزجة النقاد وأهوائهم الشخصية وشطحاتهم الخيالية غير المنصفة.

ونظرًا لأهمية متطلبات النقد الأدبي ومطالبه من النقاد، رأيت أن أتناولها في هذا البحث؛ لوضع أيدي النقاد – لاسيما الناشئة منهم – عليها، وبيان المطلوب من النقاد فيها، وما ينبغي عليهم أن يراعوه في كل مطلب، مما ينطوي عليه من أسس ومطالب فرعية، تؤدي إلى تحقيقه وتطبيقه على الوجه اللائق؛ لتصل بالنقاد – بعد ذلك – إلى نقد صحيح بناء، وأحكام نقدية صحيحة ودقيقة.

وأشير إلى أن رؤيتي في هذا البحث مجرد وجهة نظر لي، خطرت على ذهني – وقمت بصياغتها على النحو الذي وردت عليه في البحث، وأعلنت – بصدق – أني لم أقصد أبدًا أن النقاد لا يعرفون تلك المطالب، أو أنهم لا يدركون كيفية إجراء عملية النقد الأدبي الصحيح، وإنما هي مجرد خواطر، قدمتها في صورة نصائح وإرشادات وعلامات ضوئية على طريق النقد الأدبي الصحيح.

ولهذا قدمت الاعتذار لنقادنا الأعزاء، في سياق البحث كذلك، خوفًا من أن يرد على خاطرهم ذلك الإحساس.

وأشير أيضاً إلى أني منحت النقاد، في سياق البحث أيضًا، الحرية في الأخذ بتلك المطالب التي وردت في البحث، عند إجراء عملية النقد الأدبي، أو الأخذ بغيرها إن وجدت، كما منحتهم الحرية أيضًا في الالتزام بالترتيب الذي وردت عليه المطالب في سياق البحث، أو إعادة ترتيبها طبقًا لوجهة نظرهم؛ لأن هدفي وهدفهم واحد، وهو

الوصول إلى صوابية عملية إجراء النقد الأدبي، وصوابية الأحكام النقدية المترتبة عليها، وكلانا متاح له أن يسلك الطريق التي تحقق له ذلك.

وبعد عرض المطالب قدمت تعقيبًا، بينت فيه أهمية تلك المطالب، وأنه قد يكون هناك مطالب أخرى لم أتحدث عنها، وأن تلك المطالب مجرد وجهة نظر، وأنها قد تكون – من وجهة نظري – الطريق الأقرب إلى الصواب في عملية النقد الأدبي، وأن نقادنا على دراية بها، وبأسسها الفرعية، وأن تلك المطالب علامات إرشادية للنقاد - لاسيما الناشئة منهم – على طريق النقد الأدبي الصحيح، كما أشرت إلى أنني توخيت الإيجاز غير المخل في عرض تلك المطالب، وإلى ضرورة أن يجمع الناقد الأدبي بين الموهبة، والذوق الأدبي السليم، والقدرة التذوقية للأدب، والثقافة الواسعة، والخبرة والدربة والممارسة، والإحاطة بقواعد النقد الأدبي وأسسه، والأصول الأدبية العامة والخاصة؛ ليكون ناقدًا مقتدرًا.

وأرجو – بعد ذلك – أن يكون التوفيق قد حالفني في عرض المطالب، والتعقيب عليها في سياق البحث، وأن يكون اختيار المطالب وترتيبها قد صادفني فيهما الصواب، وأن يكون في البحث ما يحسب لصاحبه، وما يشفع له في اختيار موضوعه.

والله الموفق

توطئـــــــــــــــة

يتبين مما قلته في المقدمة أن النقد الأدبي، بشكل عام، ينبغي أن يكون عملية منهجية دقيقة، تقوم على أسس وقواعد، وتحتكم إلى ضوابط وأصول معروفة ومحددة، تضمن لتلك العملية السلامة والصحة، وتحقق لها الدقة والصوابية، إلى جانب ما ينبغي أن يتوافر في الناقد من الذوق الأدبي السليم، والموهبة النقدية، والمؤهلات الأخرى، ومن غير المقبول أن يكون النقد الأدبي عملاً عشوائياً، يخضع للأمزجة والأهواء الشخصية، وتتلاعب به أذواق النقاد، وتحيد به يميناً أو يساراً، بعيداً عن جادة الصواب، وتفارق به السلامة والصحة المطلوبتين في النقد الأدبي.

ولتحقيق الدقة في النقد الأدبي، ولضمان الصحة والسلامة له، وللابتعاد به عن العشوائية، وعدم خضوعه للأهواء والأمزجة الشخصية، التي تبتعد به عن الصواب أحياناً، وللحرص على سلامة إجراء عملية النقد الأدبي – أياً كان لونها ونوعها – وللحرص على صحة الأحكام النقدية التي تصدر عن النقاد، واطمئنان المتلقين لها، واقتناعهم بها وبسلامتها.

لتحقيق ذلك كله، وللوصول إلى الغاية الحقيقية المرادة من وراء عملية النقد الأدبي، أرى أن النقد الأدبي، والناقد الأدبي في حاجة إلى تلك المتطلبات والمطالب، وأنه من الأفضل للنقاد مراعاتها، والتنبه لها، إذا ما أرادوا أن يقدموا لنا نقدًا منهجيًا صحيحًا، بعيدًا عن العشوائية، خاليًا من التأثر بالأهواء والأمزجة الشخصية، التي تنحرف به عن الصواب أحياناً.

ولذلك كله رأيت أن أعرض ـ بإيجاز ـ هنا في هذا البحث الذي بين أيدينا، لمتطلبات النقد الأدبي المنهجي، ومطالبه من النقاد، أقدِّمها لنقادنا الأعزاء –لاسيما الناشئة منهم - علامات وإرشادات، ومجرد نصائح على طريق النقد الأدبي الصحيح، لا على طريق الإلزام والوجوب، وإنما مجرد إسهامات وإضاءات، غايتها محاولة الوصول ـ مع النقاد ـ إلى صوابية النقد وسلامته.

ويقيني أن نقَّادنا الأعزاء - كما قلت سابقًا وأكرره هنا - يدركون تلك المتطلبات، ويَعُونَ مطالب النقد الأدبي منهم، ويعرفونها حق المعرفة، ولهذا لهم أن يأخذوا بما سيذكر منها في سياق هذا البحث، كما لهم أن يأخذوا بغيرها إن وجدت، فهي أولاً

وأخيراً مجرد تذكير فقط، ونصائح ليس إلَّا، أهدف من ورائها إضاءة طريق النقد الأدبي أمام ناشئة النقاد، ولا أهدف من ورائها إلى تعليم النقاد كيفية النقد الأدبي، والمطلوب منهم عند إجراء عملية النقد الأدبي، أياً كان نوعها.

وسوف أعرض الآن متطلبات النقد الأدبي، ومطالبه من النقاد، وما ينبغي أن يتوافر في تلك المطالب من مطالب أخرى فرعية، وما تنطوي عليه من أسس وسمات وشروط، يراعيها النقاد عند إجراء عملية النقد الأدبي، وصولًا إلى سلامة تلك العملية وصحتها، من خلال مراعاة متطلبات النقد الأدبي ومطالبه، وهي على النحو التالي:

المطلب الأول
الذوق الأدبي السليم

ليس ما يمنع من اعتماد الناقد على ذوقه الأدبي أحيانًا عند إجراء عملية النقد الأدبي، لاسيما عند اختيار النص الأدبي الذي سيقوم بنقده، لكن بشرط أن يكون ذوقًا أدبيًا سليمًا، قادرًا على تلمس مواطن الجمال، ومواضع القبح في العمل الأدبي، الذي اختاره الناقد لإجراء عملية النقد الأدبي عليه.

ويشترط أيضًا ألا يوجه ذلك الذوق صاحبه يمينًا أو يسارًا، بما يبتعد به عن الإنصاف والموضوعية أثناء عملية النقد الأدبي، وعند إصدار الحكم النقدي على العمل الأدبي المنقود.

ومع أن الذوق الأدبي، في الأصل صفة فطرية، وموهبة طبيعية، إلا أن الناقد مطالب هنا بأن يحرص دائمًا على تنمية ذوقه، وصقله بالقراءة والاطلاع، والتنوع الثقافي، والتجارب النقدية الكثيرة، من أجل سلامة ذوقه الأدبي، والاطمئنان إليه عند إجراء عملية النقد الأدبي أيًا مكان نوعها.

***

المطلب الثاني
الإحاطة بقواعد النقد الأدبي ونظرياته، ومذاهبه

ينبغي على الناقد أن يحيط بقواعد النقد الأدبي، ونظرياته، ومذاهبه وأسسها، وأصوله القديمة والحديثة، وذلك من خلال الاطلاع على التراث النقدي النظري، القديم، والحديث، وما تضمنه ذلك التراث من قواعد وأصول ونظريات ومذاهب، وما في كل منها من ضوابط وأسس، يطالب الناقد بمراعاتها عند إجراء عملية النقد الأدبي.

فالتراث النقدي الأدبي القديم، والحديث، قد وضعت فيه قواعد وأصول ونظريات ومذاهب نقدية كثيرة، تتعلق بكل عناصر الأدب، وكيفية التعامل نقدياً مع تلك العناصر عند إجراء عملية النقد الأدبي.

وقراءة الناقد في ذلك التراث النقدي القديم، والحديث، ستقف به على تلك القواعد والأصول والنظريات والمذاهب النقدية، ومعرفتها والإحاطة بضوابطها وأسسها، والإفادة منها عند النقد التطبيقي.

لكن ينصح الناقد أيضًا هنا بمراعاة ذوقه الأدبي السليم، وعدم نسيانه عند إجراء عملية النقد الأدبي، فيستخدمه في نقده الاستخدام الآمن والمطلوب، إلى جانب مراعاة القواعد والأصول النقدية، حتى لا يصبح النقد عنده علماً جافاً، أقرب إلى طبيعة العلوم البحتة، التي تقوم على القواعد والأصول والأسس العلمية فقط.

وعلى الناقد هنا – كما قلنا في المطلب السابق – تنمية ذوقه الأدبي وصقله، حتى يكون ذوقًا أدبيًا سليمًا، مفيدًا للناقد عند إجراء عملية النقد الأدبي، كما يكون عاملًا مساعدًا له على سلامة النقد الأدبي وصحته، حين يتكئ عليه عند الحاجة والضرورة، إلى جانب القواعد والأصول النقدية المقررة.

***

المطلب الثالث
الإحاطة بأسس الموازنة الصحيحة

قد يضطر الناقد أحيانًا عند إجراء عملية النقد الأدبي أن يعقد موازنة بين عملين أدبيين، أو بين أديبين في جانب من أدبهما، أو بين أديبين في أدبهما بشكل عام، أو بين أدبين في عصرين بشكل عام، أو غير ذلك، وحينئذ ينبغي أن يكون لدى الناقد الأدبي إحاطة كاملة بأسس الموازنة الصحيحة، التي أقرها النقاد، قديمًا وحديثًا؛ ليتمكن من عقد تلك الموازنات – وغيرها – بصورة دقيقة سليمة، تضع كلاً من الموازن بينهما في موضعه المناسب، ويقدر كلاً منهما حق قدره، ويمنحه المكانة اللائقة به، بناء على ما توافر في العملين الأدبيين، أو في الجانب الأدبي الذي وازن فيه بين الأديبين، أو في أدب الأديبين اللذين وازن بينهما بشكل عام، أو في الطرفين الموازن بينهما مهما كانا، بناء على ما توافر في كل ذلك من سمات وخصائص، وعناصر مضمونية وفنية، في ضوء قواعد وأسس الموازنة الصحيحة، التي أحاط بها الناقد هنا، والتي أقرت في النقد الأدبي.

هذا مع ضرورة تنبه الناقد إلى المطالب الأخرى، التي ذكرت هنا، والإفادة منها أيضًا عند إجراء عملية الموازنة.

والناقد مطالب هنا أيضًا بأن يطالع التراث النقدي السابق والمعاصر، الذي نظَّر للموازنة الصحيحة، وحدد أطرها وقواعدها وأسسها، وأن يطالع التراث النقدي السابق والمعاصر، الذي تضمن موزانات تطبيقية بين أعمال أدبية، أو أدباء، أو آداب؛ للإفادة منه، واكتساب الخبرة اللازمة في هذا المجال وتنميتها، بجانب ما يجريه هو من

موازنات تطبيقيه، تؤدي إلى زيادة خبرته ودربته في مجال الموازنة، ويتعلم من هذا وذاك، وتزداد خبرته بذلك، ويتمكن من إجراء الموازنة الصحيحة، وعقدها بدقة في أي مجال من مجالات الأدب وفنونه المختلفة، وبين الأدباء في جوانب أدبية من أدبهم، أو في أدبهم بشكل عام، وبين آداب في عصور مختلفة، أو في أي مجال آخر يرغب الناقد الأدبي في تقديم الموازنة فيه، وبالتالي يطمئن المتلقون إلى موازناته ودقتها وصحتها.

***

المطلب الرابع
الإحاطة بأسس المقارنة الصحيحة:

قد يضطر الناقد أحيانًا إلى عقد مقارنة بين عملين أدبيين، أو بين أديبين في جانب من أدبهما، أو بين أديبين في أدبهما بشكل عام، أو بين أدبين بشكل عام، أو في أي مجال أدبي آخر، وحينئذ ينبغي أن يكون لدى الناقد، الذي سيقوم بعقد تلك المقارنة، دراية تامة، وإحاطة كاملة بأسس المقارنة الصحيحة، التي أقرها النقاد العرب، وغيرهم من النقاد، ورأوا أنها تحقق الصحة والدقة في المقارنة بين الأعمال الأدبية، أو الآداب، أو الأدباء، في اللغات المختلفة.

ويدرك الناقد هنا أنه في حاجة ماسة إلى الإحاطة بقواعد وأسس المقارنة الصحيحة، وأنه مطالب بمعرفتها، والوقوف عليها، وعلى ضوابطها الأصلية والفرعية، وإدراكها تمام الإدراك قبل إجراء أية مقارنة.

ويفضل هنا أن يكون الناقد، الذي سيقوم بإجراء المقارنة، على دراية بلغة الأدباء الذين سيقارن بينهم، أو الأعمال الأدبية أو الآداب التي سيقارن بينها؛ لأن ذلك يسهل له عملية المقارنة، ويساعده على إجرائها بصورة صحيحة ودقيقة، ويمكنه من قراءة الأعمال الأدبية أو الآداب أو أدب الأدباء، محل المقارنة، قراءة دقيقة واعية، تقف به على دقائقها وأسرارها، وتساعده على فهمها وتذوقها، والوقوف على مضامينها وفنياتها الحقيقية، وما بينها من علائق وصلات، وما قد يكون بينها من تأثر وتأثير.

ويدرك الناقد المقارن هنا أن الاعتماد على ترجمات الآخرين للأعمال الأدبية أو الآداب أو أدب الأدباء، محل المقارنة، قد يساعده أحياناً في إجراء المقارنات، لكنها قد لا تساعده أيضًا أحيانًا في إجراء المقارنة الدقيقة الصحيحة؛ لأن بعض الترجمات تكون غير دقيقة أحيانًا، كما أن رؤية المترجم – إذا لم يكن متخصصاً في مجال الأدب والنقد – للعمل الأدبي المترجم، أو الآداب المترجمة، قد تختلف عن رؤية الناقد الذي سيقوم

بعملية المقارنة، إذا كان مجيداً للغة الأعمال الأدبية أو الآداب التي سيقارن بينها، أو الأدباء الذين سيقارن بينهم.

إن عملية المقارنة بين الآداب والأدباء والأعمال الأدبية من لغات مختلفة، عملية تتطلب جهداً خاصاً ودقيقاً، وتحتاج إلى مقومات خاصة في الناقد المقارن، وعلى الناقد المقارن أن يعي ذلك، ويدركه، ويعد نفسه جيداً لإجراء عملية المقارنة قبل القيام بها تطبيقيًا.

ويدرك الناقد المقارن هنا أيضًا - عند إجراء عملية المقارنة - أنه مطالب بمراعاة المطالب الأخرى، التي ذكرناها هنا عند المقارنة، وتطبيق ما يفيده منها في المقارنة والإفادة منها؛ ليتمكن من عقد مقارنة أدبية دقيقة وصحيحة.

كما يدرك الناقد المقارن أيضاً أنه في حاجة إلى مطالعة التراث النقدي والأدبي القديم – إن وجد فيه حديث عن المقارنة النظرية – والتراث النقدي والأدبي الحديث، الذي نظر فيه أصحابه لأسس وضوابط المقارنة الصحيحة، وضوابط الناقد أو الأديب المقارن، وما ينبغي أن يتوافر فيه من شروط ومؤهلات؛ ليكون ناقدًا وأديبًا مقارنًا كما ينبغي أن يكون.

كما يدرك الناقد المقارن كذلك، أنه في حاجة إلى مطالعة التراث النقدي والأدبي التطبيقي في مجال المقارنة للإفادة منه، واكتساب الخبرة اللازمة له في هذا المجال، وتعلم أسس وضوابط المقارنة التطبيقية الصحيحة، بجانب خبرته التي يكتسبها من مقارناته التطبيقية، التي يعقدها بين الحين والآخر.

***

المطلب الخامس
القراءة في التراث النقدي التطبيقي

قلت سابقًا: إن الناقد الأدبي ينبغي أن يكون محيطًا بقواعد وأصول النقد الأدبي العامة، والخاصة بكل فن من فنون الأدب، وذلك من خلال قراءة التراث النقدي النظري القديم، والحديث، كما قلت: إن الناقد ينبغي أن يكون محيطاً أيضاً بأسس الموازنة الصحيحة، وكذلك أسس المقارنة الصحيحة، من خلال القراءة في التراث النقدي النظري القديم، والحديث كذلك؛ لمعرفة تلك القواعد والأصول والأسس، والإفادة منها عند إجراء عملية النقد التطبيقي.

وقد أشرت في ثنايا ذلك إشارات موجزة سريعة إلى أن الناقد ينبغي أن يطالع أيضًا في التراث النقدي التطبيقي في القديم، والحديث، في مجالات النقد والموازنة والمقارنة.

وهنا أؤكد على ذلك الجانب التطبيقي، وضرورة اهتمام الناقد بالقراءة فيه اهتمامًا كبيرًا، والحرص على الإفادة من خبرات النقاد السابقين والمعاصرين، في مجالات النقد والموازنة والمقارنة تطبيقيًا، حيث إن الناقد مطالب كذلك – وبشدة – بضرورة القراءة في التراث النقدي التطبيقي القديم والحديث، في مجالات النقد والموازنة والمقارنة، ذلك التراث الذي خلفه النقاد السابقون والمعاصرون، الذين تناولوا أعمالاً أدبية مختلفة، أو آداباً في عصور مختلفة، أو جوانب من أدب أدباء، أو أدبهم بشكل عام، أو صورًا أدبية خاصة، أو غير ذلك بالتحليل والتقويم، وإجراء عملية النقد الأدبي عليها، أو عملية الموازنة أو المقارنة بينهما، فعلى الناقد القراءة الدائمة في ذلك التراث النقدي التطبيقي، بكل ألوانه ومجالاته؛ لاكتساب الخبرة اللازمة له، والإفادة من خبرات السابقين والمعاصرين في تلك النقدات التطبيقية، بكل ألوانها ومجالاتها؛ لأنها حتمًا ستهديه إلى الطريقة الصحيحة في إجراء عملية النقد الأدبي، أو عملية الموازنة، أو عملية المقارنة التطبيقية؛ لأن الناقد في حاجة إلى مزيد من الخبرة والدربة في هذا المجال.

ولابد أن يدرك الناقد هنا أن القراءة في التراث النقدي النظري فقط في مجالات النقد والموازنة والمقارنة؛ لمجرد معرفة قواعد وأصول النقد الأدبي الصحيح، وأسس وقواعد الموازنة الصحيحة، وأسس وقواعد المقارنة الصحيحة.

يدرك الناقد أنه إذا اكتفى بذلك فقط، فإنه غير كاف بالنسبة له، ولا يزيد من

خبرته بالشكل المطلوب، ولا يجعله ناقداً أو موازناً أو مقارناً كما ينبغي أن يكون، ولهذا لابد له أيضاً من القراءة في التراث النقدي التطبيقي في مجالات النقد الأدبي، والموازنة، والمقارنة؛ لزيادة خبرته، وتأهيله بصورة جيدة لإجراء النقد التطبيقي، وكذلك إجراء الموازنة التطبيقية، والمقارنة التطبيقية، بالشكل اللائق والصحيح.

***

المطلب السادس
الإحاطة بالأصول الأدبية العامة والخاصة

النقاد مطالبون هنا بالإحاطة بالأصول الأدبية العامة للأدب، والأصول الخاصة بالشعر، والأصول الخاصة بالنثر، والأصول الخاصة بكل فن أو اتجاه أو موضوع شعري، والأصول الخاصة بكل فن أو اتجاه أو موضوع نثري.

تلك الأصول العامة والخاصة التي أقرها النقاد قديمًا وحديثًا، ونصحوا الأدباء بمراعاتها عند إنشاء الأدب، على اختلاف فنونه واتجاهاته وموضوعاته؛ لتحقق له الجودة من وجهة نظرهم.

كذلك ينبغي على النقاد أيضًا الإحاطة بما بين الأصول الأدبية للأدب شعرًا ونثرًا، والفنون، والاتجاهات، والموضوعات الأدبية، من فروق، ومظاهر اختلاف واتفاق.

والنقاد مطالبون هنا كذلك، عند إجراء عملية النقد الأدبي أو الموازنة أو المقارنة، أن يراعوا الأصول الأدبية العامة للأدب بشكل عام، تلك الأصول التي يراعيها الأدباء جميعاً في أدبهم، على اختلاف فنونه واتجاهاته وموضوعاته، في الشكل بكل عناصره، وفي المضمون بكل عناصره، وغيرها من الأصول العامة للأدب، التي تنتظم فنونه، وألوانه، واتجاهاته، وموضوعاته، في الشعر والنثر على السواء، ويراعيها الأدباء عند إنشاء الأدب بشكل عام.

كما ينبغي على النقاد أيضاً، عند إجراء عملية النقد الأدبي أو الموازنة أو المقارنة، أن يراعوا الأصول الأدبية الخاصة بكل فن من فنون الأدب، وكل اتجاه من اتجاهاته، وكل موضوع من موضوعاته.

فللشعر أصول خاصة يفترق فيها عن النثر، ولكل فن من فنون الشعر، وكل اتجاه من اتجاهاته، وكل موضوع من موضوعاته أصول خاصة يفترق بها عن غيره.

وللنثر أصول خاصة يفترق فيها عن الشعر، ولكل فن من فنون النثر، وكل اتجاه من اتجاهاته، وكل موضوع من موضوعاته، أصول خاصة يفترق بها عن غيره.

والناقد يراعي ذلك كله، عند إجراء عملية النقد الأدبي، أو الموازنة، أو المقارنة، ولا يهمل شيئاً منه؛ حرصاً على دقة وسلامة وصحة وصوابية عملية النقد الأدبي، أو الموازنة أو المقارنة.

***

المطلب السابع
القراءة في الأدب

يحرص الناقد على القراءة المتواصلة الدائمة في الأدب العربي، القديم والحديث، شعراً ونثراً، بجميع فنونهما، واتجاهاتهما، وموضوعاتهما، وللعديد من الأدباء في كل فن أو اتجاه أو موضوع؛ لأن تلك القراءة الأدبية ضرورية له، لاكتساب الخبرة في مجال الأدب بشكل عام، والإحاطة بخصائصه واتجاهاته ومذاهبه، والوقوف على الفروق بين الأدباء، وبين العصور الأدبية، وبين الآداب، والأعمال الأدبية، والموضوعات والاتجاهات والمذاهب الأدبية المختلفة التي يطالعها، وما قد يكون بينها من تلاق، واتفاق واختلاف، وتأثر وتأثير.

ولا بأس من أن يحفظ الناقد قدراً من النماذج الأدبية، التي يطالعها بين الحين والآخر.

ولا بأس من تدوين ملاحظاته أثناء القراءة؛ لأنه قد يحتاج إليها فيما بعد، عند النقد، أو الموازنة، أو المقارنة.

ولا بأس من تدوين عناوين وموضوعات النماذج الأدبية، أو الأعمال الأدبية التي يطالعها، والتي يرى أنها في حاجة إلى نقد، أو موازنة، أو مقارنة، أو يرى في نفسه الاستعداد الخاص لنقد تلك النماذج أو الأعمال الأدبية، أو الموازنة أو المقارنة بينها، فيدون بياناتها عند القراءة، حتى لا يضطر للبحث عنها مرة أخرى، إذا ما أراد أن ينقدها، أو يوازن، أو يقارن بينها.

ولا بأس من توسيع الناقد دائرة قراءاته، فتشمل الأدب العربي قديماً وحديثاً، والآداب الأجنبية قديماً وحديثاً، إن استطاع ذلك، وكانت لديه دراية بلغتها، أو يطلع

على ترجمات الأدباء والنقاد المتخصصين، وغيرهم، لها، والوقوف على معالمها وسماتها.

إن هذه القراءة الأدبية – في كل المجالات والفنون والموضوعات الأدبية شعراً ونثراً – مهمة وضرورية للناقد، في الوقوف على كثير من النماذج الأدبية العالية وغيرها، والوقوف على معالم الأدب شعراً ونثراً، قديماً وحديثاً، والوقوف على ما بين العصور والمراحل الأدبية، التي يطالع أعمالاً ونماذج أدبية منها، وما بين الأدباء الذين يطالع لهم أعمالاً ونماذج أدبية، من ملامح اتفاق واختلاف، وملامح تأثر وتأثير، وملامح التطور والتجديد في الفنون والاتجاهات والموضوعات الأدبية الشعرية والنثرية، وكل ذلك مهم وضروري للناقد؛ لأنه يشكل قدراً كبيراً من ثقافته الأدبية التي يحتاج إليها، كناقد أدبي، كما يشكل قاعدة أساسية له إذا ما أراد أن يتناول ما قرأه بالنقد أو الموازنة أو المقارنة.

والثقافة أيًا كان نوعها ولونها – كما سيأتي الحديث عنها بعد قليل – ضرورية للناقد الأدبي، ولا غنى له عنها؛ لأنه حتمًا سيحتاج إلى كل ذلك أثناء عملية النقد الأدبي، أو عملية الموازنة أو المقارنة، فما بالنا بالثقافة الأدبية، على اختلاف ألوانها، التي هي عماد عمله وأساسه، ومجال تخصصه، قراءة، وتحليلًا، وفهمًا وتذوقًا، ونقدًا.

***

المطلب الثامن
القراءة حول الأدباء

وهذا أيضًا مطلب مهم من النقاد، وضروري لهم، حيث يفضل للنقاد أيضًا القراءة الدائمة المتواصلة حول الأدباء، وحياتهم بمختلف مراحلها، وألوان ثقافاتهم، ومذاهبهم الأدبية، ومؤثرات حياتهم، وأدبهم، سواء في ذلك الأدباء العرب، وغير العرب، وسواء في ذلك الأدباء في القديم، والحديث.

فالاطلاع على حياة هؤلاء الأدباء، والوقوف على معالمها المختلفة، ومراحلها المتعددة، وسمات الأدباء في كل مرحلة من مراحل حياتهم، وكل مرحلة من مراحل ثقافتهم، وكل مرحلة من مراحل تطور أدبهم، أمر مهم وحيوي للنقد والنقاد؛ لأن النقاد سيحتاجون إلى ذلك، فعلاً، عند إجراء عملية النقد الأدبي لأدب هؤلاء الأدباء، أو إجراء عملية الموازنة أو المقارنة بينهم أو بين أدبهم، وللوقوف على علاقة الأدب بأصحابه وحياتهم وأمزجتهم، وألوان ثقافتهم، ومشاعرهم وأحاسيسهم، وتأثرهم في

أدبهم بالمؤثرات العامة والخاصة، التي أثرت في الأدباء وحياتهم وأدبهم.

كما أن القراءة حول حياة الأدباء، وتجاربهم الذاتية، ومؤثراتهم الخاصة والعامة، وألوان ثقافتهم، ومذاهبهم الأدبية، وغير ذلك مما يتصل بحياة الأدباء، والوقوف على كل ذلك سيساعد، إلى حد كبير، في صحة إجراء عملية النقد الأدبي لأدب هؤلاء الأدباء، وصحة إجراء عملية الموازنة أو المقارنة بينهم، أو بين أدبهم، أو بين أعمال أدبية لهم، كما سيؤدي أيضاً إلى دقة وصحة الأحكام النقدية، التي يصدرها النقاد عليهم أو على أدبهم أو على أعمال أدبية لهم في النقد أو الموازنة أو المقارنة؛ لأن أدب هؤلاء الأدباء حتمًا تأثر بحياة أصحابه، وكل مظاهرها، وألوان ثقافتهم، ومذاهبهم الأدبية، وكل المؤثرات التي أثرت في حياتهم، أو أثرت فيهم عند إنشاء أدبهم، ولونته بألوان خاصة؛ طبقًا لتلك المؤثرات.

وكثيرة هي الدراسات الأدبية والنقدية التي تؤكد ذلك، والتي استلهم فيها الدارسون والنقاد حياة الأدباء ومعالمها المختلفة، من خلال أدبهم ودراسته ونقده.

من أجل ذلك كله يطالب النقاد بضرورة القراءة حول حياة الأدباء، والوقوف على معالمها المختلفة، وعلى المؤثرات العامة والخاصة، والخارجية والذاتية وملامح تأثيرها في أدبهم، ومدى تفاعل الأدباء معها في أدبهم أيضًا؛ لصحة دراسة أدبهم وتحليله ونقده، أو الموازنة أو المقارنة بينه وبين أدب غيرهم من الأدباء؛ لأن الأدب انعكاس حقيقي وصادق لعوامل ومؤثرات كثيرة، ومن بينها – إن لم يكن أهمها – حياة أصحابه، ومشاعرهم، وعواطفهم، وانفعالاتهم، وأمزجتهم، وألوان ثقافتهم، ومذاهبهم الأدبية.

***

المطلب التاسع
توسيع دائرة الثقافة

على الناقد أيضًا توسيع دائرة ثقافته، فلا يقتصر على الثقافة النقدية، بمعرفة قواعد وأصول النقد الأدبي، وقواعد وأصول الموازنة والمقارنة، وقواعد وأصول إنشاء الأدب الجيد، العامة، والخاصة، في كل فنونه واتجاهاته ومذاهبه وموضوعاته، ولا يقتصر كذلك بجانبها على الثقافة الأدبية، التي تقوم على القراءة في الأدب والإحاطة بفنونه، واتجاهاته، ومدارسه، ومذاهبه، وحول الأدباء وحياتهم ومؤثراتها، وألوان ثقافاتهم، ومذاهبهم الأدبية، وغير ذلك مما يتصل بهم، فقط؛ لأن ذلك كله ألوان محدودة من ألوان الثقافة التي ينبغي أن يحيط بها الناقد، ويثقف نفسه بها.

إنما ينبغي – إلى جانب ذلك كله – أن يهتم الناقد أيضًا بالألوان الثقافية الأخرى، مثل: النحو، والصرف، واللغة، والعروض، والمنطق، والتاريخ وأحداثه ووقائعه وأيامه، وواقع العصور المختلفة، سياسياً واجتماعياً وفكرياً وثقافياً ودينياً، والمذاهب والتيارات الأدبية في كل عصر، والفلسفة، والمنطق، والاجتماع، والجمال، وحبذا لو أضيف إلى ذلك قدر من الثقافة العلمية، والثقافة الأجنبية إن أمكن، وقدر من التفسير، والحديث وشروحه، والعقيدة، والفرق، والنحل، والمذاهب العقدية والدينية، وغير ذلك.

فذلك كله – وغيره من ألوان الثقافة المختلفة – حتمًا سيحتاج إليه الناقد أحيانًا عند إجراء عملية النقد الأدبي التطبيقي، أو عملية الموازنة أو المقارنة.

لذلك يفضل أن يكون الناقد محيطاً بكل ذلك، أو بقدر لا بأس به منه؛ لأن الأعمال الأدبية محل النقد أو الموازنة أو المقارنة قد تتضمن آيات قرآنية كريمة، أو أحاديث نبوية شريفة، أو أحداثاً ووقائع تاريخية، أو موضوعات عقدية ودينية، أو إشارات فلسفية ومنطقية، وغير ذلك مما تموج به ألوان الثقافات المختلفة، كما أن الأدباء محل النقد أو الموازنة أو المقارنة، ربما تأثروا بشيء من تلك الثقافات في أدبهم.

فلابد من أن يكون الناقد محيطًا – على الأقل – بقدر من تلك الثقافات كلها، على اختلاف ألوانها، إن لم يكن ملمًا بها إلمامًا كاملًا؛ حتى يستطيع نقد الأعمال الأدبية، التي تتضمن شيئاً من ذلك نقدًا صحيحًا، أو يوازن أو يقارن بينها بصورة صحيحة دقيقة، وحتى يستطيع نقد الأدباء الذين تأثروا بتلك الثقافات نقدًا صحيحًا، أو يوازن أو يقارن بينهم بصورة دقيقة صحيحة.

كل ذلك يؤكد أن ثقافة الناقد يجب أن تكون متنوعة الألوان، متعددة المشارب، فيكون فيها ثقافة نقدية، وثقافة أدبية، وثقافة دينية، وثقافة لغوية، وثقافة علمية، وثقافة تاريخية، وثقافة أجنبية، وغيرها.

***

المطلب العاشر
تخصص الناقد في النقد الأدبي

النقد الأدبي – كما قال نقادنا القدماء وغيرهم – صناعة لا يتقنها إلا أرباب الأدب والنقد، الذين تخصصوا في هذا المجال، وهم النقاد والأدباء، الذين يعشقون الأدب، ويداومون على القراءة فيه، والإقبال عليه، دراسة وتحليلاً ونقدا، حتى صقل ذوقهم الأدبي، ونمت موهبتهم النقدية، وأصبحت لديهم القدرة على تذوق الأدب ونقده، وأصبحوا من النقاد الأدباء المتخصصين في مجال النقد الأدبي، وممارسته تنظيرًا وتطبيقًا.

وما موقف ابن سلام في حديثه عن شروط الناقد الأدبي، وعن كون النقد الأدبي صناعة، تقتضي تلك الشروط، وما موقف الجاحظ في حديثه عن تعلم وتلمس النقد الأدبي وطلبه عند اللغويين، والنحويين، والاخباريين، وغيرهم، فوجد كل فئة منهم لا تحسن إلا ناحية واحدة، تتصل بعملها، وإقراره أنه لم يظفر بما يريده إلا عند النقاد الأدباء.

هذان الموقفان ليسا عنَّا ببعيد، فهما يؤكدان على ضرورة تخصص الناقد في عملية النقد الأدبي، بحيث تكون صناعته وحرفته الخاصة به، ومجاله الذي يجيد فيه، ويداوم عليه، ويقدم لنا نقدا أدبيا صحيحًا مقنعًا، أما غيره من غير المتخصصين في النقد الأدبي، أو لا يجيدون إلا الجانب الذي تخصصوا فيه فقط، كالنحو، واللغة، والبلاغة، والروايات التاريخية، وغير ذلك، فنقدهم حينئذ يكون مبتورًا وغير دقيق، وينقصه الكثير من متطلبات النقد الأدبي الصحيح، المطلوبة فيمن يتصدى لعملية النقد الأدبي؛ ليكون ناقدا متخصصًا.

ولذلك حاول نقادنا القدماء والمحدثون، وضع شروط، وضوابط ومؤهلات خاصة،

فيمن يتصدى للنقد الأدبي، وطالبوا بضرورة توافرها في الناقد الأدبي؛ ليكون ناقدًا أدبيًا متخصصا في هذا المجال، منقطعًا له، مقتدرا على النقد الأدبي الصحيح، وإصدار الأحكام النقدية السليمة القويمة. وهذا هو الناقد الذي يطلق عليه هنا، الناقد المتخصص في النقد الأدبي، الذي يطمئن المتلقون – على اختلاف فئاتهم – لنقده، ويقتنعون به؛ لأنه صادر عن ناقد أدبي متخصص، توافرت له وفيه كل المؤهلات التي ساعدته على التخصص في عملية النقد الأدبي، ومكنته من إجرائها بصورة دقيقة صحيحة، وجعلت منه ناقدا قديرًا في مجال النقد الأدبي، وذاع صيته في هذا المجال، حتى عرف بكونه ناقدا متخصصًا، وما عرض في سياق البحث هنا من متطلبات النقد الأدبي ومطالبه من النقاد يؤكد ذلك كله، ويبين بعض ما ينبغي أن يتوافر في شخصية الناقد الأدبي المتخصص في النقد الأدبي.

وتراثنا النقدي العربي، القديم، والحديث، يثبت أن بعض من تصدوا لنقد الشعر، من غير المتخصصين في النقد الأدبي، قد وقعوا في بعض الأخطاء في نقدهم، وقد أشار بعض أسلافنا، من نقادنا القدماء، ومن نقادنا المحدثين أيضًا، إلى شيء من ذلك.

وهكذا يتبين أن الناقد الأدبي الذي نريده، ليس أي شخص، وليس غير متخصص في عملية النقد الأدبي، وإنما هو شخص ذو مؤهلات ومقومات خاصة، فطرية ومكتسبة، لابد أن تتوافر فيه، ويتسم بها، حتى يكون ماهرا في النقد الأدبي، على اختلاف ألوانه، وبالتالي يصبح متخصصًا في النقد الأدبي، ويطمئن المتلقون إلى نقده، ويقتنعون بأحكامه النقدية، ويسلمون بها..

***

المطلب الحادي عشر
الممارسة الدائمة لعملية النقد الأدبي

لا تكفي الموهبة فقط للناقد الأدبي، وإنما لابد من تدريبها وصقلها، عن طريق الممارسة الدائمة لعملية النقد الأدبي، على اختلاف أنواعها، بالتدريب المتواصل على النقد الأدبي بكل أنواعه، إلى جانب حصيلته المعرفية النظرية في مجال النقد الأدبي، وكذلك عن طريق الممارسة الدائمة لعمليات النقد أدبي، لأعلام من الأدباء القدماء والمحدثين، والعرب والأجانب، وأعمال أدبية مختلفة قديمة وحديثة، وشعراً ونثراً، بجميع فنونهما واتجاهاتهما وموضوعاتهما ومذاهبهما؛ لأن ذلك يساعد الناقد على اكتساب الخبرة والدربة والممارسة اللازمة له كناقد أدبي.

كما ينبغي ألا يتوقف الناقد طويلًا عن عملية النقد الأدبي؛ لأن انقطاع الناقد عن إجراء عملية النقد الأدبي، وتوقفه طويلًا عنهما بين الحين والآخر، يضعف جانب الخبرة والدربة والممارسة عنده، كما يجعله لا يتابع ما قد يجد في النقد الأدبي من نظريات واتجاهات ومذاهب، وما قد يحدث في الأدب من تطور وتجديد، أو ظهور نظريات واتجاهات ومذاهب جديدة فيه، وبالتالي يصبح ذلك الناقد مفتقراً إلى كثير من جوانب النقد الأدبي والأدب، مما لا يمكنه من متابعة الحركة الأدبية ومستجداتها ومتغيراتها، والحركة النقدية ومستجداتها ومتغيراتها، وبالتالي ينعكس ذلك على نقده الأدبي، الذي ينقصه الخبرة والدربة والممارسة، والمران الدائم على عملية النقد الأدبي، وقد يوقعه ذلك في بعض الأخطاء في نقده.

فالاطمئنان للحكم النقدي الصادر عن الناقد الأدبي، والتسليم به، لا يتحققان إلا إذا صدر ذلك الحكم عن ناقد أدبي خبير، ذي ذوق أدبي سليم مدرب، قد مارس عملية النقد الأدبي كثيرًا، وأصبحت لديه القدرة على إدراك أسرار الأعمال الأدبية، ودقائقها المختلفة، وبالتالي تمكنه من إجراء عملية النقد الأدبي الصحيح على تلك الأعمال الأدبية، وإصدار الأحكام الصحيحة عليها، بما لديه من موهبة وذوق أدبي سليم، ودراية بأصول النقد الأدبي، وأصول الموازنة أو المقارنة، والأصول العامة والخاصة للأدب وفنونه، وخبرة ودربة وممارسة في عملية النقد الأدبي.

***

المطلب الثاني عشر
مراعاة الفروق بين نقد الشعر ونقد النثر

أشرنا في مطلب سابق إلى ضرورة مراعاة النقاد للأصول العامة للأدب بشكل عام، التي تنتظم الشعر والنثر، وكذلك الأصول الخاصة بالشعر والخاصة بالنثر، والأصول الخاصة بكل فن أو اتجاه أو مذهب أو موضوع في الشعر، وفي النثر كذلك.

وهنا نؤكد على ضرورة مراعاة الفروق الدقيقة بين نقد الشعر ونقد النثر، طبقاً للأصول الأدبية الخاصة بكل منهما، والخاصة بفنونهما وموضوعاتهما واتجاهاتهما ومذاهبهما؛ حرصاً على دقة النقد وسلامته.

فإذا كان الشعر والنثر يلتقيان في كثير من الخصائص والسمات والعناصر الموضوعية والمضمونية والفنية، فإنهما يفترقان أيضاً في بعض الخصائص والسمات، والناقد الأدبي يدرك ذلك بسهولة، وعليه أن يراعي ذلك عند إجراء عملية النقد الأدبي لنص شعري، أو نص نثري، أو عند إجراء عملية الموازنة أو المقارنة بين نصين شعريين أو نثريين، فيتناول كلاً منهما بالنقد والتحليل والتقويم من خلال الخصائص والسمات العامة التي تنتظم الشعر والنثر على السواء، ومن خلال الخصائص الخاصة بالشعر، والخصائص الخاصة بالنثر، وكذلك الأصول الأدبية لكل فن أو اتجاه أو مذهب أو موضوع، شعراً أو نثراً، ينتمي إليه العمل الأدبي المنقود، أو الأعمال الأدبية المنقودة، أو الموازن بينها، أو المقارن بينها.

ويدرك الناقد أيضاً أن النثر يميل أحياناً إلى الأسلوب التقريري، طبقاً للموضوعات والقضايا التي يتناولها الأدباء، وأن الشعر يغلب عليه أسلوب الإيحاء والظلال والتصوير والخيال، بحكم ضوابطه الفنية، والسمات التي ينبغي أن تتوافر فيه كفن يحلق غالباً في عالم الخيال، والتصوير الحي المؤثر، وتدفق المشاعر والأحاسيس والانفعالات، وعلى الجملة لا يغيب عن الناقد مطلقاً ما يشترك فيه الشعر والنثر من سمات، وما ينفرد به كل منهما عن الآخر من سمات، ولابد من مراعاة السمات المشتركة بينهما، والسمات التي ينفرد بها كل منهما، عند إجراء الناقد لعملية النقد الأدبي، أو الموازنة، أو المقارنة؛ حرصاً على الدقة في النقد الأدبي، وعلى صوابية النقد، وتوافقه مع ما يخص كل عمل أدبي من سمات عامة، وسمات خاصة؛ طبقاً لنوعه الأدبي شعراً أو نثراً، وطبقاً لفنه أو اتجاهه أو مذهبه الخاص، سواء في الشعر أو في النثر، وطبقاً

لموضوعه الذي يتناوله، وما تتطلبه مراعاة ذلك كله من الأديب عند إنشاء عمله الأدبي، ومن الناقد عند إجراء عملية النقد الأدبي لذلك العمل الأدبي، أو الموازنة أو المقارنة بينه وبين غيره من الأعمال الأدبية.

***

المطلب الثالث عشر
عدم التقيد بمذهب نقدي واحد

يفضل أن تذوب الفوارق بين المذاهب النقدية، ولا يحاول نقاد كل مذهب فرض وصايتهم على الأدب والنقد، وبالتالي رفض الأدب أو النقد الذي يخرج عن قواعد وأسس المذهب الذي ينتمي إليه الناقد، لأن ذلك يعد إجحافاً بمذاهب أخرى، وحجراً على ذوق الأدباء، وذوق النقاد، الذين ينتمون إلى مذاهب نقدية أخرى غير مذهب الناقد.

كل مذهب له ميزاته وحسناته، كما له عيوبه ومثالبه.

كما أن التقيد بمذهب نقدي واحد فيه تعصب، وعدم موضوعية، وبعد عن الإنصاف، وبعد نزعة ذاتية بحتة، مما ينبغي أن يتجرد منه الناقد عند النقد، فلا يعقل أن يرفض الأدب الجيد، ويحكم عليه بحكم غير صائب، لمخالفته مذهب الناقد، وقد يكون ذلك الأدب من أروع ما أنشأه الأدباء، ومن النماذج الأدبية العالية الرائعة، شكلاً ومضموناً.

إنها حينئذ نظرة مقيتة، وتعصب بغيض من الناقد، الذي يتقيد بمذهب نقدي واحد عند النقد أو الموازنة أو المقارنة، حتى وإن كان مذهبه الخاص، الذي ينتمي إليه، ويتمسك بأصوله وقواعده، عند النقد أو الموازنة أو المقارنة.

ولا شك في أن مذهب الناقد قد يكون فيه قصور وأوجه نقص، وقد تكون له عيوب ومثالب، وقد يكون في الأعمال الأدبية التي تنتمي إليه مثالب وعيوب أيضاً، ويعيبها نقاد آخرون بسبب ذلك، وبسبب مخالفتها لمذاهبهم، كما يعيبون مذهبه النقدي أيضاً، لما قد يكون فيه من قصور.

وهكذا يظل التناحر والتنابذ والخلاف بين المذاهب الأدبية والنقدية، وتظل روح عدم الثقة سائدة بين نقادها، مما يعود بالسلب على الأدب والنقد معاً، وتسيطر روح عدم الثقة عليهما ورفضهما لأسباب غير جوهرية، وربما تكون أسباباً شخصية غالباً،

مما يضر بالنقد والنقاد والأدب والأدباء.

وأنا أتطلع فعلاً أن تذوب الفوارق بين تلك المذاهب النقدية، وأطمح أن يؤخذ أروع ما في كل مذهب منها، ويتعامل النقاد على ضوئه مع الأعمال الأدبية، نقداً أو موازنة، أو مقارنة، كنماذج أدبية عامة لها سماتها وخصائصها ومقوماتها، وأصولها العامة والخاصة، وضوابطها في الشكل والمضمون، بغض النظر عن توافقها مع مذهب الناقد أو مخالفتها له.

وأتمنى – فعلاً – أن يعمل النقاد – على الأقل – على التقريب بين المذاهب النقدية، وإزالة الهوة الكبيرة بينها، حتى يتجنبوا الحكم أحياناً على أدب جيد بأنه غير جيد، لمجرد مخالفته لبعض أسس المذهب النقدي للناقد.

***

المطلب الرابع عشر
عدم الوصاية على الأدب والأدباء

بناء على المطلب السابق يتبين أن فرض مذهب أدبي بعينه على الأدب، وتقيد الناقد بمذهب نقدي واحد عند النقد، يعد – كما قلت – وصاية على الأدب والأدباء، وعلى النقد والنقاد، وهي وصاية مرفوضة بكل المعايير، ولها آثارها السلبية على الأدب والنقد على السواء.

وكثيرون هم النقاد الذين نصحوا الناقد بألا يجعل من نفسه وصياً على الأدب والأدباء، ويفرض عليهم الالتزام بضوابط وأصول أدبية محددة ومعينة عند إنشاء الأدب؛ لأن ذلك فيه نسيان واضح لذوق الأديب، ورؤيته الذاتية، ونظرته الموضوعية والفنية، للموضوعات والقضايا التي يتناولها في أدبه، كما أنه قد يؤدي في يوم من الأيام إلى أن يصبح أدب الأدباء، في كل مكان وزمان، لوناً واحداً، وأدباً ذا طابع واحد، وقد يوقع ذلك حينئذ في التكرار المعيب، وبالتالي يؤدي إلى جمود الأدب، وتوقف الأدباء عن الإبداع والابتكار.

لذلك كله من الأفضل للناقد ألا يجعل من نفسه وصياً على الأدب والأدباء، ويفرض عليهم توجيهات وتعليمات، ويطالبهم بالالتزام بها عند إنشاء الأدب.

لا بأس من أن يحاول الناقد وضع علامات وإرشادات للأدباء، وتوجيه نصائح لهم؛

للإفادة منها عند إنشاء الأدب، لكن كمجرد نصائح وتوجيهات فقط، ومجرد علامات ضوئية على طريق إنشاء الأدب، دون إلزام الأدباء بها، وبمجرد أن يخرجوا عنها ولا يلتزموا بها، يعيب الناقد أدبهم، ويستهجنه، ويرفضه، فهذا هو المرفوض هنا، ولا ينبغي أن يكون في مجال النقد الأدبي الموضوعي والمنصف.

فالناقد يوجه النصائح والتوجيهات للأدباء على طريق إنشاء الأدب الجيد، ويترك لهم الحرية في الأخذ بها، أو الأخذ بغيرها، ولا يحاسبهم على أنهم لم يلتزموا بها، ويعيب أدبهم بسبب عدم التزامهم بنصائحه وتوجيهاته، وإنما يحاسبهم على ما خرجوا فيه عن نصائحه وتوجيهاته، هل أجادوا فيه أو لم يجيدوا؛ فإن أجادوا قُبلَ أدبهم، وأشاد بهم، وأثنى على أدبهم، وإن لم يجيدوا حدد لهم ما في أدبهم من عيوب ومثالب، ووجههم إلى كيفية التخلص منها.

هذا هو المطلوب من الناقد المنصف، والنقد الموضوعي، أما رفض الأدب – برغم جودته – لأن أصحابه خالفوا فيه ما أراده الناقد في الأدب، وما وجه إليه الأدباء في كيفية إنشاء الأدب، فهذا حجر على ذوق الأدباء، وفرض لوصاية النقاد عليهم، وإهمال لخصائص وسمات وضوابط أدبية كثيرة في إنشاء الأدب، قديمه وحديثه، وعدم الاعتداد بها من الناقد حين يفرض على الأدباء توجيهاته ووصايته عليهم، ويتعامل معهم كآلة يحركها كيفما شاء.

وهذا هو المرفوض هنا، ولا ينبغي أن يكون في مجال النقد الأدبي؛ لأنه من العيب، إن لم يكن من الخطأ، أن يحدث ذلك من الناقد، وأن يكون النقد سيفاً على رقاب الأدباء، لا يسمح لهم بالتحرك بعيداً عما يريده الناقد.

وهنا سؤال أتوجه به إل الناقد، الذي يريد أن يجعل من نفسه وصيا على الأدب والأدباء: لماذا لا يقبل الناقد فرض وصاية عليه، وعلى نقده من ناقد آخر أو نقاد آخرين، ويريد هو فرض وصايته على الأدب والأدباء؟!

ولماذا يغضب الناقد إن رفض نقده من نقاد آخرين أو ناقد آخر، أو يتأذى لمجرد تعقيبهم أو تعقيبه على نقده، وإبراز ما فيه من مثالب وعيوب أحياناً؟!

أين الإنصاف والموضوعية هنا في موقف الناقد، الذي يريد أن يكون وصياً على الأدب والأدباء؟! الناقد مطالب دائماً بالإنصاف والموضوعية في نقده، وفي تعامله مع الأدب والأدباء، مهما كانت وجهتهم في أدبهم.

المطلب الخامس عشر
التجرد من التعصب

على الناقد أن يتجرد تماماً عند النقد من روح التعصب، سواء كان تعصباً محابياً لصاحب النص الأدبي، أو تعصباً مناهضاً له؛ لأن ذلك يؤثر في دقة النقد الأدبي ومصداقيته، ويضع الأمور كلها في غير نصابها الصحيح، ويجعل الأدب الجيد غير جيد، والأدب غير الجيد جيداً، فتختلط الأمور، وتهتز دقة النقد الأدبي، إضافة إلى أن النقد حينئذ سيكون معيباً، ومرفوضاً، حتى من القارئ العادي، وأن ذلك سيؤدي إلى عدم الإقبال على نقد الناقد، ورفض الاعتداد به، أو الاعتراف بصحة نقده وفقدان الثقة فيه وفي نقده.

وينتج عن ذلك كله أن تصبح الساحة الأدبية والنقدية مجرد ساحة للتلاعب بالأهواء، والميول الخاصة، والأمزجة الشخصية، التي لا تليق بالأديب والناقد على السواء، وتصبح الساحة الأدبية والنقدية أيضاً ساحة مجردة من روح الإنصاف والموضوعية، ومفتقدة للحيدة والاعتدال المطلوبين في الحركة الأدبية والنقدية، ويفقد المتلقون، بذلك كله، ثقتهم في النقاد، ويعزفون عن نقدهم، وربما تمتد عدم الثقة أيضاً إلى الأدباء وأدبهم.

وكل ذلك بسبب التعصب المقيت، الذي يتسم به الناقد غير المنصف وغير الموضوعي، وما أحوج الساحة الأدبية والنقدية إلى التخلص من ذلك الناقد، الذي افتقد روح الإنصاف والموضوعية، وابتعاده عن التصدي لعملية النقد الأدبي.

وما أحوج الساحة الأدبية والنقدية، في كل زمان ومكان، إلى النقاد المنصفين، النقاد الموضوعيين، الذين يقدرون الأدب حق قدره بإنصاف وموضوعية، ويكشفون عن محاسنه ومثالبه، ويضعون الأدباء في مواضعهم الصحيحة بإبداعاتهم الأدبية، وجودتها أو عدم جودتها، وليس بأي سبب آخر، بعيد عن أدبهم وما ينطوي عليه، أياً كان ما ينطوي عليه ذلك الأدب.

إنها أمنية أتطلع إليها دائماً، وأطمح إلى تحققها دائماً في ساحاتنا الأدبية والنقدية، في كل زمان ومكان.

المطلب السادس عشر
طرح أية عاطفة تربط الناقد بالأديب

هنا ينبغي على الناقد أن يتجرد من أية عاطفة تربطه بصاحب العمل الأدبي المنقود، أياً كان نوع تلك العاطفة – قرابة، صداقة، زمالة، انتماء الاثنين إلى مذهب أدبي أو نقدي واحد – وغيرها من العواطف التي تربط الناقد بالأديب، أياً كان نوعها؛ حتى لا تؤثر تلك العواطف في نقده، ولا تميل به يميناً أو يساراً عند النقد، ولا تحيد به عن الإنصاف والموضوعية في نقده؛ لأن تلك العاطفة، أياً كان نوعها، قد تدفع الناقد إلى التعصب لذلك الأديب، والتعصب مرفوض تماماً في النقد الأدبي، كما قلت في المطلب السابق، إضافة إلى أن أية عاطفة تربط الناقد بالأديب، وتتحكم فيه عند نقد الأعمال الأدبية لذلك الأديب، ستفقده المصداقية في النقد، وستوقعه في المجاملة حتماً، وستباعد بينه وبين تقدير الأعمال الأدبية لذلك الأديب حق قدرها الذي تستحقه فعلاً، مدحاً وثناء وإشادة، أو قدحاً وذماً وتجريحاً.

لذلك كله يفضل أن يطرح الناقد أية علاقة له بالأديب، أو أية عاطفة تربطه به، عند نقد الأعمال الأدبية لذلك الأديب؛ لأن الناقد في ظل تلك العواطف، أو بعضها، أو حتى واحدة منها، التي تربط الناقد بالأديب سيتأثر سلباً بها، وستقدح في نقده لذلك الأديب، وما لم يحاول الناقد حينئذ أن يتحلى بالإنصاف والموضوعية، والحيدة والاعتدال، ويطرح جانباً أية عاطفة تربطه بالأديب، في أحكامه النقدية، التي سيصدرها على الأعمال الأدبية لذلك الأديب، فيفضل له - إن لم يكن واجباً عليه – أن يتخلى فوراً عن نقد الأعمال الأدبية لذلك الأديب مطلقاً، ولا يتصدى لنقد أي عمل أدبي لذلك الأديب، في أي وقت، حتى لا يقع في المحظور، ويبتعد عن روح النقد الموضوعي المنصف. فهل من مجيب؟!

***

المطلب السابع عشر
عدم خضوع الناقد لأهواء وأمزجة أية فئة

هذا مطلب على قدر كبير من الأهمية، يطالب الناقد فيه بعدم الخضوع لأهواء وميول وأمزجة أية فئة من الفئات، سواء من الأدباء، أو النقاد، أو الحكام، أو غيرهم، ممن لهم علاقة بالأدب، أو النقد، أو حتى ليست لهم علاقة بهما، وكذلك أيًا كانت ميول هؤلاء ورغباتهم، سواء كانت أدبية، كتفضيل أديب لا يستحق التفضيل، أو تأخير أديب يستحق التقديم، أو تفضيل عمل أدبي على عمل أدبي آخر، أو التهوين من شأن عمل أدبي جيد، بسبب علاقة تلك الفئة أو بالأديب، أو بصاحب ذلك العمل في تلك الحالات كلها، أو كانت ميول تلك الفئة ورغباتها مادية، تريد تحقيق الكسب المادي من وراء تفضيل أديب ما، أو عمل أدبي ما؛ ليقبل عليه المتلقون ويقتنوا أعمال ذلك الأديب، أو ذلك العمل الأدبي؛ وليحققوا من وراء ذلك المكاسب المادية، أو أية ميول ورغبات أخرى، لتلك الفئة، أو غيرها، من شأنها أن تبعد الناقد الأدبي عن طريقه الصحيح، وتحيد به عن النقد البناء السديد، الذي يضع الأمور كلها في نصابها الصحيح، ومن شأنها أيضًا أن تبعد الأدب عن كونه رسالة إنسانية موجهة، تبني ولا تهدم، وتوجه وتنصح، وتحوله إلى سلعة تباع وتشترى.

وفي الحالين، وغيرهما مما يماثلهما، لا يقبل ذلك من الناقد الأدبي.

وأؤكد على أن الناقد حين يصبح أداة في أيدي طائفة، أياً كانت تلك الطائفة، فإن ذلك سيبتعد به عن الحيدة والإنصاف والموضوعية، وسيقع فريسة للتعصب، وأهواء تلك الطائفة، وغاياتها النفعية، وسيحيد نقده حتماً عن الصحة والسلامة، وسيكون محل اتهام ورفض من متلقيه؛ لأنه حينئذ لا يقيم الأعمال الأدبية التي ينقدها تقييماً صحيحاً، وإنما يقيمها طبقاً لأهواء تلك الطائفة، التي خضع لها في نقده، وتأثر بوجهتها الخاصة في العمل الأدبي وصاحبه، وهي حتماً ستكون وجهة غير صائبة؛ لأنه غايتها غير سامية، وغير سليمة، وبالتالي يصبح النقد حينئذ معيباً، ويخرج صاحبه من عداد النقاد الأصلاء، الموثوق بهم وبنقدهم؛ لأنه أصبح ألعوبة أو آلة في أيدي طائفة معينة، تحركه في نقده يميناً أو يساراً كما يحلو لها، ويحقق أهدافها وغاياتها، ويعود عليها بالنفع الذي تريده، لا على الأدب أو الأدباء، وإنما سيضار كل من الأدب والأدباء الضرر البالغ بسبب ذلك الموقف من الناقد، الذي انقاد فيه لأهواء تلك الطائفة، وأخضع نقده لأمزجتهم، وحاد به عن طريق الصواب؛ إرضاءً لهم، وكل ذلك لا يصح ولا يقبل من الناقد، ونقده حينئذ مرفوض تمامًا.

المطلب الثامن عشر
الإنصاف والموضوعية في النقد

عند نقد أي عمل أدبي، أياً كان نوعه، وأيًا كان صاحبه، على الناقد حينئذ أن يتحلى بروح الإنصاف والموضوعية، ويلتزم بتقييم العمل الأدبي تقييماً صحيحاً، بميزان العدل، وعلى ضوء ما تعارف عليه النقاد من قواعد وأصول عامة وخاصة، مقررة في النقد الأدبي، وأصول وأسس أدبية عامة وخاصة مقررة في الأدب، شعره ونثره، ورضى بها وعنها النقاد، في كل زمان ومكان.

وينتظر ذلك من الناقد الأدبي كل من النقاد والأدباء والمتلقين، الذين يطالعون العمل الأدبي، ونقد الناقد له.

ويفضل أن يدرك الناقد هنا أن كل المشتغلين بالحركة النقدية والأدبية، وكل المتابعين لتلك الحركة، ينظرون إلى الناقد – أي ناقد - دائماً على أنه ميزان الحق، وربان العدل، ويأملون منه دائماً النقد الصائب البناء، القائم على الإنصاف والموضوعية، ووزن الأعمال الأدبية بميزان العدالة المجردة، دون حيف أو جور، ودون مخالفة لروح الإنصاف والموضوعية، كما ينتظرون منه دائماً تحليلاً دقيقاً للأعمال الأدبية التي ينقدها، بما يقدم المقدمات المناسبة لأحكامه النقدية، كما ينتظرون منه كذلك تعليلاً دقيقاً لأحكامه النقدية التي يصدرها، بما يكشف عن صحتها ودقتها، ويقنع المتلقين بها، وذلك كله تحقيقاً للإنصاف والموضوعية في نقده.

إن الإنصاف والموضوعية مطلوبان من الناقد الأدبي دائماً في نقده، مهما كان العمل الأدبي الذي ينقده، ومهما كان صاحبه، ومهما كان شأن الأديب الذي يتناوله، أو يتناول أدبه بالنقد.

ويجب على الناقد الأدبي ألا يحيد عن الإنصاف والموضوعية دائماً في نقده، مهما كانت الدواعي والأسباب.

إن الناقد الأدبي الحق ميزان العدالة والاعتدال والحق في كل نقده، فينبغي ألا يحيد عن ذلك مطلقاً أثناء نقده.

أقول دائمًا: وضع الأمور في نصابها، وتقدير كل عمل أدبي حق قدره، بما يتوافر فيه من مقومات وسمات إيجابية أو سلبية، ونظرة شمولية لكل جوانبه، ووضع كل أديب في موضعه المناسب، وبيان كل ما له وما عليه في أدبه، بميزان العدل والحق،

وتقديم أديب على آخر، أو عمل أدبي على عمل أدبي آخر، في الموازنة أو المقارنة، بأسباب حقيقية واقعية، ترتد إلى أدب الأديبين، أو العملين الأدبيين فعلاً، بكل أمانة وحيدة، وتعليل مقنع ودقيق من الناقد الأدبي لكل أحكامه النقدية، ومراعاة قواعد النقد الأدبي، وأصوله العامة والخاصة، والأصول والضوابط العامة والخاصة للأدب، بجانب الذوق الأدبي السليم، والطبع المواتي، والقدرة التذوقية للناقد الأدبي.

كل ذلك، وغيره، يمثل – عند قيام الناقد الأدبي به – الإنصاف والموضوعية المطلوبان من الناقد في كل نقده دائماً، بل وفي كل خطوة من خطوات نقده.

أتطلع أن يراعي نقادنا ذلك دائماً، ويقدموا لنا النقد البناء، النقد المنصف الموضوعي، الذي نريده منهم دائماً.

***

المطلب التاسع عشر
الإحاطة بخطوات النقد الأدبي التطبيقي الصحيح

على الناقد الأدبي كذلك أن يكون على دراية بالخطوات الصحيحة لعملية إجراء النقد الأدبي التطبيقي على عمل أدبي ما، أو عملية موازنة أو مقارنة بين أعمال أدبية، أو أدباء، أو آداب، ويراعي ضوابط وأصول تلك العمليات؛ حرصاً على دقة النقد وسلامته، وصحة الموازنة أو المقارنة وسلامتها، وإصدار الحكم النقدي الصحيح في تلك العمليات – على الأقل من وجهة نظر الناقد الأدبي الحق – على العمل الأدبي الذي ينقده، أو الأدباء محل النقد، أو الأعمال الأدبية، أو الأدباء محل الموازنة أو المقارنة.

وأعرف أن للنقد الأدبي في تلك العمليات طرائق وخطوات وضوابط كثيرة ومختلفة، لكني أشير هنا إلى أهم ما قد يشترك فيه النقاد جميعاً، أو المطلوب منهم عند إجراء عملية النقد الأدبي، أو الموازنة أو المقارنة، على أن يطبق – بقدر الإمكان - ما سيذكر هنا في كل عمليات النقد الأدبي، بغض النظر عن ارتباط صياغة الخطوات الواردة في ذلك المطلب بعمل أدبي واحد، أو بأديب واحد، ولكن الناقد يراعيها، ويطبقها أيضاً على الأدباء في عملية النقد إن تعددوا فيها، وعلى الأعمال الأدبية إن تعددت، وعلى الأدباء والأعمال الأدبية في عمليتي الموازنة والمقارنة، وتتمثل أهم خطوات النقد الأدبي الصحيح – من وجهة نظري – فيما يلي:

١- القيام باختيار العمل الأدبي، أو الأعمال الأدبية، أو الأديب، أو الأدباء محل النقد،

أو الموازنة، أو المقارنة، بناء على أسباب ترتد إلى ذوق الناقد الأدبي، ورؤيته لما اختاره من الأعمال الأدبية أو الأدباء، كما ترتد إلى العمل الأدبي نفسه، المختار للنقد، وما يتوافر فيه من سمات وأسس ومقومات مضمونية وفنية، وسيأتي الحديث عن دوافع ذلك الاختيار بعد قليل، كما قد ترتد إلى الأديب نفسه، صاحب العمل الأدبي المختار، ومكانته الأدبية، وقدرته الإبداعية، ورؤاه ونظراته في إبداعه الأدبي.

٢- التأكد من صحة نسبة العمل الأدبي إلى صاحبه، بكل الطرق الممكنة في ذلك التأكد.

٣- قيام الناقد بالقراءة الدقيقة للعمل الأدبي المراد نقده، ومحاولة فهمه، ومعرفة دواعي إبداعه، وغايات صاحبه من ورائه، ثم الوقوف على موضوع ذلك العمل الأدبي، وتحديد جوانبه وعناصره.

٤- شرح العمل الأدبي شرحاً وافياً، وتحليله تحليلاً دقيقًا، يكشف عن معانيه وأفكاره ومضامينه، ورؤى ونظرات صاحبه فيه.

٥- ربط العمل الأدبي بعصره، ومظاهر وواقع الحياة فيه، والوقوف على علاقته بذلك تأثرًا وتأثيرًا؛ لأن ذلك يساعد في إصدار الحكم النقدي الصحيح عليه.

٦- معرفة مزاج الأديب، صاحب العمل الأدبي المنقود عند إنشاء ذلك العمل، وثقافته، ومذهبه الأدبي، ومعتقده؛ لأن ذلك له أثره في العمل الأدبي، وبالتالي ربط العمل الأدبي بصاحبه والمؤثرات الخاصة في شخصه، وعلاقتها بذلك العمل.

٧- معرفة الأدباء الذين أثروا في صاحب العمل الأدبي المنقود، سواء أكانوا قبل عصره أو في عصره، ومظاهر ذلك التأثير ومداه، وإبراز تلك المظاهر بوضوح، ودعمها بما يؤكدها.

٨- معرفة الأعمال الأدبية السابقة والمعاصرة، التي قد يكون لها تأثير في العمل الأدبي المنقود، ومظاهر ذلك التأثير ومداه، وإبراز تلك المظاهر بوضوح، ودعمها بما يؤكدها.

٩- التأمل النقدي في عنصري العمل الأدبي، وهما الشكل، والمضمون، أو اللفظ، والمعنى؛ للوقوف على عناصرهما، ومظاهر التقليد والتجديد فيهما، ومواطن الجودة والإشراق، ومواضع الإخفاق والقصور فيهما، وكل الوسائل الفنية، التي اتكأ عليها الأديب في ذلك العمل، ومدى دقة الصياغة وجودتها، وإيضاحها للمعاني والأفكار،

ومدى تأثير العمل الأدبي، بكل ذلك، في المتلقين. أي أن الناقد مطالب هنا بتقديم العمل الأدبي، من خلال جانبيه: الشكل، والمضمون، في صورة كتاب مفتوح وواضح تمام الوضوح للمتلقين. وذلك عن طريق تأمل كل الوسائل الفنية والمضمونية المكونة للعمل الأدبي، والوقوف على دورها وأثرها في حيوية العمل الأدبي: التجربة – العاطفة – الموسيقى – الصور – المعجم اللغوي - الأفكار – المعاني – الوحدة الفنية، وغير ذلك مما ينطوي عليه العمل الأدبي شكلاً ومضموناً، وتحديد سمات تلك العناصر، وبيان أوجه الحسن والجمال أو القبح فيها، ومواطن الجودة والإشراق، ومواضع الإخفاق، ومظاهر ذلك كله، وأسبابه، والاستشهاد عليه، من سياق العمل الأدبي.

وهنا يدرك الناقد أنه مطالب بدراسة العمل الأدبي من خلال تلك العناصر كلها، دراسة عميقة دقيقة، كما أنه مطالب أيضًا أن يحدد قيمة العمل الأدبي المنقود، ومكانته بين الأعمال الأدبية الأخرى، وما أضافه إليها، وما قد يكون أخذه منها.

١٠- تأمل ما يحمله العمل الأدبي من دلالات، وإشعاعات، وغايات، ورؤى ونظرات، هدف إليها صاحبه، وحاول – بقدر استطاعته – إيصالها للمتلقين، ومدى منا سبتها وقبولها أو رفضها، وإيضاح ذلك كله مشفوعاً بعلله ومظاهره في العمل الأدبي، والاستشهاد عليها من سياقه.

١١- أؤكد أيضاً على ضرورة إبراز ما في العمل الأدبي من جوانب إيجابية ومظاهرها، ومواطن حسن وجمال ومظاهرها، ترفع من قيمة العمل الأدبي، وكذلك إبراز ما في العمل الأدبي من جوانب سلبية ومظاهرها، ومواضع قبح ومظاهرها، تسقط ذلك العمل، وعدم التركيز على جانب واحد منهما فقط.

وتحديد مواطن ذلك كله في العمل الأدبي، والاستشهاد عليه.

١٢- الخطوات السابقة، التي تضمنت طريقة نقد العمل الأدبي من كل الوجوه، إن أظهرت، أثناء تطبيقها، حاجة العمل الأدبي إلى عقد موازنات أو مقارنات بينه وبين أعمال أدبية أخرى سابقة أو معاصرة [١] أو أنشئت بعده، في لغته أو غير لغته، فعلى الناقد حينئذ ضرورة الالتزام بضوابط الموازنة أو المقارنة الصحيحة، لتشمل – قدر المستطاع – كل جوانب العمل الأدبي؛ لتحديد مواطن الاتفاق والاختلاف بين العمل

---

[١] انظر: مذاهب النقد وقضاياه. د. عبد الرحمن عثمان، ص٣١ وما بعدها. بتصرف. أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، ص١٤٤ وما بعدها، بتصرف.

الأدبي المنقود والأعمال الأدبية الأخرى التي يوازن الناقد، أو يقارن بينه وبينها، وبيان أوجه التفوق والتميز أو الإخفاق في كل منهما، والكشف عما قد يكون العمل الأدبي المنقود قد أضافه إلى الأعمال الأدبية الموازن أو المقارن بينه وبينها، وما قد يكون صاحب العمل الأدبي قد استوحاه من الأعمال الأدبية الأخرى، محل الموازنة أو المقارنة.

١٣- في كل خطوة من الخطوات السابقة للنقد الأدبي التطبيقي الصحيح، يدرك الناقد أنه لا يكفي فيها الكلام النظري، وأنه مطالب في كل خطوة بتقديم شواهد من العمل الأدبي عليها، مع تحليلها تحليلاً دقيقاً؛ ليدعم بهذا الجانب التطبيقي المهم الجانب النظري، الذي سيقدمه في كل خطوة من الخطوات السابقة.

إضافة إلى أن الناقد إذا اضطر أن يوازن أو يقارن بين العمل الأدبي المنقود وأعمال أدبية أخرى، سابقة أو معاصرة أو لاحقة في لغته وغير لغته، فعليه أيضاً أن يقدم شواهد محللة من تلك الأعمال الأدبية؛ ليؤكد بها ما سيقوله نظرياً في موازنته أو مقارنته، ولا يكتفي فقط بالإشارات النظرية هنا.

فالنقد البناء الصحيح، هو الذي يقوم على الجانبين: النظري، والتطبيقي، وارتباطهما بسياق الأعمال الأدبية محل النقد، أو محل الموازنة، أو محل المقارنة؛ لإقناع المتلقين به، وبصحة إجرائه، وصحة الحكم الذي أصدره الناقد في النقد، أو الموازنة، أو المقارنة.

١٤- ثم تكون – بعد ذلك كله – الخطوة الأخيرة من خطوات النقد الأدبي التطبيقي الصحيح، أو الموازنة، أو المقارنة الصحيحتين، وهي إصدار الحكم الذي اقتنع به الناقد على العمل الأدبي المنقود، أو الأعمال الأدبية محل الموازنة أو المقارنة، ذلك الحكم الذي ترتب على كل الخطوات السابقة، وقدم له الناقد بها، وبما قدم في سياقها من شواهد ونماذج محللة من العمل الأدبي المنقود، أو الأعمال الأدبية في الموازنة أو المقارنة، وقدم الناقد في إطار ذلك كله المقدمات التي تدعم وجهة نظره، وتؤكد الحكم الذي أصدره في النقد أو الموازنة أو المقارنة.

وهنا لابد أن يشفع الناقد الحكم الذي أصدره بعلله ودواعيه، من سياق ما عرضه في كل الخطوات السابقة؛ ليقنع المتلقين بصحة الحكم الذي انتهى إليه، وأصدره على العمل الأدبي المنقود، أو الأعمال الأدبية الموازن أو المقارن بينها.

المطلب العشرون
مراعاة الأسس الصحيحة في اختيار العمل الأدبي الذي سينقد

يفضل أن يكون اختيار العمل الأدبي المنقود راجعاً إلى سمات وظواهر تتوافر فيه، وجذبت انتباه الناقد، وأثرت في نفسه، وأثارت مشاعره وأحاسيسه، واقتنع به ذوقه الأدبي السليم، ورؤيته الذاتية الصحيحة، بمعنى أن يكون اختيار العمل الأدبي الذي سينقده الناقد راجعاً إلى أسباب ترتد إلى العمل الأدبي نفسه، ودفعت الناقد إلى التأثر بذلك العمل، والإعجاب به، أو النفور من ذلك العمل، وعدم الرضا عنه، فأراد أن يتناوله بالنقد، ليبين هذا وذاك، ويكشف عن أسباب الإعجاب، أو دواعي النفور، من خلال العمل الأدبي نفسه.

ويفضل ألا يكون اختيار العمل الأدبي، الذي سيتناوله الناقد بالنقد راجعاً إلى أية علاقة تربط الناقد بصاحب ذلك العمل، بغض النظر عما قد يكون فيه من سلبيات، ومظاهر انحراف، ومواطن قبح؛ حتى لا يؤثر ذلك بالسلب على مصداقية النقد ودقته.

وإذا اضطر الناقد إلى تناول عمل أدبي ما بالنقد، وتربطه بصاحب ذلك العمل أية علاقة، فعلى الناقد حينئذ أن يتجرد من آثار تلك العلاقة وتبعاتها – كما قلت سابقًا - ويلتزم بالحيدة والإنصاف والموضوعية في نقده، ولا يسمح لتلك العلاقة التي تربطه بصاحب العمل الأدبي أن تؤثر فيه، وفي نقده لذلك العمل، فيضطر إلى محاباة صاحب العمل الأدبي، أو التحامل عليه، طبقاً لنوع العلاقة التي تربطه بصاحب ذلك العمل؛ حتى لا يضع الناقد نفسه ونقده موضع الاتهام، وبذلك يسقط الناقد، ويسقط نقده، ولا يطمئن المتلقون إلى نقده، ويفقدون الثقة فيه.

إن عملية اختيار العمل الأدبي الذي سينقده الناقد عملية منهجية، تقوم على أسس وضوابط منهجية محددة، إلى جانب ذوق الناقد الذي تأثر بالعمل الأدبي المختار للنقد، ولا مجال في عملية اختيار العمل الأدبي هنا للمجاملات أو العلاقات الشخصية أو التحامل، أو غير ذلك، وإن حدث فينبغي على الناقد طرح ذلك كله جانباً أو وراء ظهره، عند إجراء عملية النقد الأدبي، كما سبق أن قلت؛ حرصاً على سلامة اختيار الأعمال الأدبية التي ستنقد، وحرصاً على سلامة النقد الأدبي وصحته، وحرصاً على صوابية الأحكام النقدية التي سيصدرها الناقد حينئذ.

مما سبق يمكن أن يكون اختيار العمل الأدبي الذي سيتناوله الناقد بالنقد راجعًا –

من وجهة نظري – إلى الأسس التالية:

- أن يكون صاحبه من الأدباء الأصلاء، ذوي القدرة الإبداعية، والرؤى والنظرات السديدة في أدبهم، ومن أصحاب النماذج الأدبية العالية غالبًا، التي تتضمن العرض الحسن، والمعالجات القويمة، للموضوعات والتجارب المختلفة، والعلاج الصحيح، والحلول المنطقية لما قد يحتاج إلى ذلك مما تعالجه تلك النماذج الأدبية، لكن ذلك لا يمنع من الاهتمام بأعمال ناشئة الأدباء، وبالأعمال التي قد تكون مضادة لتلك النماذج الأدبية العالية؛ للتقويم والتوجيه والإصلاح لما فيه سلبيات وأضرار، وللتحذير منها، ومن تقليدها، ومن محاكاة أصحابها، في أعمال أدبية قادمة.

- أن يكون من النماذج الأدبية الجيدة والمؤثرة في حياة الناس، وفي المجتمع تأثيرًا إيجابيًا.

- أن يكون من الأعمال الأدبية الهادفة الداعية إلى الإصلاح والتقويم، التي تصلح ما قد يكون قد فسد في المجتمع، وتبنى ولا تهدم.

- أن يكون من الأعمال الأدبية الجادة، التي تخلو من الهزل الممقوت، والسخرية البغيضة، اللذين لا فائدة منهما.

- أن يكون متضمنًا إضافات جديدة في عالم الأدب، في مجاله أو بابه الأدبي.

- أن يكون بعيدًا عن التكرار الممسوخ المعيب لما سبق في أعمال أدبية للأديب، أو غيره.

- أن يكون نموذجًا أدبيًا راقيًا وعاليًا في بابه ومجاله، مضمونيًا وفنيًا، يجذب النقاد والقراء إليه بشدة، ويؤثر فيهم بجمالياته المختلفة، شكلًا ومضمونًا.

- أن يكون بعيدًا عن الإسفاف والابتذال الهابطين، اللذين يفسدان الأدب والمجتمع والأخلاق.

- ألا يركز على السلبيات فقط، ويرصدها دون وضع علاج لها، أو محاولة إصلاحها من خلال ما يعرضه النموذج الأدبي، من علاج، وحلول منطقية.

- أن يبرز ما في المجتمع من إيجابيات، ويحض عليها، ويصورها بصورة رائعة، تجذب النفوس إليها، وتدفع المتلقين إلى الالتزام بها.

- ألا يكون مجرد عامل لهو ومجون فارغين، وألا يدعو إليهما في سياقه.

- أن يتضمن السخرية الهادفة الناقدة، التي تبنى ولا تهدم، وليست السخرية لمجرد السخرية الهزلية فقط.

- أن يكون بعيداً عن التجريح والتشهير بالآخرين دون داع.

- أن يدخل في نطاق الأدب الملتزم، بما ينبغي أن يلتزم به الأدب من مقومات وأسس قويمة هادفة تخدم الإنسانية.

- ألا يكون دعوة إلى الانحراف والرذيلة، بأي شكل من الأشكال، وبأية صورة من الصور، حتى وإن كانت صورة مغلفة غير واضحة، ومزينة بشكل فني جميل، يخدع المتلقين.

- أن يحض على الأخلاقيات الحميدة، والمثل العليا، والسلوكيات الحسنة، ويؤدي رسالة إنسانية هادفة.

- أن ينفر من السلوكيات والأخلاقيات الفاسدة، ويوجه المتلقين إلى مجانبتها، والتخلص منها.

- على الجملة، يكون عملاً أدبياً جيداً من كل الوجوه، وصورة دقيقة للأدب الجاد الهادف الملتزم، الذي نريده من أدبائنا، حاملاً لمشعل التنوير والإصلاح، التقويم؛ لما له من دور فعال في بناء المجتمع السليم، والقضاء على ما قد يكون في المجتمع من سلبيات ومفاسد، بما يحمله من علاج وأدوية ودعوة للإصلاح.

- ولا ننكر أنه يوجد بعض الأعمال الأدبية التي لا تستحق النقد، بل ربما لا تستحق القراءة؛ لما فيها من إسفاف وابتذال، ودعوة إلى الرذيلة والانحراف، وتحريض على المفاسد، فيفضل ألا يتناول الناقد مثل تلك الأعمال الهابطة المسفة بالنقد؛ لعدم جدواها، وعدم لفت الأنظار إليها، وتأثر المتلقين بها، حيث قد تؤدي إلى إشاعة المفاسد والسلوكيات الفاسدة في المجتمع، وبالتالي انحراف بعض المتلقين، بسبب مثل تلك الأعمال الأدبية الهابطة، وانحراف الأدب عن رسالته الإنسانية السامية، ومساره الصحيح القويم، المنشود منه، ونحن – فعلاً – في غنى عن مثل تلك الأعمال الأدبية الهابطة.

***

المطلب الواحد والعشرون
التنوع في اختيار الأدب والأدباء محل النقد

وهذا مطلب مهم من المطالب المطلوبة من النقاد، عند إجراء عملية النقد الأدبي، أو عملية الموازنة أو المقارنة، حيث ينبغي ألا يقتصر جهد الناقد دائماً على أديب واحد، أو عدد محدود من الأدباء، فيتناول دائماً بالنقد ما يصدر عنهم من أعمال أدبية، ولا يتعداهم إلى سواهم.

كما ينبغي ألا يقتصر الناقد على لون أدبي واحد، أو فن أدبي واحد، أو اتجاه أدبي واحد، أو مذهب أدبي واحد، أو عدد محدود من الألوان، أو الاتجاهات، أو المذاهب أو الفنون الأدبية، ويتناول دائماً في كل نقده أعمالاً أدبية تنتمي إليها، أو أدباء ينتمون إليها، فيصبح نقده محدوداً بذلك فقط، ولا يوسع دائرته.

وهنا قد يتهم الناقد بالمحاباة، أو العجز عن نقد اتجاهات، أو مذاهب، أو ألوان أو فنون أدبية أخرى، أو أدباء غير منتمين إليها، وهو – كناقد – في غنى عن ذلك كله، إذا أراد أن يثبت أنه ناقد قدير، ومتجدد في عالم النقد الأدبي، ومتنوع في اختياراته للأعمال الأدبية، والأدباء محل النقد، أو الموازنة أو المقارنة.

ولذلك يفضل – إن لم يكن واجباً – أن ينوع الناقد في اختياراته دائماً من الأدباء والأدب عند النقد، ومن اتجاهات، أو مذاهب، أو ألوان أو فنون أدبية مختلفة، ومن الشعر والنثر، وكذلك أدباء متعددين ومتنوعين في انتماءاتهم الأدبية.

وذلك كله لاكتساب الناقد الخبرة والدربة اللازمة لنقد الأدب، على اختلاف فنونه واتجاهاته ومذاهبه وموضوعاته، نقدًا صحيحًا، وكذلك نقد الأدباء، في مختلف الاتجاهات والمذاهب والفنون الأدبية، نقداً صحيحاً، والإحاطة بكل الأصول الأدبية العامة والخاصة للأدب وفنونه المختلفة، شعراً ونثراً، وكل المذاهب والاتجاهات الأدبية، التي ينتمي إليها الأدباء.

فالتقوقع في محيط أديب واحد، وتتبع نتاجه، أو عدد محدود من الأدباء وتتبع نتاجهم بالنقد، أو التقوقع في محيط فن أو اتجاه أو مذهب أدبي واحد، أو حتى عدد محدود منها، وتتبع النتاج الأدبي فيه أو فيها بالنقد، هذا كله غير مطلوب، وغير دقيق؛ لأنه يحصر الناقد في دائرة ضيقة من الأدباء والأدب، ومن الاتجاهات أو المذاهب، ولا يتمكن الناقد عند ذلك من الإحاطة بكل ما تتطلبه منه عملية النقد الأدبي الصحيح،

أو عملية الموازنة أو المقارنة الصحيحة، ولا يحيط الناقد أيضاً عند ذلك بالأصول والضوابط الأدبية الخاصة بكل فن، أو اتجاه أو مذهب أدبي، كما لا يحيط الناقد أيضاً بقواعد النقد الأدبي وأصوله المطلوبة في عملية النقد الأدبي أو الموازنة أو المقارنة، في كل الفنون والاتجاهات والمذاهب والموضوعات الأدبية.

وربما دفع ذلك أيضًا الناقد - حين يحصر نفسه في دائرة محددة أو معينة – إلى شيء من التكرار المعيب في نقده، هو أساساً في غنى عنه، ويكفي أنه سيكون محصوراً في دائرة ضيقة من الأدب أو الأدباء، ومحصوراً أيضاً في دائرة محدودة من النقد، ترتبط بالاتجاهات أو المذاهب أو الموضوعات أو الأعمال الأدبية، التي حصر نفسه فيها، وسيكون بذلك كله أيضاً محدود الخبرة في مجال النقد الأدبي بشكل عام.

ويكفي أيضاً أنه يمكن أن يوجه إليه الاتهام هنا بعدم القدرة على نقد الأدب أو الأعمال الأدبية أو الأدباء في المجالات الأدبية الأخرى، التي لا يهتم بها في نقده، أو يوجه إليه الاتهام بمحاباة الأديب أو الأدباء الذين يقف عند حدود اختياره أو اختيارهم، أو اختيار أعمال أدبية له أو لهم في نقده، ولا يتعداه أو لا يتعداهم إلى سواه أو سواهم، وكذلك الحال عند حصر الناقد نفسه في نقد اتجاه أو مذهب أدبي واحد، أو عدد محدود من الاتجاهات والمذاهب الأدبية.

وربما يدفع ذلك كله إلى عدم الاطمئنان إلى ذلك الناقد، وعدم الثقة في نقده.

فهل يريد الناقد ذلك لنفسه؟!

أعرف أنه قد يكون هناك ناقد أدبي متخصص في نقد الشعر، وناقد متخصص في نقد النثر، وناقد متخصص في نقد القصة، وناقد متخصص في نقد المسرحية، وناقد فني متخصص في نقد الأعمال الفنية المسرحية، وناقد فني متخصص في نقد الأعمال الفنية القصصية، وناقد فني متخصص في نقد المسلسلات، وناقد فني متخصص في نقد الأفلام، وناقد فني متخصص في نقد الأعمال الفنية السينمائية، وناقد فني متخصص في نقد الأعمال الفنية المكتوبة، وناقد فني متخصص في نقد الأعمال الأدبية بعد تحويلها إلى أعمال سينمائية أو مسرحية أو تليفزيونية.

وربما قد يوجد أيضاً ناقد متخصص في نقد المقالة، أو الخطابة، وناقد متخصص في نقد بعض فنون الشعر أو مذاهبه، أو اتجاهاته.

وأعرف أيضاً أن هذا التخصص في ميدان النقد الأدبي أو الفني قد يكون مطلوباً أحياناً، من أجل الدقة في النقد الأدبي أو الفني، والحرص على سلامتهما، وإجادة

الناقد الأدبي أو الفني لمجاله الذي يتخصص فيه وارتقاء خبرته فيه، فيقدم للمتلقين فيه نقداً بديعاً رائعاً لما ينقده.

ولكني – برغم ذلك – أطالب مثل هذا الناقد المتخصص في أي مجال من تلك المجالات الأدبية أو الفنية، أن ينوع أيضاً في اختياراته للأعمال الأدبية أو الفنية، وأصحابها في مجاله المتخصص فيه، ولا يقف عند لون أو اتجاه أو مذهب أو فن واحد، أو أديب أو مبدع أو عدة أدباء أو مبدعين بعينهم في المجال الذي تخصص فيه.

كما يفضل للناقد الأدبي في مجال الشعر أو النثر أن يوسع دائرة اختياراته للأدب والأدباء، حيث يمكنه أن ينقد أعمالاً أدبية وأدباء في فنون أو اتجاهات أو مذاهب أو موضوعات متعددة في الشعر والنثر على السواء؛ لأن المفترض في الناقد الأدبي في مجال الأدب، شعراً أو نثراً، أن يكون كذلك.

لكني أيضاً أسمح له بالتخصص في نقد الشعر فقط، أو في نقد النثر فقط، أو في نقد فن أو مذهب أو اتجاه في الشعر أو في النثر، إن أبى إلا ذلك لأسباب تخصه، أو ترتد إلى إجادته للنقد وإتقانه في هذا المجال وحده، شرط أن ينوع أيضاً في اختيار الأعمال الأدبية التي سينقدها، والأدباء الذين سينقدهم، أو سينقد أعمالاً أدبية لهم، في مجالات الشعر أو النثر.

بهذا كله يتبين أن التنوع في اختيار الأدب والأدباء محل النقد، هو الأفضل، وهو المفيد للناقد الأدبي.

المطلب الثاني والعشرون
وضع الناقد نفسه موضع الأديب

بعد اختيار الناقد الأدبي للعمل الأدبي الذي سينقده، وأراد مطالعة ذلك العمل مطالعة دقيقة، تقف به على دقائقه وأسراره ودواعيه لدى الأديب، وتكشف له عن علاقته بصاحبه وبيئته وعصره، فعلى الناقد حينئذ أن يضع نفسه موضع صاحب ذلك العمل الأدبي، ويتخيل أنه سيقوم بإنشائه من جديد أثناء المطالعة؛ ليستطيع الناقد أن يعاني التجربة الأدبية التي تضمنها ذلك العمل الأدبي، كما عاناها صاحب ذلك العمل الأدبي، وأن يقف على أبعادها وجوانبها المختلفة كما تراءت للأديب عند إنشاء ذلك العمل الأدبي، ويستلهم دوافع تلك التجربة الأدبية مثل الأديب تماماً، والعوامل التي أثرت في الأديب وتجربته عند إنشاء عمله الأدبي، الذي عبر فيه عن تلك التجربة بأبعادها المختلفة، ليتمكن الناقد بذلك كله من الوقوف على أبعاد التجربة الأدبية وجوانبها في ذلك العمل، وسر اختيار الأديب لها، وكيفية تعبيره عنها في عمله، وإدراك مشاعر الأديب وانفعالاته وأحاسيسه تجاه تلك التجربة الأدبية، عند إنشاء العمل الأدبي المعبر عن تلك التجربة.

وبالتالي سيتمكن الناقد فعلاً – كما قلت – من الوقوف على معاناة الأديب حيال تلك التجربة، وعلى العوامل التي دفعته إلى اختيار تلك التجربة، وأثرت فيه عند إنشاء العمل الأدبي المعبر عنها، ويدرك الناقد إحساسات الأديب ومشاعره وانفعالاته، ويتبين طريقة اختياره للأسلوب المعبر عن التجربة وسماته، ومدى مناسبته للتعبير عن التجربة، ومدى قدرة الأديب في التعبير الواضح والكاشف، في جلاء، تلك التجربة وإيضاح جوانبها، ومدى توفيق الأديب ودقته في اختيار أسلوبه، وفي صياغته الدقيقة، وغير ذلك مما يتصل بالعمل الأدبي في كل جوانبه، وبالتجربة التي عاناها الأديب في كل جوانبها.

وكلها أمور مهمة في النقد الأدبي، وتمكن الناقد - عند النقد – من حسن التعامل مع ذلك العمل الأدبي وصاحبه، وما ينطوي عليه ذلك العمل من تجربة أدبية بمضامينها وصياغتها، وبالتالي سيتمكن الناقد من الوقوف على مدى صدق الأديب في معاناة التجربة، ومدى صدقه في التعبير عنها، والتفاعل معها في عمله الأدبي.

وبالتالي أيضاً سيحيط الناقد بالعمل الأدبي، وما ينطوي عليه من مضامين ورؤى، وما

ينطوي عليه من صياغة فنية، وخصائص تلك الصياغة في أسلوب الأديب، ومدى مناسبتها للتجربة ومعاناته لها، وسيحيط الناقد أيضاً بكل أبعاد التجربة التي يعبر عنها ذلك العمل الأدبي، وبطبيعة التجربة ونوعها، وعلاقتها بصاحب العمل الأدبي، وبالمؤثرات التي أثرت فيه وفي تجربته الأدبية، أياً كان نوع تلك المؤثرات، داخلية أو خارجية على اختلاف ألوانها، وأثرت أيضاً في إخراج العمل الأدبي بصورته التي يطالعها الناقد، وسيدرك الناقد أيضاً مشاعر الأديب وانفعالاته عند إنشاء ذلك العمل، وغير ذلك.

وكلها أمور ستمكن الناقد من تذوق العمل الأدبي، وفهمه فهماً صحيحاً.

وبذلك كله يكون قد توافر للناقد حينئذ كل المقدمات الصحيحة، التي تمكن الناقد من رؤية دقيقة وصائبة للعمل الأدبي، وتمكنه أيضاً من تقويمه تقويماً دقيقاً، ومن إصدار الحكم النقدي الصحيح والدقيق على ذلك العمل، مشفوعاً بعلله وأدلته، المستمدة من سياق المقدمات التي تهيأت للناقد، حيث وضع نفسه موضع الأديب، وتعامل مع العمل الأدبي وصاحبه كما بينت، قبل إصدار الحكم النقدي على ذلك العمل.

***

المطلب الثالث والعشرون
التحليل الواقعي الدقيق للعمل الأدبي

المطلب السابق، الذي يضع فيه الناقد نفسه موضع الأديب عند قراءة العمل الأدبي، وما قدمته في ذلك المطلب، وما يطلب من الناقد فيه أيضاً، وما يترتب عليه، ويعود على الناقد بالنفع والفائدة، من خلال قراءته للعمل الأدبي كأديب قام بإنشائه، وعانى التجربة كما عاناها الأديب، وأحاط بمؤثراتها الداخلية والخارجية، ووقف على دواعيها وأبعادها وجوانبها، وطريقة تعبير الأديب عنها.

من ذلك كله يتبين أنه أصبح من السهل على الناقد القيام بالمطلب الذي أتحدث عنه هنا، وأن كل ذلك – الذي حدث في المطلب السابق – سيمكنه فعلاً من تحليل العمل الأدبي تحليلاً واقعياً دقيقاً، حيث انكشفت كل مضامينه بوضوح، وانجلت كل ملامحه المعنوية والفكرية والفنية أمام الناقد.

ولذلك كله أقدم هذا المطلب من مطالب النقد الأدبي، الذي يطالب الناقد الأدبي فيه، عند تحليل العمل الأدبي الذي سينقده، أن يحلله تحليلاً واقعياً دقيقاً، بما

ينطوي عليه من مضامين وأفكار ومعان، يحملها ذلك العمل الأدبي، فعلاً، وراء ألفاظه وتراكيبه وعباراته، ولا يلجأ إلى التأويل أو التفسير غير الدقيق، فيحمل العمل الأدبي ما لا يحتمله، ويضمنه أشياء لا يتضمنها فعلاً، أو يضيف من المعاني والأفكار ما لا يوجد في العمل الأدبي، وربما لم يرد على ذهن صاحب ذلك العمل الأدبي.

وهذا التحليل الواقعي الدقيق للعمل الأدبي لا يتأتى للناقد إلا من خلال القراءة الدقيقة للعمل الأدبي، الذي سينقده عدة مرات، من خلال ما أشير إليه في المطلب السابق، وطالبت الناقد به؛ ليتذوق العمل الأدبي، ويفهمه فهماً صحيحاً، ويقف على مضامينه الحقيقية، وما ينطوي عليه بالفعل من المعاني والأفكار والرؤى، حتى يتمكن من تحليله تحليلاً واقعياً دقيقاً، وبالتالي ينقده نقداً أدبياً صحيحاً.

أما تخيل بعض المضامين، أو المعاني والأفكار، التي لا توجد في العمل الأدبي فعلاً، ويحاول الناقد أن يوجد لها علاقة من نوع ما بالعمل الأدبي، أو يؤول بعض المعاني والأفكار على غير وجهها الصحيح، فهذا غير مقبول في النقد الأدبي، ويفقد الناقد مصداقيته، ويفقد النقد صوابيته ودقته.

إن الناقد الأدبي مطالب بقراءة العمل الأدبي عدة مرات، ويقف على ما يحمله، فعلاً، من معان وأفكار ورؤى وقوفاً دقيقاً، ولا يحيد في فهم معانيه وأفكاره، وكل ما يحمله من مضامين ورؤى يميناً أو يساراً، أو يفهمها على غير وجهها الصحيح، أو يحمل العمل الأدبي ما لا يحمله من المعاني والأفكار، ويحاول أن ينقد العمل الأدبي على أساس ما يحمله ويتضمنه فعلاً من ذلك كله دون زيادة أو نقصان؛ لتصح رؤيته للعمل الأدبي، ويصح نقده له.

***

المطلب الرابع والعشرون
تجنب التعميم في تحليل العمل الأدبي

هذا أيضاً مطلب مهم من المطالب المطلوبة من النقاد، عند إجراء عملية النقد الأدبي، وهو من المطالب التي تحقق الدقة في النقد الأدبي، وتساعد على إقناع المتلقين بنقد الناقد.

وقلت في المطلب السابق: إن الناقد مطالب بتحليل العمل الأدبي تحليلاً دقيقاً واقعياً، يكشف عما تضمنه ذلك العمل فعلاً من المضامين والأفكار والرؤى بدقة ووضوح، ودون زيادة أو نقصان ودون تأويل بعيد أو غير صحيح لمضمون العمل الأدبي.

وهنا ينبغي على الناقد أيضاً أن يتجنب التعميم في تحليل العمل الأدبي الذي ينقده، وفي شرحه وتفسيره، وبيان جزئياته الفكرية والمعنوية، وفي التعليق عليه، أو على جزئياته أو بعض عناصره المضمونية أو الفنية.

ومن ذلك – مثلاً -:

قول الناقد: والأديب هنا يعبر عن مشاعره وأحاسيسه تجاه تجربته.

أو قوله: وقد أحسن الأديب هنا اختيار الألفاظ المناسبة للمعاني والأفكار.

أو قوله: المعاني هنا واضحة وقريبة إلى الأذهان.

أو قوله: المعاني والأفكار هنا مبتكرة أو تقليدية.

أو قوله: الصور الفنية هنا مألوفة وغير بعيدة عن المعتاد.

أو قوله: ونلحظ في المعاني والأفكار تشابهاً أو اتفاقاً مع المعاني والأفكار في أعمال أدبية أخرى.

أو قوله: التجربة هنا ترتبط بالواقع العام والخاص ارتباطاً واضحاً.

أو قوله: وأبعاد التجربة هنا واضحة، ومتوافقة مع عناصر الموضوع.

أو قوله: الأفكار هنا مترابطة، ومتعاقبة في تسلسل دقيق.

ونحو ذلك، بدون تفصيل أو بيان يؤكد تلك التحليلات والتعليقات، ودون استشهاد عليها من العمل الأدبي المنقود بشواهد محللة تحليلاً دقيقاً، تدعمها وتؤكد صحتها.

ومن ذلك أيضاً قيام الناقد بالتعليق على العمل الأدبي كله تعليقًا عامًا، يمكن تطبيقه على أعمال أدبية أخرى، وعلى العمل الأدبي المنقود.

كقول الناقد – مثلًا -: تناول هذا العمل تجربة أدبية عامة أو خاصة، وعبر عنها الأديب تعبيراً دقيقاً مناسباً، كشف عنها بوضوح.

دون بيان للتجربة، وملامح العموم أو الخصوص فيها، ودون بيان لكيفية تعبير الأديب عن تلك التجربة تعبيرًا دقيقًا. وأمثال ذلك من التعليقات العامة التي نطالعها أحياناً في النقد الأدبي، وفي بعض الدراسات الأدبية.

فالتعميم في تحليل الأعمال الأدبية عند نقدها لا يحقق الغاية المنشودة من وراء النقد، ولا يكشف بوضوح ودقة عن العناصر المضمونية والفنية في العمل الأدبي المنقود، ولا يصل بالمتلقين إلى شيء واضح ومحدد يقفون عليه في ذلك العمل، ولا في نقده، وهذا أمر مرفوض تماماً في النقد الأدبي، ولا يقبل من النقاد مطلقًا، حتى وإن كان نقدهم موجهًا إلى المتلقين المتخصصين في الأدب والنقد، فما بالنا إذا وجه نقدهم لمتلقين غير متخصصين.

فعلى النقاد أن يراعوا ذلك المطلب المهم، ويتجنبوا التعميم في تحليل الأعمال الأدبية؛ للأسباب التي أوضحتها في سياق ذلك المطلب، ولسبب آخر جوهري، وهو أنه يمكن توجيه الاتهام للنقاد الذين يميلون إلى التعميم في تحليل الأعمال الأدبية، بعدم قدرتهم على التحليل الواقعي الدقيق لتلك الأعمال، فيهربون من ذلك بالتعميم والإبهام في تحليلاتهم للأعمال الأدبية، والتعليق عليها، أو على أجزاء أو عناصر منها، حتى لا يكشف عجزهم وقصورهم في عملية التحليل للأعمال الأدبية، وبالتالي عدم قدرتهم على النقد الأدبي الصحيح والدقيق.

ويقيني أن النقاد يعرفون ذلك حق المعرفة، ويدركونه تمام الإدراك، فعليهم مراعاة ذلك وتجنبه في تحليلاتهم للأعمال الأدبية قدر المستطاع؛ لإقبال المتلقين على نقدهم، حيث إنهم يفهمون الأعمال الأدبية فهماً صحيحاً من سياق التحليلات الواقعية الدقيقة لها، التي يقدمها النقاد لهم في نقدهم لتلك الأعمال الأدبية، وبالتالي التأكد من قدرة هؤلاء النقاد على التحليل الدقيق للعمل الأدبي، الذي ابتعدوا فيه عن التعميم، والذي كشف بوضوح ودقة عن مضامين الأعمال الأدبية ومعانيها وأفكارها.

المطلب الخامس والعشرون
الإحاطة بمعالم بيئة الأديب وعصره

من متطلبات النقد الأدبي ومطالبه المهمة من النقاد، عند إجراء عملية تطبيقية في النقد الأدبي، أو الموازنة أو المقارنة، ضرورة إحاطة الناقد الأدبي بمعالم البيئة، العامة، والخاصة، التي عاش فيها الأديب أو الأدباء محل النقد، أو الموازنة، أو المقارنة، بكل مظاهرهما، وكذلك العصر الذي عاش فيه الأديب، أوالأدباء، بكل أحداثه وقضاياه ووقائعه، ومظاهر الحياة فيه، بحيث يكون الناقد الأدبي على دراية تامة ببيئة الأديب وعصره، وكذلك بيئة الأدباء وعصورهم إن كانت مختلفة، ويتعرف على ملامح تأثيرهما في العمل الأدبي، الذي سينقده، وصاحبه، أو تأثيرهما في الأدباء أو الأعمال الأدبية محل الموازنة أو المقارنة؛ لأن الأديب الحق من كان صدى لبيئته وعصره، وترجماناً عن مجتمعه، ومن كان أدبه نابعاً من أعماقه، مصوراً مشاعره وخلجات نفسه تجاه بيئته، وعصره، ومجتمعه، ومظاهرها وأحداثها المختلفة، مما يدل على أن انعكاسات بيئته وعصره على حياته وأدبه، حتماً، ستكون واضحة جلية في أدبه.

فعلى الناقد الأدبي أن يدرك ذلك المطلب وأبعاده، وعناصره، والمطلوب منه في سياقه، من كل ما يتصل بالبيئة العامة والخاصة ومظاهرهما، وبالعصر ومظاهره وأحداثه، وواقع الحياة فيه، وأثر ذلك كله في الأدب والأدباء، محل النقد، أو الموازنة، أو المقارنة، قبل الدخول في العملية النقدية التطبيقية، التي سيقوم بها للعمل الأدبي، أو الأعمال الأدبية، أو الأدباء، محل النقد، والموازنة، أو المقارنة؛ لأن ذلك كله –حتمًا- قد أثر في الأدب والأدباء، وفي المعاني والأفكار، والمضامين المختلفة، والتجارب الأدبية، وطرق معالجتها، التي تنطوي عليها الأعمال الأدبية، كما أن ذلك كله له دور كبير، وأثر فعال في دقة النقد وصحته، أيًا كان نوع ذلك النقد، وكذلك دقة تحليل العمل الأدبي المنقود، والوقوف على دقائقه وأسراره، وكذلك له أثره في صوابية الحكم النقدي على الأديب وأدبه؛ لأن المؤكد أن الأديب قد تأثر في نتاجه الأدبي ببيئته العامة، وبيئته الخاصة، وعصره وأحداثه، ومجتمعه وواقع الحياة، وظروف الناس فيه، أياً كان نوع ذلك التأثر وحجمه وملامحه.

ولذلك كله يطالب الناقد عند النقد بمعرفة ملامح هاتين البيئتين: العامة، والخاصة، وملامح المجتمع والعصر؛ ليستطيع أن يدرك ملامح العمل الأدبي المنقود إدراكاً تاماً صحيحاً، والعوامل المؤثرة فيه وفي صاحبه عند إنشائه، وما قد تكون قد وجهته إليه من

وجهة خاصة في ذلك العمل الأدبي؛ سواء في مضمونه، أو في شكله، أو في غايات صاحبه، حيث لا يمكن عزل العمل الأدبي وصاحبه عن البيئة والعصر، وفصله عن الوسط الذي أنشأه فيه صاحبه، وذلك كله – عند وقوف الناقد عليه – يساعد في صحة قياس العمل الأدبي، ودقة تقويمه والحكم عليه، ووضعه في المكانة التي يستحقها، وتحديد قيمته في الإصلاح والتقويم، وفي القضاء على السلبيات في مجتمعه، حين يكون ذلك هدف صاحبه منه، والنقد يبين هنا مدى نجاح العمل الأدبي وصاحبه في تحقيق ذلك أو عدم نجاحه، ولا يتأتى للناقد ذلك إلا إذا أحاط ببيئة الأديب وعصره ومجتمعه، وما فيها من مظاهر وأحداث ووقائع، ومدى تفاعل الأديب وأدبه مع ذلك كله.

***

المطلب السادس والعشرون
النظرة الشمولية للعمل الأدبي والأديب

يطالب الناقد هنا بضرورة النظرة الشمولية إلى العمل الأدبي الذي سينقده، من أجل دقة النقد وصحته، وتتضمن تلك النظرة الشمولية إلى العمل الأدبي – من وجهة نظري – ما يلي:

- النظر إلى الدوافع التي دفعت الأديب إلى إنشاء ذلك العمل الأدبي، وتحديد مناسبته، وموضوعه العام.

- النظر إلى شكل العمل الأدبي، ومضمونه، بما يشتملان عليه من عناصر وسمات، «وقيم تعبيرية، وفكرية، ووجدانية، وسلوكية، نظراً فاحصاً [١]».

- النظر إلى علاقة العمل الأدبي بصاحبه، ومزاجه، ومعتقده، وأثر ذلك في العمل الأدبي، وذلك «ببحث علاقة ما في العمل الأدبي من قيم تعبيرية ومضمونية، وغيرها بهوية الأديب، وحالته الواقعة، ومدى توافق ما يقدم من قيم مع ما يعتنقه من معتقدات، وما يخضع له من أحاسيس ومشاعر، وما يلتزمه – في سلوكه – من مبادئ وأخلاقيات [٢]».

---

[١] في النقد الأدبي الإسلامي. د. إبراهيم عوضين ص ١٤٧.

[٢] السابق ص ١٤٧ بتصرف.

- النظر إلى المؤثرات الخارجية التي أثرت في الأديب عند إنشاء العمل الأدبي، وأثرها في العمل الأدبي: البيئة ومظاهرها، العصر وأحداثه، المجتمع وملامحه، الثقافة وألوانها، وغير ذلك.

- النظر إلى علاقة العمل الأدبي بالأعمال الأدبية الأخرى - سابقة، ومعاصرة، أو لاحقة في لغته، وغير لغته – إن وجدت، وتحديد ملامح التأثر والتأثير بينه وبينها. وذلك «يتتبع علاقة العمل الأدبي المنقود بالآداب الأخرى، المحلية والعالمية، تأثراً وتأثيراً، ومواطن التأثر والتأثير، ومصدر كل، ومظاهر هذا وذاك، وأثره في قيمة العمل الأدبي، وفي تعيين مكان العمل الأدبي المنقود من مسار الأدب في بيئته الخاصة، ثم في المسار العالمي للأدب؛ لتحديد مدى توافقه مع هذه الاتجاهات، تمهيداً للبحث عن أسرار التوافق أو التخالف [١]».

- النظر إلى ما أضافه العمل الأدبي المنقود من جديد إلى التراث الأدبي، السابق والمعاصر، في بيئته الخاصة من جهة، ثم في البيئة الإنسانية العامة من جهة أخرى، وتحديد قيمة ما أضافه، وأهميته في مجال الأدب المحلي، والعالمي [٢].

- النظر إلى ما أحدثه العمل الأدبي من أثر في جمهور المتلقين، ونوع ذلك الأثر، وحجمه، في ضوء متطلبات الجمهور من الأدب والأدباء.

- النظر في غايات الأديب من وراء عمله الأدبي، ومدى سموها، وسلامتها، وعلاقتها بالبعد الإنساني، وكل جوانب الحياة.

- النظر الكاشف إلى أبعاد العمل الأدبي، على ضوء ما تقرر من قواعد النقد الأدبي، وما قد يرتئية ذوق الناقد الأدبي، الذي ينقد ذلك العمل الأدبي.

- النظر الكاشف عن جوانب النضج في العمل الأدبي، وتمييز الجيد من الرديء فيه، وتحديد مواطن الجمال، ومواضع القبح فيه تحديداً دقيقاً، وبيان مظاهرها، وأسبابها.

وغير ذلك مما يحقق النظرة الشمولية من الناقد الأدبي إلى العمل الأدبي، بأبعاده، وجوانبه، وقيمه المختلفة.

وتتضمن النظرة الشمولية إلى الأديب – من وجهة نظري – بالإضافة إلى ما قد

---

[١] في النقد الأدبي الإسلامي. د. إبراهيم عوضين ص ١٤٧ بتصرف.

[٢] السابق ص ١٤٧ بتصرف.

يتعلق بالأديب في سياق النظرة الشمولية للعمل الأدبي، التي سبق الحديث عنها، ما يلي:

- نشأته وحياته: طفولته – شبابه – رجولته – عائلته – رغباته – نفسيته ومزاجه الشخصي.

- ثقافته وألوانها المختلفة، ومصادرها.

- توجهه الفكري والعقدي، وما يتصل بهما، ومظاهرهما.

- صفاته، وسلوكياته، وأخلاقياته.

- مكانته بين أدباء عصره، وأدباء لغته بعامة.

- ما يؤديه الأدب له: مكانة – شهرة – مكسب مادي أو معنوي.

- مذهبه الفني في أدبه، والاتجاه الذي يعتنقه، ومدى موضوعية هذا الاتجاه، وهل هو أديب ذاتي أو موضوعي، ومظاهر ذلك، وأسبابه.

- العلاقة بين ما في أدبه من سلوكيات وأخلاقيات ومعتقدات وأفكار وآراء، وما في ذات الأديب من تلك الأمور.

فمن المهم هنا أن يهتم الناقد الأدبي «ببحث علاقة هذه القيم وتلك بهوية الأديب، وحالته الواقعة، ومدى توافق ما يقدم في أدبه من قيم وأخلاقيات مع ما يعتنقه من معتقدات وما يخضع له من أحاسيس ومشاعر، وما يلتزمه – في سلوكه – من مبادئ وأخلاقيات [١]».

- «التعرف على الأديب تعرفا شاملا، يشمل هويته العقدية والفكرية، وظروفه التي لابست نشأته، والأحداث التي أحاطته حين قام بإيداع عمله الأدبي، وبيئته العامة والخاصة، الزمانية والمكانية، التي تبث فيه من قيمها وخصائصها ما يشكل حياته، وما يثير عواطفه وأحاسيسه، وما يوجه رؤيته، ويبنى تصوراته» [٢].

- دراسة العلاقة بين كل ما سبق والعمل الأدبي المنقود للأديب، ومظاهر تلك العلاقة، وحجمها، وتأثيرها في العمل الأدبي.

---

[١]) محاضرات في النقد الإسلامي د. إبراهيم عوضين ص ٩٩ بتصرف.

[٢]) في النقد الأدبي الإسلامي د. إبراهيم عوضين ص ١٤٦، ١٤٧.

فالناقد الأدبي في نظرته الشمولية إلى الأديب، يقوم «بتقويم الأديب تقويماً شمولياً، يضعه تحت مجهر دقيق، يحدد معالمه، ويبرز هويته الفكرية والعقائدية والثقافية... إلخ، ويبين أبعاد تميزه في عمله الأدبي – ارتفاعًا وهبوطًا – ويلفت النظر إلى أبرز مظاهر هذا التميز، ويكشف عن مناط هذا التميز، ومصادره، وطبيعته، وعلاقة هذا التميز بهويته، ومدى ارتباطه بها، وانفصاله عنها، ومنشأ هذا الانفصال، ثم مدى تلاحمه مع بيئته في توجهاتها ومشكلاتها.. إلخ.

كذلك فتح الأبواب والمنافذ التي تطل على ما قد يكون غائباً عن الأديب من مواطن القوة، المضمونية والفنية، فيريه الناقد نفسه أمام نماذج أدبية جديدة، وتصورات غائبة عنه – أو مصروف عنها بقوى خارجة عن بيئته – وأغراض مطلوب منه أن يحققها حتى يؤدي دوره الإنساني، ومقاصد مرغوبة يسعى كل أديب إلى أن يصل بأدبه من خلالها إلى المستوى الرفيع، الذي يهيئ له المكانة المرموقة بين أمته، فيثري الأدب بذلك، ويتسع لميادين جديدة ترقى به إلى الإنسانية الشاملة (العالمية) [١]».

إن الناقد الأدبي في نقده لعمل أدبي ما لأديب ما من الأدباء «لا يمكن أن يحقق رسالته إلا إذا شمل بالنظر كل العناصر الفنية والمضمونية للعمل الأدبي، وكل جوانب حياة الأديب العامة والخاصة التي قد يكون لها علاقة بعمله الأدبي، أو أثرت فيه؛ لأن الناقد إذا تناول بعض العناصر الفنية والمضمونية دون بعض، وبعض جوانب حياة الأديب الخاصة والعامة دون بعض، كان تناوله النقدي لذلك العمل الأدبي، وهذا الأديب ناقصاً، وكان ما يصل إليه من رؤية مشوشاً مضطرباً، فالعمل النقدي يفرض على الناقد أن تكون نظرته النقدية شاملة كل العناصر الفنية والمضمونية العمل الأدبي، وكل ما يتصل به خارجياً وداخلياً، وأن تكون نظرته شاملة لكل جوانب حياة الأديب العامة والخاصة.

وشمول النظرة النقدية كل ذلك وغيره – عند نقد عمل أدبي ما، أو أديب ما – لا يعني ذلك الشمول السطحي، الذي يكتفي فيه الناقد الأدبي بالنظرة العجلى إلى كل عنصر، وكل جانب، وإنما الشمول يعني النظر الناقد العميق، العريض المتأمل تأملاً دقيقاً في كل عنصر فني أو مضموني بمفرده، وفي اتصاله بغيره من العناصر، وفي كل مؤثر خارجي أو داخلي في ذلك العمل واتصاله بغيره من المؤثرات، وفي كل جانب من حياة الأديب وأثره في العمل الأدبي، واتصاله بغيره من الجوانب، سواء في حياته العامة

---

[١]) السابق ص ١٥٢.

أو الخاصة، بحيث يستعرض الناقد العنصر أو الجانب ومقوماته، ويوجه إليه النظرة الفاحصة الممحصة.

فالصيغة – مثلاً – ليست ألفاظاً فحسب، ولا تراكيب فحسب، ولكنها ذلك البناء التعبيري في كل أبعاده الفنية، وكذلك الموضوع لا يكون النظر إليه بصفته عنواناً ومحورا فنياً، وغرضاً فحسب، ولكنه بدعائمه الفنية والمضمونية كلها، المستوفاة أسباب السلامة[١]»، وهكذا في كل عنصر فني أو مضموني، وفي كل جانب من جوانب الحياة الخاصة والعامة للأديب، وعلاقته بعمله الأدبي المنقود؛ لتتحقق النظرة الشمولية المأمولة، والنقد الصحيح المأمول.

ولهذا كله لا يصح ولا يقبل في النقد الأدبي، أن يكتفي الناقد الأدبي عند نقد عمل أدبي ما، بالنظر إلى جزء أو عنصر فيه، أو عدة عناصر أو أجزاء منه، أو بعض مواضع فيه، ثم يتناولها بالدراسة والنقد، كما لا يصح أن يكتفي بالنظر إلى جانب أو جوانب محددة من حياة الأديب الخاصة والعامة، وبغض النظر عن جوانب أخرى، قد يكون لها أثر في العمل الأدبي المنقود، أو في الأديب وأدبه بشكل عام.

وينطلق الناقد بعد ذلك، ومن خلال ذلك فقط، إلى إصدار حكمه النقدي على العمل الأدبي والأديب؛ لأن الاكتفاء بذلك فقط حتماً لا يقف بالناقد على كل عناصر العمل الأدبي وأبعاده المختلفة، وبالتالي قد يكون هناك أوجه جودة، أو مواطن قصور ورداءة، لم يقف عليها الناقد، بسبب تجاهله لعناصر وجوانب أخرى في العمل الأدبي، كما لا يقف بالناقد على كل جوانب حياة الأديب الخاصة والعامة، وبالتالي قد يكون هناك جوانب أخرى مؤثرة في حياة الأديب وفي أدبه، أو عمله الأدبي الذي ينقده الناقد الأدبي.

وذلك كله بسبب اقتصار الناقد على النظرة الجزئية، التي تعد من عيوب النقد الأدبي؛ ولذلك سيكون النقد حينئذ غير دقيق، والحكم النقدي الذي سيصدره الناقد على العمل الأدبي وصاحبه غير دقيق أيضاً، ويعاب الناقد ونقده حينئذ بسبب ذلك.

فالنظرة الشمولية للعمل الأدبي، والأديب، في نهاية المطاف، مهمة وضرورية، وعلى الناقد مراعاتها والالتزام بها عند إجراء عملية النقد الأدبي، أو عملية الموازنة أو المقارنة.

---

[١]) في النقد الأدبي الإسلامي د. إبراهيم عوضين ص ١٢٨ بتصرف.

المطلب السابع والعشرون
عدم غض النظر عن السلبيات

وهـذا مطلـب مهـم وضـروري مـن مطالـب النقـد الأدبـي، القـائم على الإنصـاف والموضوعية.

وهذا المطلب مطلوب من الناقد فيه – لدقة نقده وصوابيته – ألا يغض النظر عن سـلبيات العمـل الأدبي مطلقـاً، صـغيرة أو كبيرة، قليلـة أو كثيرة، وإنمـا يحـددها كلهـا تحديداً دقيقاً، ويبين مظاهرها وأسبابها، ويدعمها بشواهد محللة تحليلاً دقيقاً واقعياً من العمل الأدبي المنقود، تؤكدها وتدعم وجودها في العمل الأدبي فعلاً.

ونحـن نعـرف أنـه لا يوجـد عمـل أدبـي يخلـو مـن السـلبيات، وأوجـه الـنقص أو القصور، فلابد من رصدها وتقديمها بين يدي الحكم النقدي، دون استثناء لبعضها أو حتى إحداها، مع تحليلها تحليلاً دقيقاً، يوضح جوانبها، وأسبابها، ومظاهرها المختلفة، ودعمها بالشواهد المحللة من العمل الأدبي – كما قلت – ليكون النقد الموجه إلى ذلك العمل الأدبي وصاحبه نقداً صحيحاً بناء، يضع الأمور في نصابها الصحيح.

وإن لم يفعل الناقد ذلك فسيوجه الاتهام إليه بالقصور في نقده، وربما بالتعصب المحابي للأديب أيضاً، وفي الحالين يصبح نقد الناقد معيباً وغير مقبول.

ولا شك في أن كشف تلك السلبيات بوضوح سيفيد الأدب والأديب، إذ سيعود على الأدب بالجودة والسلامة منها مستقبلاً، وسيعود على الأديب بالنفع والفائدة، والتخلص من تلك السلبيات في أعماله الأدبية المقبلة، كما أنها ستكون درساً مفيداً أيضاً للأدباء الآخرين.

***

المطلب الثامن والعشرون
عدم غض النظر عن الإيجابيات

وهذا أيضاً مطلب من المطالب المهمة المطلوبة من الناقد، عند إجراء عملية النقد الأدبي أو الموازنة أو المقارنة؛ ليصح نقده، حيث ينبغي ألا يغض الناقد الأدبي النظر عن الإيجابيات الموجودة في العمل الأدبي، صغيرة أو كبيرة، قليلة أو كثيرة، وإنما عليه حصرها بدقة، وتحديد مواضعها في العمل الأدبي، وتحليلها تحليلًا دقيقًا، وبيان مظاهرها وأسبابها، ودعمها بشواهد من العمل الأدبي، محللة تحليلاً دقيقاً، تؤكدها وتدعمها، وتثبت وجودها فعلًا فيه.

والمعروف أيضاً أن كل عمل أدبي لا يخلو من إيجابيات ومحاسن قليلة أو كثيرة، صغيرة أو كبيرة، فلابد من رصدها وتحديدها، وتقديمها بين يدي الحكم النقدي، دون استثناء لبعضها أو حتى إحداها، مع تحليلها تحليلاً دقيقاً، يوضح أسبابها، وجوانبها ومظاهرها المختلفة، ودعمها بالشواهد المحللة، المستمدة من العمل الأدبي كما قلت؛ ليكون النقد الموجه إلى ذلك العمل الأدبي وصاحبه نقداً صحيحاً بناء، يضع الأمور في نصابها الصحيح، ويحدد قيمة العمل الأدبي المنقود في مجاله، ومكانة صاحبه بين الأدباء تحديداً دقيقاً، وإن لم يفعل الناقد ذلك سيكون نقده معيباً مرفوضاً، وسيتهم الناقد حينئذ بالتعصب المضاد للعمل الأدبي وصاحبه، وهذا أمر مرفوض في ميدان النقد الأدبي.

وإبراز الإيجابيات الموجودة في العمل الأدبي، والتأكيد عليها، وتحليلها، وبيان مظاهرها وأسبابها، والاستشهاد عليها من العمل الأدبي سيعود، حتماً، بالنفع على الأدب والأدباء؛ لأنها ستكون كالدرس الموجه لكل الأدباء، يفيدون منه في أعمالهم الأدبية القادمة، والموجه أيضاً للنقاد الآخرين.

المطلب التاسع والعشرون
عدم غض النظر عن جمهور المتلقين

على الناقد الأدبي أن يتعرف على المتلقين، ومن يوجه إليهم الأديب أدبه، ويتبين اتجاهاتهم وثقافاتهم، ومدى تأثر الأديب بهم، ومدى تأثيره فيهم، إيجابياً أو سلباً [١]

(وفي توجه الناقد إلى المتلقين، عليه أن يقصد من وراء ذلك إلى ما يلي:

١- إيقاف المتلقين على الفوارق الدقيقة بين الآداب أو الأعمال الأدبية، أو الأدباء، وما تشتمل عليه بعض الأعمال الأدبية من قصور وانحراف، وما قد ينشئه الأدب أحياناً في متلقيه من شذوذ عن الفطرة، حتى يكونوا على بصر بما يتلقون وبما ينقله لهم الأدب من الواقع، وغيره، من صور ومشاهد، فلا يخدعهم رنين الألفاظ، ولا يصرفهم عن المضمون بريق الصياغة، ولا يشغلهم طرف من المضمون عن طرف، وحتى يعرفوا طريقهم إلى الأدب السامي بأبعاده الإنسانية، ويتجنبوا الأدب الهابط بنزواته الجانحة.

٢- إغراء المتلقين بالمشاركة الأدبية، وذلك بفتح المغاليق التي قد تصرفهم عن الأدب، أو قد تعوقهم، عن فهمه، وإدراك مراميه، ومضامينه، ومراد صاحبه، فالتفسير الشارح للعمل الأدبي، يكشف عن كثير من مقاصد الأدب التي قد تغيب عن المتلقي، ويثير في المتلقي الاهتمام ببعض القضايا الأدبية وغيرها، التي قد يعالجها الأديب، كما أنه يمهد السبيل إلى الإبداع الأدبي، الذي يأخذ بيد المتلقي ذي المواهب الفنية كي يهذب مواهبه، ويدربها، وينميها، حتى يسلس تعبيره [٢]).

فينبغي على الناقد الأدبي عند النظر في العمل الأدبي ونقده، أن يراعي المتلقين لذلك العمل، ومدى استجابتهم له، والفائدة التي عادت عليهم منه، وما يمكن أن يحمله لهم ذلك العمل من نصائح وتوجيهات، ودعوة إلى الالتزام بشيء، والانصراف عن شيء آخر، ومدى صلاحية ذلك الشيء الذي يدعوهم صاحب العمل الأدبي إلى الالتزام به، وإلى أي مدى أثر العمل الأدبي تأثيراً إيجابياً في المتلقين.

كما يقف الناقد كذلك، عند نظره في العمل الأدبي، على مدى ارتباط ذلك العمل

---

[١]) في النقد الأدبي الإسلامي، د. إبراهيم عوضين، ص ١٢٧.

[٢])السابق ص ١٥٢، ١٥٣ بتصرف..

بواقع المتلقين وحياتهم، وتناوله لمشكلاتهم، وما يعانون في حياتهم من قضايا وأحداث، وعلى الجملة، هل عبر العمل الأدبي عنهم وعن حياتهم كما ينبغي أن يكون الأدب، أو أن صاحب العمل الأدبي تقوقع في محيط الذات، وعاش مع أدبه في برج عاج، فأوقف أدبه على حياته الخاصة، وعلى ذاته، وما يواجهه في محيط حياته الذاتية فقط؟ وهو أمر لا يقبل إلى حد ما في مجال الأدب، إن أوقف الأديب أدبه عليه فقط، ولم يهتم في أدبه بحياة الجماعة ومشكلاتها، وآلامها، وآمالها.

فالأدب لا ينبغي أن يكون لذات الأديب فقط، وإنما، بجانب ذلك – بل والأهم – أن يكون للجماعة أيضاً، يعبر عنها، وعن تجاربها وحياتها، ويتناول مشكلاتها، ويأخذ بيدها إلى الطريق الأمثل في الحياة، ويحاول وضع العلاج المناسب لكل قضايا الجماعة ومشكلاتها.

فهذا هو الأدب الذي نريده، ويريده المتلقون، وعلى الأديب أن يعي ذلك ويدركه، ويبدع أغلب أعماله الأدبية – على الأقل – فيما يتعلق بمحيط الجماعة، وعلى الناقد كذلك أن يراعي ذلك عند النقد، ويقف على مدى اهتمام الأديب في أدبه بالمتلقين، أو الجماعة، ومدى إحساسه بمعاناتها ومشكلاتها، وإلى أي حد التزم الأديب بذلك في أدبه.

ويدرك الناقد أن هذا جانب مهم ومؤثر في تقدير العمل الأدبي، وصاحبه، ونقد ذلك العمل والحكم عليه.

***

المطلب الثلاثون
ضرورة قيام الناقد الأدبي بدور القاضي النزيه

أشرت سابقاً إلى عدة خطوات ومراحل مهمة في النقد، ومطالب ضرورية من الناقد، عليه أن يراعيها دائماً في نقده، ومن أهمها:

- أفضلية عدم تقيد الناقد بمذهب نقدي واحد.
- طرح أية عاطفة تربط الناقد بصاحب العمل الأدبي عند النقد.
- تجرد الناقد من التعصب المحابي والمناهض.
- عدم خضوع الناقد لأهواء وأمزجة أية فئة.
- الإنصاف والموضوعية في كل خطوات النقد الأدبي.
- ضرورة وضع الناقد نفسه موضع الأديب؛ ليقيس عمله الأدبي قياساً صحيحاً.
- التحليل الواقعي الدقيق للعمل الأدبي؛ ليكشف ما يتضمنه فعلاً.
- النظرة الشمولية للعمل الأدبي كله، بكل جوانبه وعناصره.
- الوقوف على سلبيات وإيجابيات العمل الأدبي، والتنبيه عليها.
- مراعاة الجمهور المتلقي للعمل الأدبي ونقده، وهمومه وآلامه وآماله، ومدى تعبير العمل الأدبي عن ذلك.

وكل مطلب من تلك المطالب قد يرتبط بخطوة من خطوات النقد، أو مرحلة من مراحله في طريقه الطويل، الذي يتعامل فيه الناقد مع العمل الأدبي، من لحظة اختياره للعمل الأدبي الذي سينقده، ومروراً بكل الخطوات النقدية التي بعد ذلك، حتى يصل إلى مرحلة إصدار حكمه النقدي على ذلك العمل الأدبي.

وحيث اقتربت الآن من مرحلة إصدار الحكم النقدي على العمل الأدبي، فإني أهدف هنا إلى تحقق كل تلك المطالب السابقة، وغيرها، في الناقد الأدبي ومنه، مما يمثل نزاهة الناقد تماماً، وقيامه في كل خطوة من تلك الخطوات حتى النهاية بدور القاضي النزيه، ويعكس عدله، واعتداله، وحيدته التامة، في إصدار حكمه النقدي الصحيح، في نهاية المطاف على العمل الأدبي.

كما أهدف إلى تحقق تلك المطالب كلها في الناقد الأدبي ومنه دائماً؛ ليظل هذا

الناقد قاضيا نزيهاً، في كل زمان ومكان، وفي نقده لأي عمل أدبي مهما كان نوعه، أو موضوعه، ومهما كان صاحبه وشأنه، وأن يظل الناقد ملتزماً بتلك المطالب، وبحس القاضي النزيه، وروحه، في حال نقده لأي عمل أدبي، ولا يحيد عن ذلك مطلقاً، ويتشبث دائماً بالحق والعدل، في نظرته لأي عمل أدبي وصاحبه، ويقيم كلاً منهما بما فيه، وبما قدمه، وبدوره في خدمة الإنسانية، ويتعامل مع ذلك كله دائماً بحس القاضي النزيه، لا بحس الناقد الأدبي فقط، يرينا جماليات العمل الأدبي، وفوائده لنا، ويرينا سيئاته وضرره لنا، ويستنطق العمل الأدبي بميزان العدل والحق؛ ليستخرج منه الأدلة التي تساعده على إصدار حكمه النقدي الصحيح كقاض نزيه، يستمع إلى كل عناصر العمل الأدبي، ويطالعها بدقة، ويتأمل فيها بعمق، ويدرس كل عناصر العمل الأدبي وجوانبه، ويتلمس علاقة العمل الأدبي بصاحبه، وبيئته، ومجتمعه، وعصره، ومدى تفاعل العمل الأدبي وصاحبه مع كل ذلك، ومدى مصداقيته في ذلك التفاعل، أهو حقيقي كإنسان يعيش فيها، ويتقلب في أحداثها ومظاهرها، أم أنه تفاعل مفتعل، يموه به على النقاد والمتلقين. يفتش الناقد عن كل ذلك، ويصل إلى حقيقته وأدلته، قبل إصدار الحكم النقدي.

ولا يصدر حكمه النقدي إلا بعد توافر كل الأدلة الحقيقية والواقعية والصادقة لديه، والوقوف عليها فعلاً من خلال معايشته للعمل الأدبي معايشة طويلة وكاملة، ومن خلال دراسة متأنية وواعية لما في العمل الأدبي من واقع الحياة العامة والخاصة للأديب، ومن هموم الذات وهموم الجماعة، ولما في العمل الأدبي من عناصر فنية ومضمونية، وما فيها من سمات حيوية أصيلة بعيدة عن التكرار المقيتَ، والرتابة البغيضة، وما في العمل الأدبي أيضاً من رؤى ونظرات لصاحبه تجاه موضوعه، وما فيه كذلك من غايات هدف إليها صاحبه، أهي غايات سامية سليمة، أم أنها غايات سلبية غير سامية وغير مفيدة، ويتأكد الناقد أيضاً من توافر مصداقية الأديب في ذلك، وانفعاله الصادق، ومشاعره وأحاسيسه الحقيقية، تجاه كل ما في العمل الأدبي كله، فنياً ومضمونياً، ثم يصدر حكمه النقدي بعد ذلك، فيأتي حكم الناقد على العمل الأدبي، بناء على ذلك كله، مصداقياً وواقعياً، توافرت له كل الأدلة الصحيحة، والأسس التي تدعمه، وتؤكد صوابيته.

ذلكم هو الناقد الذي نريده دائماً قاضيا نزيها، في كل مراحل وخطوات النقد الأدبي، من لحظة اختيار العمل الأدبي، أو الأديب الذي سينقده الناقد، ومروراً بكل مراحل وخطوات النقد، حتى يصل إلى المرحلة الأخيرة في النقد، وهي مرحلة إصدار الحكم النقدي الصحيح، ويستمر في نزاهته بعد إصدار حكمه النقدي، فيشفعه بأدلته الحقيقية، التي توافرت لديه من سياق العمل الأدبي، الداعمة لحكمه النقدي،

والمؤكدة لصحته.

يتبين من كل ما سبق في هذا المطلب، ويتأكد لنا أنه مطلب مهم وحيوي، ومطلوب بشدة من الناقد الأدبي، عند قيامه بإجراء عملية نقد أدبي، أو موازنة، أو مقارنة.

ومطلوب من الناقد أيضاً أن يدرك تمام الإدراك أنه كالقاضي النزيه، ويظل هذا الإدراك مصاحباً له أثناء نقده دائماً، فلا إفراط ولا تفريط، وإنما النزاهة التامة، والحيدة الكاملة، في كل خطوة من خطوات النقد، أو الموازنة، أو المقارنة، من البداية حتى النهاية، كما بينت سابقاً.

وفي كل المراحل التي يمر بها في النقد أو الموازنة أو المقارنة:

- اختيار العمل الأدبي، أو الأعمال الأدبية في البداية.
- قراءة العمل الأدبي، أو الأعمال الأدبية قراءة دقيقة.
- تحليل العمل الأدبي، أو الأعمال الأدبية تحليلاً دقيقاً.
- تحديد أوجه الجودة ومواطن القصور في العمل الأدبي، أو الأعمال الأدبية.
- رصد غايات الأديب في العمل الأدبي، أو الأدباء في الأعمال الأدبية.
- إصدار الحكم النقدي الصحيح على العمل الأدبي، أو الأعمال الأدبية.
- تأكيد الحكم النقدي بمقدماته ونتائجه وأدلته، من خلال العمل الأدبي، أو الأعمال الأدبية.

وغير ذلك من كل ما يتعلق بعملية النقد الأدبي، أو الموازنة، أو المقارنة من خطوات ومراحل.

فالجميع: صاحب العمل الأدبي – أصحاب الأعمال الأدبية – الأدباء عموماً – النقاد المتابعون – المتلقون – هؤلاء جميعاً ينظرون إلى الناقد الأدبي دائماً كأنه قاض نزيه، يحكم على العمل الأدبي، أو الأعمال الأدبية، أو الأدباء، أو الأدب بالعدل والإنصاف والموضوعية، ويأملون فيه ومنه دائماً ألا يحيد عن تلك النزاهة أبدا.

***

المطلب الواحد والثلاثون
إصدار الحكم النقدي الصحيح والمناسب على العمل الأدبي

من خلال كل ما سبق، وما تضمنه من دراسة متأنية لكل عناصر العمل الأدبي، يصل الناقد هنا إلى مرحلة إصدار حكمه النقدي على العمل الأدبي الذي ينقده، أو الأعمال الأدبية التي يوازن أو يقارن بينها، أو الأدباء الذين ينقد أدبهم بشكل عام، أو يوازن أو يقارن بينهم.

وهنا يحرص الناقد الأدبي على أن يكون حكمه النقدي دقيقاً وصحيحاً، يراعي فيه ما تضمنه العمل الأدبي، أو الأعمال الأدبية من ضوابط الجودة المطلوبة في الأدب، شعراً ونثراً، بفنونهما المختلفة، وما وجد فيه، أو فيها، من أوجه القبح، ومواطن القصور، التي تتعارض مع ضوابط الجودة المطلوبة بشكل عام في الأدب، وبشكل خاص في كل فن من فنونه، أو اتجاه من اتجاهاته، شعرًا أونثرًا.

ولا شك في أن ذلك سيصل، حتماً، بالناقد الأدبي إلى الحكم النقدي المناسب والصحيح، الذي قد يقنع به الأدباء محل النقد، والنقاد الآخرين، والمتلقين، إضافة إلى اقتناع الناقد الأدبي نفسه بحكمه النقدي وصوابيته؛ لأنه وقف وقوفاً صحيحاً على كل المقدمات اللازمة لذلك الحكم، والنتائج الصحيحة التي ترتبت على تلك المقدمات الصحيحة.

فالمقدمات الصحيحة للحكم، قد توافرت لدى الناقد من سياق قيامه بكل الخطوات والمطالب السابقة، في تعامله مع العمل الأدبي المنقود، أو الأعمال الأدبية المنقودة، أو الموازن أو المقارن بينها، والنتائج المترتبة على تلك المقدمات قد تأكدت للناقد، ومقومات الحكم النقدي المناسب قد وضحت أمام الناقد، ولم يعد أمامه إلا أن يصدر الحكم النقدي الذي ارتآه، واقتنع به، وانتهى إليه.

وما أحوجنا – فعلاً – إلى الناقد الأدبي الذي يلتزم بكل ذلك في أحكامه النقدية؛ ليقنعنا بها وبسلامتها وصحتها.

***

المطلب الثاني والثلاثون
تجنب التعميم في الأحكام النقدية

وهذا مطلب من المطالب المهمة في مجال النقد الأدبي، المطلوب من النقاد مراعاتها، والالتزام بها، حيث ينبغي على الناقد الأدبي أن يتجنب التعميم في الأحكام النقدية، التي يصدرها على الأعمال الأدبية، أو الأدب، أو الأدباء عند النقد، أو الموازنة، أو المقارنة.

ومن نماذج تلك الأحكام – مثلاً -:

قول الناقد: هذا العمل الأدبي، أو النص الأدبي، بشكل عام جيد ومقبول.

أو قوله: والعمل الأدبي أو النص الأدبي هنا لا يخلو من بعض السلبيات، أو بعض الإيجابيات، في بعض عناصره.

أو قوله: وقد أجاد الأديب هنا التعبير عن مكنون نفسه تجاه التجربة الأدبية.

أو قوله: وقد أحسن الأديب اختيار ألفاظه وتنسيقها.

أو قوله: وهذا العمل الأدبي يتسم بالإيحاء والظلال في مفرداته وتراكيبه.

أو قوله: هذا العمل الأدبي بشكل عام يقف في مصاف الأعمال الأدبية الجيدة.

أو قوله: وقد تفوق الأديب في هذا العمل الأدبي على غيره من الأدباء، الذين تناولوا التجربة نفسها.

أو قوله: وقد أخفق الأديب في عمله الأدبي هنا إلى حد كبير.

ومثل تلك الأحكام، مما يدخل في نطاق التعميم، الذي لا يقبل من الناقد الأدبي، ويجعل نقده معيباً.

فالتعميم في الأحكام النقدية، لا يحقق الغاية المنشودة من وراء النقد، ولا يكشف بوضوح ودقة عن عناصر العمل الأدبي المنقود، وما توافر فيه من مقدمات ومظاهر تمهد للحكم النقدي، ولا يكشف الناقد، عند التعميم في حكمه النقدي، عن دواعيه ومظاهره، ودلائله في العمل الأدبي، وبالتالي لا يصل بالمتلقين إلى شيء واضح ومحدد، يقفون عليه في العمل الأدبي المنقود، ولا في نقده، يصل بهم إلى صوابية الحكم النقدي الذي أصدره الناقد، ويقنعهم به.

وهذا أمر مرفوض تماماً في النقد الأدبي، ولا يقبل من النقاد مطلقاً، حتى وإن كان

نقدهم موجهاً إلى المتلقين المتخصصين في الأدب والنقد، فما بالنا إذا وجه نقدهم إلى متلقين غير متخصصين.

فعلى النقاد أن يراعوا ذلك المطلب المهم، ويتجنبوه في نقدهم؛ للأسباب التي أوضحتها في سياق المطلب، ولسبب آخر جوهري، وهو أنه قد يوجه الاتهام للنقاد بالعجز عن الوقوف على مقدمات الحكم النقدي ومظاهره ودلائله، أو بالقصور عن الإحاطة بدقائق وأسرار العمل الأدبي، فيهربون من ذلك بالتعميم والإبهام في أحكامهم النقدية، حتى لا يكشف عجزهم وقصورهم في عملية النقد الأدبي، وعدم قدرتهم على فهم الأعمال الأدبية، وإجراء عملية النقد الأدبي الصحيح والدقيق، لكي لا تسقط قيمتهم ومكانتهم كنقاد، إذا عرف عنهم ذلك.

ويقيني أن النقاد يعرفون ذلك حق المعرفة، ويدركونه تمام الإدراك، فعليهم مراعاة ذلك وتجنبه في نقدهم للأعمال الأدبية، وإصدار الأحكام النقدية عليها، قدر المستطاع؛ لإقبال المتلقين على نقدهم، والاقتناع به وبسلامته وصحته، والتأكد من قدرة الناقد الأدبي حينئذ على إجراء النقد الأدبي الصحيح والدقيق والبناء، وعلى إصدار الأحكام النقدية الصحيحة، مشفوعة بمقدماتها، ومظاهرها، ودلائلها من العمل الأدبي، أو الأعمال الأدبية، ومستشهد عليها من سياق العمل الأدبي، أو الأعمال الأدبية بشواهد محللة تحليلا دقيقاً، تثبت صحة تلك الأحكام، وتقنع المتلقين بها، مع تجنب النقاد للتعميم في كل ذلك.

***

المطلب الثالث والثلاثون
ضرورة التعليل للحكم النقدي

من الضروري أن يحرص الناقد على ذكر علل ودواعي حكمه النقدي مباشرة وبالتفصيل، ويشفعها بما يؤيدها ويؤكدها من جوانب العمل الأدبي، وسياقه المضموني والفني، ومن المقدمات الصحيحة التي وقف عليها في سياق العمل الأدبي، والنتائج التي ترتبت عليها، ومهدت له سبيل الحكم النقدي.

فلم يعد مقبولاً – في مجال النقد الأدبي – أن يصدر الناقد حكمه على العمل الأدبي دون إبداء علله ودواعيه، وتأكيدها بمواضع ونصوص محللة من العمل الأدبي، وبالمقدمات التي قدمها في خطوات وسياق مراحل النقد السابقة، حتى وإن وجه النقد إلى متلقين متخصصين في مجال الأدب والنقد؛ لأن ذكر علل الحكم النقدي، ودواعيه، ودعمها بجوانب وشواهد ومقدمات من العمل الأدبي، كل ذلك يؤكد الحكم النقدي، ويدعم صحته، ودقته، ويقنع المتلقين بصوابيته.

وكل ذلك أمر متاح للناقد الواعي الفاهم، حيث وقف على المقدمات الصحيحة، والنتائج الدقيقة التي ترتبت عليها، فأصبح من السهل عليه أن يصل إلى الحكم النقدي الصحيح والمناسب الذي اقتنع به، وأصدره فعلاً على العمل الأدبي، وأصبح من السهل عليه أيضاً أن يقدم للمتلقين علل ودواعي صحة ذلك الحكم النقدي، من خلال المقدمات الصحيحة التي وقف عليها، ونتائجها التي تهيأت له، من سياق دراسة العمل الأدبي وعناصره، ونقده.

هذا، مع ضرورة أن يصوغ الناقد علل الحكم النقدي ودواعيه صياغة نقدية دقيقة واضحة، مشفوعة بما يؤيدها من العمل الأدبي المنقود، ومن سياق المقدمات التي استنبطها من العمل الأدبي، وقدمت له النتائج التي سهلت له إصدار حكمه النقدي، وليست صياغة إنشائية عامة، وغير دقيقة، ولا تفيد شيئاً، أو يلجأ الناقد إلى التعميم فيها، بما يؤدي إلى الغموض والإبهام، وعدم وقوف المتلقين على شيء واضح ومحدد فيها.

***

المطلب الرابع والثلاثون
تجنب المبالغة في التقريظ أو القدح

وهذا من الأمور المهمة في النقد الأدبي، وفي كل خطوة من خطواته، حيث ينبغي على الناقد الأدبي الاعتدال في كل مراحل نقده التطبيقي، حتى إصدار الحكم النقدي على العمل الأدبي، ولا يبالغ الناقد مطلقاً في المدح والتقريظ، أو القدح والعيب، في أية خطوة من خطوات نقده، وإنما يقدر الأمور بميزان العدالة المجردة، ويزنها بميزانها الصحيح المعتدل.

وهنا على الناقد أن يدرك، تمام الإدراك، أن نقده سيقرأ من آخرين، وسيراجع بدقة من متخصصين، وسيتم الوقوف على ما فيه من مبالغة دون داع إن وجدت، وسيكون محل عيب وقدح ومؤاخذة من نقاد آخرين، إن ثبت عدم استحقاق العمل الأدبي وصاحبه للمدح والتقريظ، أو القدح والعيب، أو عدم استحقاقهما للمبالغة الشديدة من الناقد في المدح والتفريظ، أو العيب والقدح.

وبالتالي ينعكس الموقف بالسلب على الناقد ونقده، ويفقد النقاد والمتلقون الثقة فيه وفي نقده.

والمبالغة، عموماً، في أي شيء غير مقبولة، ويفضل تجنبها لاسيما إذا كانت في غير محلها، فما بالنا في النقد الأدبي، الذي يعد مجالاً رحباً لاختلاف وجهات النظر حول الأدب والأدباء، وتعدد الرؤى في تقييم الأعمال الأدبية والأدباء، وبالتالي اختلاف الأحكام النقدية على العمل الأدبي الواحد، أو الأديب الواحد من ناقد إلى آخر.

وهذا أمر وارد، فعلاً، في مجال النقد الأدبي، وسبقت لها شواهد ودلائل كثيرة في نقدنا الأدبي، قديماً وحديثاً، ينبغي أن تكون درساً وعبرة لنقادنا تدفعهم إلى الالتزام بالاعتدال في نقدهم وأحكامهم النقدية.

وأؤكد هنا على أن الاعتدال في إصدار الأحكام النقدية، وتجنب المبالغة فيها مدحاً أو قدحاً أمر مهم وضروري، ومطلوب بشدة في عملية النقد الأدبي، وفي إثبات مصداقيته وصوابيته، كما أنه يدفع بشدة إلى عدم اتهام النقاد بالتعصب المحابي أو المناهض، وإلى عدم الثقة فيهم وفي نقدهم، كما يدفع بشدة إلى اطمئنان المتلقين إلى النقاد ونقدهم، والثقة في أحكامهم النقدية، حين يلتزمون بميزان العدالة، والاعتدال المجرد، في تقييم الأدب والأدباء، وتحديد موقفهم من ذلك التقييم، مدحًا أو قدحًا.

المطلب الخامس والثلاثون
الدقة والوضوح في صياغة النقد الأدبي

على النقاد أن يراعوا الدقة والوضوح عند صياغة نقدهم، في كل مراحله وجوانبه ومقدماته ونتائجه وعناصره وأحكامه وعلله، وما يستلزمه من تحليل دقيق للأعمال الأدبية المنقودة، والتعليق عليها، وكشف عناصرها ومقوماتها، وإيضاح غايات وأهداف أصحابها فيها، بحيث يصوغون كل ذلك في صياغة دقيقة وواضحة تمام الوضوح؛ ليسهل على المتلقين لنقدهم فهم ذلك النقد، والوقوف على أبعاده وجوانبه وعلله، وفهم العمل الأدبي فهما صحيحاً، والوقوف على غايات وأهداف صاحبه من ورائه، والإفادة مما تضمنه ذلك العمل الأدبي من نصائح وتوجيهات، ووسائل علاج للسلبيات، ولا يكون النقد في صياغته أشبه (باللوغريتمات)، أو يصاغ في صياغة عويصة صعبة، لا يصل القارئ أو المتلقي للنقد إلى كنهها، ولا يكاد يفهم منها شيئاً، وتؤدي إلى انغلاق العمل الأدبي أيضاً على المتلقين، وعدم فهمه، وعدم الوقوف على غاياته وأهدافه الإصلاحية، وغيرها، أو أي شيء فيه، وبالتالي إذا كان فهم العمل الأدبي قبل نقده من الصعوبة بمكان لدى المتلقين، فسيصبح أكثر صعوبة بعد نقده، وصياغة ذلك النقد بتلك الطريقة الصعبة الوعرة، التي ترتفع كثيراً فوق فهم المتلقين، وعقولهم، وحدودهم العلمية والثقافية.

إن الناقد ينقد العمل الأدبي ليوضح عناصر ذلك العمل، ومضمونه وفنياته، وما ينطوي عليه من غايات وأهداف، وما قد يحمله من دعوة للإصلاح والتقويم، يوضح الناقد كل ذلك للمتلقين، كي يفهموا العمل الأدبي، ويدركوا مراميه، ويستوعبوا ما ينطوي عليه من مضامين، وما قد يحمله من توجيهات ونصائح.

فلابد أن يصل كل ذلك، عن طريق نقد الناقد للعمل الأدبي، إلى المتلقين بوضوح، وفي سهولة ويسر، ليحقق العمل الأدبي ونقده غاياتهما المأمولة من ورائهما.

فالناقد مطالب بصياغة نقده صياغة واضحة، بكل ما يتطلبه الوضوح من وسائل وسمات تحققه.

أما إذا تعالى الناقد بنقده على المتلقين، وصاغه صياغة غير واضحة، أو صاغه بلغة كبار الأدباء والنقاد، أو بالبيان العويص الغريب، فما الفائدة من الناقد ونقده حينئذ، إذا كان قد فسر العمل الأدبي الذي قد يكون غريباً وصعباً، بنقد أغرب وأصعب في صياغته، لا يفيد شيئاً، ولا يقدم للقراء ما يساعدهم على فهم العمل الأدبي بكل جوانبه فهماً صحيحاً.

لابد أن يراعي النقاد هذا المطلب باهتمام كبير، ويحرصوا عليه بشدة، فيقدموا نقدهم – في كل خطواته وعناصره – في صياغة واضحة جلية، قريبة من أفهام المتلقين وأذهانهم؛ تقريباً للأعمال الأدبية ونقدها إلى ذوق المتلقين، وأذهانهم وإدراكهم، وتوضيحاً للعمل الأدبي بكل جوانبه، والنقد الأدبي بكل جوانبه أمام المتلقين، وليدرك المتلقون أن النقاد قد قدموا لهم – بنقدهم – الفائدة المرجوة من النقد، وحققوا الغاية والهدف المأمولين من الأعمال الأدبية ونقدها على السواء، وأصبحت الأعمال الأدبية ونقدها كالكتاب المفتوح المكشوف الواضح أمام جمهور المتلقين، وهذا هو المأمول من نقادنا دائمًا.

وأريد أن يعي النقاد هنا أنهم قد يتهمون بالقصور في فهم الأعمال الأدبية التي ينقدونها فهمًا صحيحاً، والعجز عن نقدها نقدًا صحيحًا، حين يصوغون نقدهم صياغة عويصة صعبة معقدة، لا تقف بالمتلقي لها على أي شيء، وكأنهم يحاولون بتلك الصياغة غير الواضحة إخفاء قصورهم في فهم الأعمال الأدبية فهمًا صحيحًا، ونقدها نقدًا صحيحًا.

فهل يعي نقادنا ذلك؟!

***

المطلب السادس والثلاثون
معاودة قراءة العمل الأدبي ونقده

يطالب الناقد بضرورة القيام بإعادة قراءة العمل الأدبي الذي سينقده عدة مرات، وذلك قبل إجراء عملية النقد الأدبي؛ للوقوف على مضامينه وفنياته وقوفًا دقيقًا.

وبعد الانتهاء من نقد ذلك العمل، وإصدار الحكم النقدي عليه، يطالب الناقد بإعادة قراءة العمل الأدبي قراءة دقيقة، وإعادة قراءة نقده له أيضاً قراءة دقيقة، ومراجعة حكمه النقدي عليه بمقدماته ونتائجها، والمظاهر التي اعتمد عليها في العمل الأدبي عند إصدار الحكم، وعلل الحكم ودواعيه.

ويطالب الناقد هنا بأن تكون إعادة قراءة العمل الأدبي ونقده بكل جوانبهما، قراءة دقيقة متأنية واعية، تقف بالناقد على دقائق وأسرار ومظاهر العمل الأدبي المختلفة، كما تقف به على دقائق نقده وأسراره ومظاهره وأسبابه، والحكم الذي انتهى إليه، فربما يعيد الناقد النظر مرة أخرى بعد تلك القراءة، في الحكم النقدي الذي أصدره على ذلك العمل الأدبي، إذ قد تكون جوانب جديدة في العمل الأدبي، قد تكشف له

عند معاودة القراءة، تدفعه إلى إعادة النظر في حكمه النقدي، وربما تغييره بالكامل، وهذا أمر وارد.

أعرف أنها عملية شاقة ومتعبة للناقد الأدبي، ولكن لابد – من وجهة نظري – منها؛ للوصول إلى حكم نقدي صائب ودقيق على العمل الأدبي، والتأكد من صوابية الحكم الذي أصدره الناقد على العمل الأدبي، وعدم إمكانية مراجعته أو تغييره من الناقد أو من غيره.

فالقراءة الأولى للعمل الأدبي قد لا تقف بالناقد وقوفًا دقيقًا على دقائق وأسرار العمل الأدبي، وغاياته، وعلى عناصره وسماته، ولا تكشف للناقد ما ينطوي عليه العمل الأدبي من مضامين ووسائل فنية مختلفة بدقة ووضوح.

فقد لا يحدث ذلك إلا بعد قراءة العمل الأدبي عدة مرات، وبعد إعادة قراءته ونقده أيضاً، بعد انتهاء الناقد من نقده، وهذا أجود وأدق وأصح لإجراء عملية النقد الأدبي الصحيح على ذلك العمل الأدبي.

والحكم النقدي الذي يصدره الناقد للمرة الأولى، قد يعتريه بعض النقص أو القصور، أو بعض المثالب في إجراءاته ومقدماته ومظاهره وأسبابه، وقد يبدو فيه، أو في بعض جوانبه، عدم دقة، وإعادة قراءته بكل مقدماته ومظاهره ودواعيه مرات قبل إعلانه أمر مهم؛ للتأكد من صحة الحكم النقدي وصوابيته، وانطباقه بكل مقدماته ونتائجها، ومظاهره المضمونية والفنية، وعلله، على العمل الأدبي المنقود فعلاً، بما يدل على أن ذلك العمل الأدبي، يتوافق مع الحكم النقدي الذي أصدره الناقد عليه، بما يحمله في مضمونه وشكله، وكل أبعاده وجوانبه، والمقدمات ونتائجها، التي انتهى إليها الناقد من تحليله للعمل الأدبي، فنياً ومضمونياً، ولا يوجد تناقض بين ذلك كله والحكم النقدي، الذي أصدره الناقد على ذلك العمل الأدبي.

فالتأني والمراجعة الدقيقة، والدقة المتناهية في كل ذلك أمر مطلوب من الناقد في نظرته للعمل الأدبي المنقود، والحكم النقدي الذي أصدره الناقد عليه، من أجل سلامة النقد الأدبي وصحته، وسلامة إجراءاته وصحتها، ودقة الحكم النقدي وصحته.

***

المطلب السابع والثلاثون
تقبل الناقد نقد الآخرين لنقده

ينبغي على الناقد الأدبي – كما قلت كثيرًا – أن يكون دقيقًا في نقده، وأن يكون حريصًا على صحته وسلامته في كل إجراءاته، حتى إصدار الحكم النقدي، وأن يدعم نقده وحكمه النقدي بكل ما يمكن أن يحقق ذلك، ويؤكده، من مقدمات صحيحة للحكم النقدي من سياق العمل الأدبي، وما ينطوي عليه فعلاً، ومن علل مناسبة له تثبت صحته.

وعلى الناقد – تبعًا لذلك – أن يدرك أن نقده قد يتعرض لنقد من ناقد آخر، أو قد يعترض على نقده نقاد آخرون، اطلعوا على نقده بدقة، ووقفوا على بعض قصور أو سلبيات في إجراءاته، وفي مقدمات الحكم النقدي، ونتائجها التي توصل إليها الناقد، أو في حكمه النقدي وفي علله كذلك، ونبهوا عليها في تعليقاتهم على نقده.

وهذا أمر وارد تمامًا، وممكن الحدوث بين الحين والآخر، وعلى الناقد أن يدرك ذلك، ويعرف أن نقده قد يخضع لتقويم النقاد الآخرين أحياناً، وأنهم قد ينقدونه أحيانًا، ويبينون ما فيه، سواء إيجابيات أو سلبيات، أو محاسن أو مساوئ، أو قصور من أي نوع، أو غير ذلك.

وعلى الناقد أن يتقبل ذلك، لاسيما إذا ثبتت صحة النقد الموجه لنقده، فيسلم به، ويصحح نقده على ضوء ذلك، ولا يعيب الناقد، ولا ينقص من قدره أن يتراجع عن نقده، ويقوم بعملية تصحيح لنقده، إذا تأكد – فعلًا – أنه في حاجة إلى ذلك التصحيح، سواء بسبب نقد الآخرين لنقده، والتنبيه على ما فيه من قصور أو سلبيات، أو بسبب مراجعته هو لنقده، وتأكده أنه في حاجة إلى تصويب.

وهذا أمر قد حدث كثيرًا في تاريخ نقدنا العربي الطويل، حيث ناقش بعض نقادنا نقد نقاد سابقين أو معاصرين، وقوموه، وصححوا ما قد يكون فيه من عدم دقة، أو عدم صحة، أو في مقدماته وعناصره ونتائجه، أو في أحكامه النقدية.

وتراثنا النقدي القديم والحديث يشهد بذلك، ويؤكده، ويتضمن نماذج كثيرة من ذلك، وسيأتي في المطلب التالي ذكر بعض المصادر التي تتضمن نماذج من ذلك.

فعلى الناقد أن يتقبل، بكل الود والروح الطيبة، ما قد يوجه لنقده أحيانًا من نقد،

أو مآخذ، وما قد يوضحه نقاد آخرون في نقده من قصور ونقص، وعدم صوابية فيه أو في إجراءاته، وعدم دقة في حكمه النقدي، ولا يغضب من ذلك، ولا ينفر منه، ولا يتعالى على نقد صحيح وجه إلى نقده المعيب وصححه، فالاثنان: الناقد، ومن نبه على ما في نقده من قصور أو عيب، يهدفان، حتماً، إلى دقة النقد وصحته دائمًا؛ لئلا تكون هناك شكوك في أي وقت حول النقد والنقاد.

أما إذا ثبت عدم صحة النقد الموجه إلى نقد الناقد من نقاد آخرين، وتأكد أن الغاية من ورائه تجريحه والتشهير به فقط، وليس الحرص على سلامة نقده، حيث لا يوجد فيه قصور أو نقص، أو أي عيب من أي نوع، فالناقد أمام خيارين: إما أن يغض النظر تماماً عن الرد على ذلك النقد غير الصحيح الموجه إلى نقده؛ لأنه لا يستحق الرد أو المناقشة، وإما أن يقوم بالرد المنصف الموضوعي على أصحابه، ويبين وجهتهم الحقيقية، وغايتهم الفعلية من وراء نقدهم لنقده، ويبين زيف وجهتهم، وله كل الحق في ذلك.

***

المطلب الثامن والثلاثون
إجراء عملية نقد النقد أحيانًا

هذا جانب مهم، ومطلب حيوي من النقاد، حيث يطالب الناقد أحيانًا بضرورة مطالعة نقد النقاد الآخرين، سواء في ذلك نقد النقاد السابقين والمعاصرين، وقراءته قراءة دقيقة، ليس فقط لاكتساب الخبرة اللازمة، أو اكتساب الناقد مزيداً من تلك الخبرة في مجال النقد الأدبي، وإنما أيضًا التعلم من أخطاء الآخرين، التي قد توجد في نقدهم، وإجراءاته، وفي أحكامهم النقدية، وتعلم الناقد، فعلاً، من ذلك أمر وارد.

وليس ذلك فقط هو الهدف من قيام الناقد بعملية نقد النقد أحيانًا، وإنما، انطلاقًا من روح الإنصاف والموضوعية، التي قد يتحلى بها ذلك الناقد؛ للوقوف على ما قد يكون في نقد النقاد الآخرين من حيدة عن الصواب، أو ملمح من ملامح التعصب غير المقبول في النقد الأدبي، أو أي مظهر آخر غير دقيق في نقد ناقد آخر يحتاج إلى مراجعة وتوقف، أو تصحيح وتصويب، وإعادة النظر فيه؛ لضبط النقد وصحته، ووضع الأمور في نصابها الصحيح.

فعلى الناقد حينئذ أن يراجع ذلك النقد مراجعة دقيقة ومتأنية، ويتناوله بالتحليل والتقويم، ويصوب ما قد يكون في حاجة إلى تصويب، بطريقة مهذبة، وبالحوار الهادئ البناء، وبالحجة الصحيحة القوية، وبالأدلة التي تدعم تصحيحه، وتقنع النقاد الآخرين والمتلقين به، وليس تصحيحاً شكلياً لمجرد التجريح والتشهير – كما يحدث أحياناً – وهنا يصبح نقد الناقد المصحح هو الآخر مجالاً للطعن والرفض، وفي حاجة إلى تصحيح، فنقع بذلك في حلقة مفرغة لا ننتهي منها.

ونحن نعرف أن نقدنا العربي القديم والحديث على السواء، يتضمن مثل تلك النقدات، التي انحرف فيها بعض النقاد عن سواء السبيل، والتي تحتاج إلى إعادة نظر وتقويم وتصحيح، وإعادة وضع الأمور في نصابها الصحيح، وهذا دور النقاد المنصفين الموضوعيين، الذين يحاولون تنقية تراثنا النقدي، القديم والحديث، من شوائبه، وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، ويتطلعون إلى صدور النقد الأدبي دائماً عن روح الإنصاف والموضوعية، ويقومون أحياناً بإعادة تصويب تلك النقدات لنقادنا – قديماً وحديثاً – التي حاد فيها أصحابها عن سواء السبيل.

وما موقف ابن قتيبة، والمبرد، والقاضي الجرجاني[١] – مثلاً – وغيرهم عنا ببعيد، في رفضهم الموقف النقدي لعلماء اللغة والنحو في القديم، الذين تعصبوا للشعر القديم وأصحابه لمجرد كونه قديماً، وغضوا النظر عما قد يكون فيه من مثالب، وتعصبوا ضد المحدثين في العصر العباسي وشعرهم، ورفضوه، لمجرد كونه حديثاً، وغضوا النظر عما قد يكون فيه من محاسن، وعن مظاهر تفوقهم على القدماء أحياناً، فتصدى لهم هؤلاء النقاد الذين أشرت إليهم هنا، وطالبوا بتقديم من يستحق التقديم، قديماً كان أو حديثاً.

وكذلك ما موقف النقاد في القرنين: الثالث، والرابع الهجريين من بديع أبي تمام ورفض بعضهم له دون أسباب مقنعة، وإنما لمجرد خروجه على طريقة العرب القدماء في شعره، هذا الموقف ليس عنا ببعيد أيضاً. وهم لم يحاسبوه على ما خرج فيه عن طريقة العرب، هل أجاد فيه أو لم يجد، وإنما حاسبوه على خروجه فقط.

وتصدى لهم بعض النقاد، وحاولوا أن ينصفوا أبا تمام، فقاموا بالرد عليهم، وبينوا ما فيه من أوجه الجودة [٢].

وكذلك ما موقف الشيخ حسين المرصفي في النقد الحديث – مثلًا – من البارودي وشعره عنا ببعيد، في كتابه (الوسيلة الأدبية)، حيث كان يتعصب له، ويغض النظر عن بعض عيوب شعره، بسبب تعصبه له، وقام بالرد عليه، وتفنيد نقده نقاد آخرون، ومثل ذلك أيضًا كثير في نقدنا الحديث [٣].

ومثل ذلك كثير في تراثنا النقدي، القديم والحديث، ويمكن الرجوع إليه، والوقوف عليه بسهولة.

---

[١]) الشعر والشعراء، ج١ المقدمة. لابن قتيبة، الكامل. للمبرد، الوساطة. للقاضي الجرجاني.

[٢] انظر – مثلا – في ذلك: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، طه أحمد إبراهيم، دراسات في نقد الأدب العربي. د. بدوي طبانة. دراسات في النقد العربي القديم، د. حبيب أبو جمعة، ج١، ج٢. وغيرها من الكتب التي تناولت النقد القديم بالدراسة والتحليل، ففيها مواضع كثيرة تؤكد ذلك. إلى جانب موقف =بعض النقاد القدماء، كابن المعتز، والصولي، وغيرهما، حيث أنصفوا أبا تمام أيضاً، في بعض مواقف لهم من شعره.

[٣] انظر – مثلاً – في ذلك: التراث النقدي قبل مدرسة الجيل الجديد. عبد الحي دياب. حركة النقد الحديث والمعاصر في الشعر العربي. د. إبراهيم الحاوي. دراسات في النقد الحديث. د. حبيب أبو جمعه، وغيرها من الكتب التي تناولت النقد الحديث بالدراسة والتحليل، ففيها مواضع كثيرة تؤكد ذلك.

ولا شك في أن نقد النقد عمل من أعمال الناقد الأدبي، ووجهة من وجهات النقد الأدبي، على النقاد أن يقوموا بها أحياناً في نقدهم؛ حرصاً على دقة النقد الأدبي، والتزام النقاد بروح الإنصاف والموضوعية.

ونحن نجد ذلك كثيرًا في تراثنا النقدي العربي، القديم والحديث – كما أشرت سابقًا – وبناء عليه جعلته هنا مطلبًا من المطالب المهمة المطلوبة من النقاد المنصفين الموضوعيين؛ إحقاقًا للحق، وتحقيقًا للعدالة المجردة في مجال النقد الأدبي، بشرط أن يكون بعيدًا عن التعصب المحابي والمناهض للناقد، صاحب النقد المنقود.

***

المطلب التاسع والثلاثون
تجنب التجريح والتشهير

يجب على الناقد الأدبي أن يتجنب تجريح الأدباء أو النقاد الآخرين، والتشهير بهم، حتى وإن اختلفوا معه في المذهب الأدبي أو النقدي، أو اختلفوا معه في الفكر والمعتقد والديانة، والرؤية الأدبية والنقدية، أو كان في أدب الأديب مثالب وعيوب، وفي نقد الناقد الآخر مثالب وعيوب، ففي تلك الحال لا يجرح الناقد ولا يشهر بأديب أو ناقد أبدا، لأي سبب من الأسباب، شخصية كانت أو أدبية، أو نقدية، أو عقدية، أو غير ذلك.

وإن امتلأ أدب الأديب، أو نقد ناقد آخر بالعيوب والمثالب، فينقده الناقد نقدًا موضوعياً بناء، يرتبط بواقع العمل الأدبي المنقود، أو نقد الناقد فعلاً، دون تجريح أو تشهير، وإنما يبدى الناقد رأيه بموضوعية وحيدة تامة، ويبين المثالب ومظاهرها وأسبابها، وكيفية تخلص الأديب والناقد منها، بأسلوب مهذب، ومنطق هادئ، ونقاش بناء، وفي حدود الإنصاف والموضوعية، والحيدة المجردة، ولا يتجاوز ذلك أبدًا.

ففي مجال النقد الأدبي الهادف، والنقد الأدبي الموضوعي والمنصف، والنقد الأدبي البناء، والنقد الأدبي الذي نريده فعلاً من النقاد، لا يتاح للناقد فيه اللجوء إلى التجريح والتشهير مطلقًا، وإن وجدت أسباب لتوجيه النقد للأديب والناقد، وإن كان هناك اختلاف في المنحى الفني أو النقدي بين الناقد والأديب، أو بين الناقد وناقد آخر، فينبغي أن تسود في النقد حينئذ روح الود والإنصاف والموضوعية والاعتدال والعدالة المجردة.

وليس التجريح والتشهير مقصوراً في مجال النقد الأدبي على النقد التطبيقي فقط، الذي يتعامل فيه الناقد مع الأعمال الأدبية والأدباء، والذي قد يوجد فيه اختلاف في وجهات النظر بين ناقدين أو نقاد، أو بين الناقد والأديب حول عمل أدبي ما، وإنما قد يمتد أيضاً إلى الجانب النظري، فقد يوجد رأي أو نظرة نظرية لأحد النقاد حول قاعدة ما من قواعد النقد الأدبي، أو مذهب من مذاهبه، أو اتجاه من اتجاهاته، لا يرضى عنها ناقد آخر، يطالع ذلك الرأي أو تلك النظرة في النقد النظري، فيميل حينئذ إلى تجريح صاحب ذلك الرأي أو تلك النظرة، أو صاحب الاختلاف معه في بعض القواعد والأصول النقدية، والتشهير به، والسخرية منه لأي سبب من الأسباب.

ومثل ذلك أيضًا لا يصح من الناقد، ولا ينبغي أن يصدر عنه، ويجب أن يتجنبه كذلك مطلقًا.

ونعرف أن التجريح أو التشهير قد يكون أحيانًا قائمًا على أسباب شخصية، لا تمت للنقد أو الأدب بصلة ولا بسبب من الأسباب، وقد يكون سببه أحياناً عدم رضا الناقد أو اقتناعه برؤية الأديب، أو برؤية ناقد آخر لعمل أدبي ما، أو وجود قصور أو عيوب فعلًا في العمل الأدبي من أي نوع، أو وجود اختلاف فعلي بين النقاد في المذهب النقدي، أو حول بعض قواعد وأسس النقد الأدبي أو في الرؤية الخاصة حول عمل أدبي ما، أو غير ذلك.

ولكن في كل الأحوال لا يجوز للناقد أبدا أن يقوم بتجريح الآخرين والتشهير بهم، نقادًا أو أدباء، أو غيرهم.

إن التجريح والتشهير يضران ولا ينفعان، ويؤذيان الناقد وغيره، أكثر من إيذاء من يجرحهم أو يشهر بهم؛ لأنه يظهر نفسه بمظهر سيء غير لائق، يؤدي إلى نفور الآخرين منه، وربما عدم الاعتداد بنقده أو الاطلاع عليه، وفقدان ثقة الآخرين به.

كما أن التجريح والتشهير يغرسان البغضاء والشحناء بين الناس، ويقطعان أواصر العلاقات الإنسانية بينهم، وقد يؤديان إلى التناحر والتنابذ، وبالتالي فساد المجتمع بشكل عام، وليس فساد الساحة الأدبية، والساحة النقدية بشكل خاص فقط، والأدب والنقد اللذان هما وسيلة للإصلاح والتقويم، لا يصح أبدًا أن يكونا أحيانًا وسيلة للهدم والإفساد، عن طريق لجوء بعض النقاد إلى التجريح والتشهير أحيانًا، سواء كان ذلك بسبب أو بغير سبب.

ولهذا أؤكد على أنه في مجالنا الأدبي والنقدي يجب ألا يكون التجريح والتشهير من شيم الناقد الأدبي، ولا الغض من شأن الآخرين، والحط من قدرهم من عادته، ولا النظر إلى غيره – مهما كان شأنه – كقليل المعرفة والدراية من سمته، ولا التعالي على الآخرين بنقده من غايته، ولا البحث عن أخطاء غيره من النقاد والأدباء، والتنقيب عن مثالبهم فقط وإظهارها والتشهير بها من سبيله.

الناقد يجب أن يحمل في نفسه دائمًا كل تقدير وإعزاز واحترام للنقاد الآخرين ونقدهم، وللأدباء وأدبهم، مهما اختلف معهم في النقد وفي الأدب، وإن وجدت فيهما بعض السلبيات، فيبينها بموضوعية وإنصاف وحيدة، ويدعهما بما يؤكدها من الشواهد، وبمنطق هادئ، وحجة واضحة، ونقاش بناء.

ويفضل للناقد أن يعترف ويقر دائمًا أنه يتعلم من النقاد والأدباء، ويفيد من نقدهم وأدبهم، بل ومن غيرهم أيضاً، ويطالع نقد النقاد الآخرين، وأدب الأدباء بإعزاز وتقدير وفخار واحترام، كنبراس يضيء له الطريق.

تلك هي طبيعة النقد الأدبي المحايد، التي ينبغي أن يكون عليها دائمًا، وطبيعة الناقد الأدبي الذي نريد أن نراه في الأوساط الأدبية والنقدية دائماً، ولا تخلو منه أبدا - في كل زمان ومكان – ساحتنا الأدبية والنقدية.

***

المطلب الأربعون
الناقد القدوة

حين تتحقق كل المطالب السابقة – بما يتضمنه كل مطلب منها من أسس وقواعد، ومطالب فرعية – في الناقد الأدبي ونقده، ويلتزم بها الناقد التزاماً دقيقاً، سواء منها ما هو نظري، وما هو تطبيقي، ويطبقها في كل خطوات نقده دائماً تطبيقاً عادلاً، بحيدة وموضوعية وإنصاف، بعيداً عن التعصب أو التجاهل لأي أساس من أسسها، ويحرص على تذكير نفسه بها دائماً، والالتزام بها دائماً عند إجراء أية عملية نقد له، وينصح زملاءه النقاد بالالتزام بها، والعمل بمقتضاها في نقدهم، ويقدم لهم القدوة في تطبيقها في نقده تطبيقاً صحيحاً دقيقاً، ونلمسها بوضوح في عملياته النقدية كلها دائماً، دون إخلال بها أو ببعضها، أو حتى بأحدها، وبإنصاف وحيدة وموضوعية، مع غض النظر عن أية علاقة من أي نوع كانت بينه وبين الأعمال الأدبية وأصحابها عند النقد التطبيقي، أو النقاد أصحاب النقد النظري وقواعده وأسسه، أو أصحاب النقد التطبيقي، حين يطالع في تراثهم النقدي النظري والتطبيقي؛ للإفادة منه، ومن رؤى أصحابه، ونظراتهم في نقده النظري والتطبيقي.

فذلك هو الناقد الذي أعده ناقداً قدوة لزملائه النقاد، وللأدباء أيضاً، وأتمنى أن يسيروا على هديه، ويقلدوه في ذلك كله، ويحرصوا على أن يكونوا أيضاً من النقاد القدوة لغيرهم من النقاد وللأدباء في كل نقداتهم، النظرية، والتطبيقية.

حينئذ يسلم النقد الأدبي من الشوائب، وتسلم الأحكام النقدية من العيوب، ويسلم الأدب من المثالب، وتصبح الساحة الأدبية والنقدية ساحة نظيفة بيضاء ناصعة، لا عداوات، ولا شحناء، ولا بغضاء، ولا حيف، ولا جور، ولا تعصب في عمليات النقد الأدبي،

أياً كان نوعها، ولا تجريح ولا تشهير ولا سخرية، لا بين النقاد والأدباء، ولا بين النقاد مع بعضهم، وإنما تربط الجميع علاقات طيبة قوية، وارتباط عاطفي وأخوي حقيقي، ويسود بين الجميع شعور صداقة وزمالة صادق، وحرص من الجميع على نهضة الأدب والنقد، وسلامتهما من كل الشوائب، وأن يصبح كل من الأدب والنقد هادفاً وبناء، يبنى ولا يهدم، ويصحح ويقوم، ويصلح ويعالج كل ما قد يكون من سلبيات في الأدب والنقد، تبعدهما عن الطريق السوي، والغاية السامية من ورائهما، أو تبعدهما عن كونهما أدبا ونقدا ملتزمين هادفين، كما يصلحان ويعالجان كل ما قد يكون في المجتمع من سلبيات ومفاسد وانحراف عن الطريق السوي.

كل ذلك أطمح إليه، وأتطلع إلى تحققه دائماً، بغض النظر عن الأدب وما فيه من محاسن ومساوئ، وجودة ورداءة، وبغض النظر عن موقف النقاد من الأدباء وأدبهم، في نقدهم لهذا الأدب، طالما أنه موقف مبني على أسس سليمة ونقد صحيح بناء، وبغض النظر أيضاً عما قد يكون بين النقاد أحياناً من اختلاف في الرؤى والنظرات، سواء في نقدهم النظري أو التطبيقي، طالما أنه اختلاف مبني على أسس وقواعد سليمة صحيحة، ولا مجال فيه لأية علاقات شخصية، أو بعد عن الحيدة والإنصاف والموضوعية.

وحينئذ يحق لكل من ينتمي إلى الساحة الأدبية والنقدية، أن يقولوا، وبفخر،: أصبحت لدينا ساحة أدبية ونقدية هادئة ومستقرة، وقائمة على الحب والأخوة والصداقة الحقة بين الجميع: الأدباء مع الأدباء، والنقاد مع الأدباء، والنقاد مع النقاد، بغض النظر عن طبيعة النقد الأدبي، وأحكامه على الأعمال الأدبية والأدباء، أياً كانت تلك الأحكام، طالما أنها سليمة وصحيحة، وبعيدة عن كل الشوائب، وخالية من كل السلبيات، وبغض النظر عن الاختلاف في المذهب النقدي، أو الرؤية والنظرة النقدية، طالما أنه اختلاف قائم على أسس سليمة.

وحينئذ يحق لهم أيضًا أن يقولوا، وبفخر، أصبح لدينا نقاد قدوة في نقدهم، وفي كل شيء، وأصبح لدينا نقد عربي أصيل ودقيق، وخالٍ من كل ما يشين.

وبالتالي يطمئن الجميع لهؤلاء النقاد ونقدهم، ويثقون فيهم، ويضعونهم فوق رؤوسهم؛ لأنهم يضيئون لهم الطريق، وينيرون لهم سبيل الأدب الهادف البناء، والنقد الهادف البناء.

ويا لها من قدوة يطمح الجميع إليها، وإلى تحققها – فعلاً – في نقادنا، وإلى وجودها بالفعل في ساحتنا الأدبية والنقدية، في كل زمان ومكان.

إنها أمنية نتطلع جميعاً إليها، ونأمل أن تتحقق.

تعقـــــــــــــــيب

بعد العرض السابق لمتطلبات النقد الأدبي ومطالبه من النقاد، الذي أرجو أن يكون قد صادف الصواب، وحقق المراد من ورائه، أرى أن أعقب على عرض تلك المتطلبات والمطالب بما يلي:

١- ما تم عرضه فيما سبق من متطلبات ومطالب هي – من وجهة نظري القاصرة – أبرز متطلبات النقد الأدبي، ومطالبه من النقاد، لإجراء عملية النقد الأدبي السليم، التي إن راعاها الناقد يستطيع أن يقدم من خلالها نقداً بناء، يقنع به المتلقين، فيقتنعون به وبصحته، ويتقبلون نقد الناقد حينئذ، ويدركون أنه ناقد موهوب مثقف خبير، لديه دراية بضوابط إجراء النقد الأدبي الصحيح، وما يتطلبه منه ذلك النقد من أجل سلامته وصحته.

٢- أشير هنا وأؤكد على أنه قد توجد متطلبات ومطالب أخرى قد يتطلبها إجراء النقد على عمل أدبي ما، وقد تختلف من عمل أدبي إلى عمل أدبي آخر، طبقاً لنوع ذلك العمل، وموضوعه، وغاية صاحبه من ورائه، ومذهب صاحبه الأدبي.. إلخ

فقد يتطلب إجراء النقد على عمل أدبي ما متطلبات أخرى، قد لا يتطلبها إجراء النقد على عمل أدبي آخر، للأسباب السابقة.

وأؤكد على أن الناقد يدرك بذوقه، وثقافته، وخبرته النقدية تلك المطالب التي ذكرت هنا، وما قد يكون من مطالب أخرى يتطلبها النقد، ولم تذكر هنا.

كما أؤكد على أن الناقد الأدبي يدرك أيضاً بذوقه، وثقافته، وخبرته، وموهبته النقدية، ما يتطلبه العمل الأدبي المنقود من مطالب لإجراء النقد الصحيح عليه، وما قد يحتاج إليه من مطالب أخرى لم تذكر هنا، وما قد يكون من فوارق بين الأعمال الأدبية في مطالب إجراء النقد عليها، وما يتطلبه العمل الأدبي من تلك المطالب، وما لا يتطلبه منها.

وكل ذلك يتراءى للناقد عند إجراء عملية النقد الأدبي، ويدرك الناقد بموهبته، وذوقه، وثقافته، وخبرته النقدية، أن كل فن أدبي، وكل عمل أدبي يتطلب أحياناً نظرات خاصة، ومطالب وخطوات معينة في نقده، تظهر للناقد أثناء نظره في العمل الأدبي لنقده، وتتكشف له أثناء تحليله لذلك العمل؛ للوصول إلى دقائقه وأسراره، ونقده نقداً صحيحاً.

٣- ما سبق من مطالب يتطلبها إجراء عملية النقد الأدبي من الناقد، هي مجرد وجهة نظر، ورؤية خاصة بصاحبها، وأشير هنا إلى أن تلك المطالب التي ذكرت هنا لإجراء عملية النقد الأدبي الصحيح، يمثل – من وجهة نظري أيضاً – الطريق الغالب على إجراء النقد الأدبي، وهي المطالب والخطوات التي يلتزم بها أكثر النقاد في نقدهم.

هذا، مع تسليمي بأن لكل ناقد طريقته الخاصة في إجراء عملية النقد الأدبي، وفي المطالب والخطوات التي يبتدئ بها تلك العملية، بما يتراءى له، ولذوقه الأدبي، ولخبرته النقدية، وأنا لا أرفض ذلك، فكلانا يسلك الطريق التي يراها مناسبة، ويلتزم بالمطالب والخطوات التي تحقق له – من جهة نظره – إجراء عملية النقد الأدبي الصحيح.

هذا، مع تسليمي أيضاً بأن من النقاد من يركز في نقده على الجانب النحوي، ومن يركز في نقده على الجانب البلاغي، ومن يركز في نقده على الجانب الأدبي، ومن يركز في نقده على الجانب اللغوي، ومن يركز في نقده على جانب المضمون، ومن يركز في نقده على جانب الشكل، ومن يركز في نقده على كل ذلك، ومن يركز في نقده على غير ذلك.

وذلك كله بحكم الثقافة الغالبة على الناقد الأدبي، أو بحكم تخصصه، أو بحكم رؤيته الخاصة للعمل الأدبي.

لكن مع تسليمي بذلك، وتقديري له ولنقاده، إلا أني – مهما اختلفت الطرق والخطوات في النقد الأدبي – أرى من الأفضل أن يتضمن نقد هؤلاء الذين أشرنا إليهم هنا – وغيرهم أيضاً – تلك المطالب والخطوات التي ذكرت هنا، مع احتفاظي لهم بحقهم في التقديم والتأخير في تلك المطالب والخطوات، وفي تقدير الأهمية فيها، وغير ذلك؛ حرصاً على دقة النقد الأدبي، وتناوله لكل جوانب العمل الأدبي، وكل العوامل المؤثرة فيه وفي صاحبه، وحرصاً أيضاً على أن يتضمن النقد الأدبي كل مقومات وضوابط النقد الأدبي الصحيح والبناء.

٤- أشير هنا أيضاً إلى أن النقاد، في كل زمان ومكان، على دراية كاملة بما يتطلبه منهم كل مطلب من المطالب السابقة من أسس وضوابط ومطالب فرعية، عند القيام به أثناء إجراء عملية النقد الأدبي؛ ليتم تطبيقه بشكل صحيح نظرياً وتطبيقياً، ويساعد على دقة النقد الأدبي وصحته.

فعلى النقاد مراعاة ما يتطلبه منهم كل مطلب من المطالب السابقة من أسس وضوابط ومطالب فرعية؛ لإقناع المتلقين بصحة إجراء نقدهم، وصحة أحكامهم

النقدية، وبالتالي قبولها والاقتناع بها.

٥- أشير أيضاً إلى أن المطالب السابقة من النقاد عند إجراء عملية النقد الأدبي ضرورية للناقد الأدبي، إلى جانب الموهبة التي توافرت فيه، وذوقه الأدبي السليم، وثقافته على اختلاف ألوانها، وخبرته ودربته.

لم أتحدث هنا – في سياق تلك المطالب - عن الموهبة؛ لأنها صفة مركوزة في شخص الناقد الأدبي، وضرورية فيه، قبل التصدي للنقد الأدبي، ثم ينميها بالثقافة والدربة والممارسة والخبرة.

وأنا أوجه تلك المطالب التي ذكرت هنا إلى الناقد الموهوب أساسًا، الذي يتصدى لعملية النقد الأدبي، بدافع من موهبته الخاصة، وذوقه الأدبي السليم، وقدرته الذاتية على ممارسة النقد الأدبي ممارسة صحيحة، وتمكنه من تذوق الأعمال الأدبية، والوقوف على دقائقها وأسرارها.

أوجه إلى هذا الناقد الموهوب بشكل خاص تلك المطالب، كنصائح وإرشادات له على الطريق أثناء إجراء عملية النقد الأدبي.

أما النقاد غير الموهوبين، وكذلك ناشئة النقاد، فيفضل أن يراجعوا تلك المطالب مراجعة دقيقة – وغيرها إن وجدت – قبل القيام بإجراء عملية النقد الأدبي، ويدركوها تمام الإدراك، فإذا وجدوا في أنفسهم القدرة على ممارسة النقد الأدبي، فلهم أن يحاولوا تلك الممارسة مع مراعاة تلك المطالب، ويفضل التزامهم بها، وإن لم يجدوا في أنفسهم القدرة على ممارسة النقد الأدبي السليم، فيفضل ألا يقوموا بممارسته؛ لأن نقدهم سيكون مبتورًا معيبًا، طالما تنقصهم الموهبة، والذوق الأدبي السليم، والقدرة الذاتية التذوقية للأدب ونقده.

وبهذا يتبين أن الموهبة، والذوق الأدبي السلم، والقدرة التذوقية، من الضروريات المطلوبة بشدة في الناقد الأدبي قبل ممارسة النقد الأدبي، ويقوم الناقد بعد ذلك بتنميتها بالقراءة وسعة الثقافة، والاطلاع على التراث النقدي النظري والتطبيقي، والخبرة والممارسة النقدية.

٦- أعرف – ويعرف النقاد والأدباء والمتلقون – أن النقد طبيعة فطرية مركوزة في نفس الإنسان، وميله إلى نقد الآخرين، أو انتقادهم، غريزة من غرائزه، وأن الموهبة النقدية قد تتوافر في الناقد الأدبي منذ وقت مبكر من حياته، وأعرف – كما يعرف

النقاد والأدباء والمتلقون – أن ذلك لا يعني أن الناقد هنا قد أصبح حينئذ مؤهلاً لعملية النقد الأدبي،

ولذلك لابد، بجانب ذلك، من مؤهلات وقدرات خاصة وعامة، يحصلها الناقد الأدبي، تتمثل في تلك المتطلبات والمطالب التي تضمنها هذا البحث المتواضع في سياقه، وما تنطوي عليه من قيم وعناصر ومطالب فرعية، وضرورة تحققها في الناقد الأدبي؛ ليكون ناقدًا قديرًا، يستطيع أن ينقد الأدب نقدا صحيحًا، ويبدي رأيه الدقيق والصحيح فيه، وأشار إلى تلك المؤهلات أيضًا نقادنا، قديمًا وحديثًا، في مؤلفاتهم، ويمكن الرجوع إليها؛ للوقوف على تلك المؤهلات المطلوبة في الناقد الأدبي.

٧- على النقاد الأدباء المتخصصين في عمليات النقد الأدبي، أن يدركوا "أن النقد ملكة وفن وخلق، فلابد من وجود الاستعداد الكافي له، إلى جانب تشبع الناقد بالدراسات النقدية، والمقاييس التقويمية للأدب، والثقافة الواسعة؛ وذلك للقدرة على تذوق العمل الأدبي، وفهمه فهماً صحيحاً، ثم الحكم عليه بإنصاف واعتدال دون إفراط أو تفريط، ودون التأثر بالعلاقات الاجتماعية، والمجالات الشخصية"(١).

وهذا يقتضي من النقاد الأدباء ضرورة التسلح بكل الأدوات والآلات والوسائل، التي تمكنهم من القيام برسالتهم الحقيقية، المطلوبة منهم كنقاد أدباء متخصصين تخصصًا حقيقيًا ودقيقًا في مجال النقد الأدبي، وألا يعتمدوا على أذواقهم ومواهبهم فقط؛ لأنهم يعدون قدوة للأدباء، في توجيههم إلى طريق الأدب الصحيح، والسبيل الأمثل لعملية الإبداع الأدبي، على اختلاف ألوانه، وكذلك في عدم التأرجح وراء الأهواء والرغبات والميول الخاصة، أو العامة، التي قد تحيد بهم عن طريق الصواب والصحة في النقد الأدبي، حتى يقدموا لنا – بذلك كله – النقد الأدبي الذي نريده، ونطمح إليه دائمًا، وهو النقد البناء السديد، النقد الموضوعي المنصف، النقد المحايد، الذي لا يميل صاحبه يمينًا أو يسارًا، ولا تتلاعب به الأهواء والرغبات.

٨- أعرف مدى أهمية تلك المتطلبات النقدية، والمطالب التي تطلب من النقاد عند إجراء عملية النقد الأدبي، التي سبق الحديث عنها، ومدى حاجة الناقد إلى مراعاتها عند النقد قدر المستطاع، وأعرف كذلك أنها في حاجة إلى تفصيل وإيضاح وتدقيق في كل متطلب ومطلب منها؛ للكشف بوضوح تام عن كل أسسها وملامحها، والمطالب

(١) التراث والمعاصرة، د. أكرم ضياء العمري، ص١٣٠. بتصرف.

الفرعية فيها.

ولكن مراعاة لطبيعة البحث، وضيق المقام، أشير إلى أنني توخيت فيها الإيجاز غير المخل، واكتفيت بالإشارة السريعة، واللمحة الدالة، غير المقتضبة وغير المخلة؛ بحيث إن تفصيل القول هنا في تلك المتطلبات والمطالب التي عرضت هنا، قد يحتاج إلى كتاب، أو كتب لاستيعابه، وليس مجرد بحث صغير.

وأؤكد مرة أخرى أني توخيت الإيجاز هنا؛ للسبب الذي ذكرته، ولإدراكي أن الناقد الحصيف الخبير – كما أشرت سابقًا – لديه دراية بتلك المتطلبات والمطالب، وما هو مطلوب منه في سياق كل منها على وجه اليقين، وعلى وجه الدقة، وأعرف أنه ليس في حاجة إلى من يبين له ذلك، أو يقدمه له، أو يشرحه له بطريقة مفصلة، وإلا سيكون كمن يعرف بمعرف، وهذا أمر غير مقبول غالباً.

كما أشير إلى أن الجانب التطبيقي، ودراسته وبحثه، من خلال نماذج نقدية تطبيقية لبعض نقادنا، لم يكن من بين أهدافي في هذا البحث المتواضع، حيث كان الهدف الأساس منه، إنارة الطريق أمام النقاد، وتحديد الخطوات، التي قد تكون – من وجهة نظري – صحيحة في إجراء عملية النقد الأدبي، وصحتها وسلامتها، وما تنطوي عليه تلك الخطوات من ضوابط وأسس، وذلك من خلال عرض متطلبات النقد الأدبي ومطالبه من النقاد، حتى يتبين لهم المطلوب منهم قبل وأثناء وبعد عملية النقد الأدبي، قبل القيام بإجراء تلك العملية تطبيقياً على الأعمال الأدبية أو الأدباء؛ ليسلم نقدهم من أية شوائب.

ولذلك أعيد التأكيد هنا على أن ما قدمته في هذا البحث من متطلبات ومطالب مجرد إرشادات وعلامات ضوئية على طريق النقد الأدبي الصحيح، تنير الطريق، وتمهد السبيل أمام النقاد؛ وتساعدهم في إعدادهم؛ للقيام بإجراء عملية النقد التطبيقي بعد ذلك، والناقد الموهوب الخبير – إن أراد الإفادة منها عند النقد – يتوقف عند كل علامة منها، ويتأمل فيما هو مطلوب منه فيها، ويقوم به، والناقد الناشئ يحاول الإفادة منها قدر استطاعته، ويتأمل أيضاً فيما هو مطلوب منه فيها ويقوم به، فقد يساعدهما ذلك على صحة النقد الأدبي التطبيقي، وصحة الأحكام النقدية التي يصدرانها على الأعمال الأدبية، وقد يساعدهما ذلك أيضاً على اكتساب الخبرة اللازمة في مجال النقد الأدبي، وعلى علو مكانتهما فيه.

وبعد كل ما سبق عرضه، أقول: هذا هو الناقد الأدبي الذي نأمل في وجوده، وريادته لعملية النقد الأدبي، في كل زمان ومكان. وذلك هو النقد الذي نريده، ونطمئن إليه، ونتطلع أن تمتلئ الساحة النقدية به أيضاً، في كل زمان ومكان.

فهل تحقق لنا ذلك متطلبات النقد الأدبي، ومطالبه من النقاد، وما ورد في سياق التعقيب عليها، التي وردت في صفحات البحث؟

كلي أمل في ذلك.

وأخيرًا أؤكد على ما يلي:

- إن النقد فن يحتاج إلى الموهبة، والذوق الأدبي السليم، والتذوق الأدبي، والقدرة الذاتية على تلمس مواطن الجمال، ومواضع القبح في الأعمال الأدبية، وما بين الأعمال الأدبية من فروق، ومن اختلاف واتفاق، وتأثر وتأثير، وما فيها من وجوه الجودة والإشراق والحسن، ومظاهر الإخفاق ،والقبح والقصور.

- والنقد علم له قواعد وأصول، يجب أن يعرفها الناقد، ويحيط بها، ويراعيها في عملية النقد الأدبي، بجانب ذوقه وموهبته.

- والنقد خبرة ودربة وممارسة، تدفع الناقد إلى التنقيب والبحث عن كل ما يقيم له نقده، ويدعمه فيه، ويساعده على توخي الصحة والسلامة والصواب في نقده.

- ويقيني أن النقاد يدركون ذلك كله، ويعرفونه حق المعرفة، ويا حبذا أن يجمع الناقد بين الموهبة، والذوق الأدبي السليم، والقدرة التذوقية، والإحاطة بقواعد النقد الأدبي، وأصوله، وأصول الأدب العامة الخاصة.

- إدراك النقاد لكون النقد فناً، وكونه علماً، أمر ضروري، فلا يكتفي الناقد بواحدة منهما، وإلا ضعف النقد في جانب منه، وصدرت أحكام الناقد مبتورة، وتنقصها الدقة المطلوبة فيها.

- أتساءل هنا: هل الناقد الموهوب، صاحب الذوق الأدبي السليم، الناقد الحصيف المدرب، الناقد الخبير الممارس، الناقد الذي جمع – إلى ذلك كله – بين النقد كفن والنقد كعلم في نقده، في اتساق واعتدال.

هل مثل هذا الناقد في حاجة إلى من يهديه، أو يوجهه، أو يدله على طريق النقد الأدبي الصحيح؟

أعتقد وأتيقن أن الجواب: لا. لا.

لذا أقدم اعتذاري الصادق إلى مثل هذا الناقد، وغيره من النقاد المنصفين، الذين يقوم نقدهم على الموضوعية والحيدة التامة، والذاتية الصحيحة السليمة المطلوبة في النقد الأدبي أحياناً.

أقدم لهؤلاء جميعاً اعتذاري الصادق لجرأتي في كتابة ذلك البحث، الذي تضمن متطلبات النقد الأدبي ومطالبه من النقاد.

وكلي أمل ورجاء في قبول ذلك الاعتذار منهم، فلا أقصد من وراء عرض ذلك البحث هنا أنهم لا دراية لهم بمضمونه، أو أنه قد يغيب عنهم بعض ما ورد فيه.

لم أقصد ذلك مطلقاً، ولم يرد على خاطري، وإنما كل ما في الأمر أنها مجرد فكرة وردت في ذهني، وفكرت فيها مجرد تفكير، وقلبت النظر في عناصرها ومضمونها، ثم قمت بكتابتها، وصياغة عناصرها المختلفة على ذلك النحو الذي ورد في سياق البحث، الذي أرجو أن يكون قد حقق المراد منه، وكشف عن الغاية من ورائه بوضوح، وأن يكون الصواب والتوفيق قد حالفاني في عرض ما ورد في سياقه، عرضًا دقيقًا جيدًا واضحًا.

والله الموفق

المصادر والمراجع

- أصول النقد الأدبي – أحمد الشايب – طبعة القاهرة – ١٩٥٥م.

- تاريخ النقد الأدبي عند العرب – طه أحمد إبراهيم – دار القلم – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- التراث النقدي قبل مدرسة الجيل الجديد – عبد الحي دياب – دار الكاتب العربي للطباعة والنشر – القاهرة – ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

- التراث والمعاصرة – د. أكرم ضياء العمري – سلسلة كتاب الأمة – قطر – الطبعة الأولى – شعبان ١٤٠٥هـ.

- حركة النقد الحديث والمعاصر في الشعر العربي – د. إبراهيم الحاوي – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- دراسات في نقد الأدب العربي – د. بدوي طبانة – دار الثقافة – بيروت – لبنان – الطبعة السادسة – ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

- دراسات في النقد الحديث – د. حبيب أبو جمعة – الدار الإسلامية للطباعة والنشر – المنصورة – الدقهلية. الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، والطبعة الثانية ٢٠١١م.

- دراسات في النقد العربي القديم – د. حبيب أبو جمعة. ج١- دار كليوباترا للطباعة والكمبيوتر – دمياط – ١٩٩٨م. ج٢ – مكتب الإيمان للطباعة والنشر – المنصورة – الدقهلية – ١٩٩٩م.

- الشعر والشعراء – ابن قتيبة – تحقيق: أحمد محمد شاكر – دار التراث العربي – الطبعة الثالثة – ١٩٧٧م.

- في النقد الأدبي الإسلامي – د. إبراهيم عوضين – مطابع الشناوي – طنطا – ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- الكامل – للمبرد – مؤسسة المعارف – بيروت – لبنان – ١٤٠٠هـ-١٩٨٥م.

- محاضرات في النقد الإسلامي – د. إبراهيم عوضين – مكتب الإيمان للطباعة والنشر – المنصورة.

- مذاهب النقد وقضاياه – د. عبد الرحمن عثمان – شركة الإعلانات الشرقية – القاهرة – ١٩٧٥م.

- الوساطة – القاضي الجرجاني – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي – مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة.